الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان

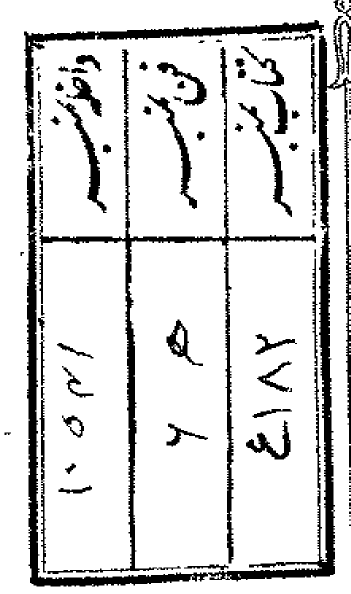
الحمد لله الذي تم طبع شرح تلخيص المفتاح للحبر العلامة [illegible] القزويني الخطيب بجامع دمشق

المطول

١٢١٨٧

بتصحيح الاستاذ ابي المحامد محمد معز الدين [illegible] الحافظ [illegible] سلمه الله تعالى

في المطبع الشاهجهاني الواقع في بلدة بهوپال المحمية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان وعلمه البيان والهمه اسرار البلاغة ودلائل اعجاز القرآن + واودعه بدائع الصنائع من الفصاحة والبراعة + وخصصه بروائع الودائع من انواع الملكات وفنون الصناعة + والصلوة والسلام على الدوحة المياسة من حديقة الرسالة والبلاغة وعلى النخل الباسقة من روضة النبوة والنباغة + وعلى قنواتها التي استراح في ظلالها الدين القويم + وعلى صنوانها التي تعطرت بشميمها الشرح المستقيم + ما ترنمت العنادل في الغياض وتنغمت البلابل في الرياض **وبعد** فيقول العبد الجاني الراجي الى رحمة ربه الرحيم **محمد معز الدين** بن العلامة القاضي **محمد عظيم** رزقهما الله ثواب دار النعيم ووقاهما عذاب درك الجحيم لما قرأ بعض الاصحاب من الخلان على هذا الكتاب شرح التلخيص المطول للعلامة السعد الحبر النقاب اجلت قداح النظر في عباراتها واوقعت سهام اللحظ في اشاراتها + فوجدت مقاصده محتجبة خفية والفيت معاقده عويصة ابية + قد سرح الفضلاء في مسارحها الافكار + وطرح الكملاء على مطالعها الانظار فاردت ان ارتع الاحداق في حدائق افكارهم واتمتع من فوائح رياض انظارهم لافوز بحل مغلقه ومعضله واظفر بكشف محتجبه ومشكله فالتقطت منها ما قل ودل وودعت ما اخل او امل وعلقته بهامشه ليكون الكشف بين ايدي الابصار ويقوم السفر مقام السفرين بل الاسفار ومالم يتعرض له اولئك الاجلة الافاضل فتحت مغالقه بمفتاح النظر في ضوء مصباح التامل واشرت الى المزايا في زوايا المقام ونبهت على الخبايا في مطاوي الكلام ومع ذلك اوضحت ما في الحواشي من الاشكال واظهرت ما فيها من دفع توهم او جواب سؤال وحاكمت بينها فرجحت ما فيه من وجوه الفضل والمزية وصفا من اكدار المنقصة والرذية فجاء بحمد الله حاويا لغرر الفوائد ودرر الفرائد طاويا لنفائس الدقائق وعرائس العوائق يجلو غشاوة الجهل عن ابصار البصائر ويزيل الغطاء عن عيون الضمائر تستحلي ذائقة الناطقة بلفظها وتستجلي احداق الابصار بلحظها فجعلته خدمة لحضرة من هي درة تاج الرؤساء العظام وغرة ناصية الامراء الفخام وقرة عيون ارباب السلطنة والاحتشام طرة جباه اصحاب السياسة والنقض والابرام حضرتنا **جناب نواب شاهجهان بيكم** ابقاها الله تعالى وسلم ودام مملكتها **بوفال** مخيما لاهل العلم والعلم ما تعاقب الضياء والظلم وتجاور اللوح والقلم بجاه النبي صلى الله عليه واله وسلم والله اسأل ان يجعله نافعا للعباد وذخرا لي ليوم المعاد اياه ادعو

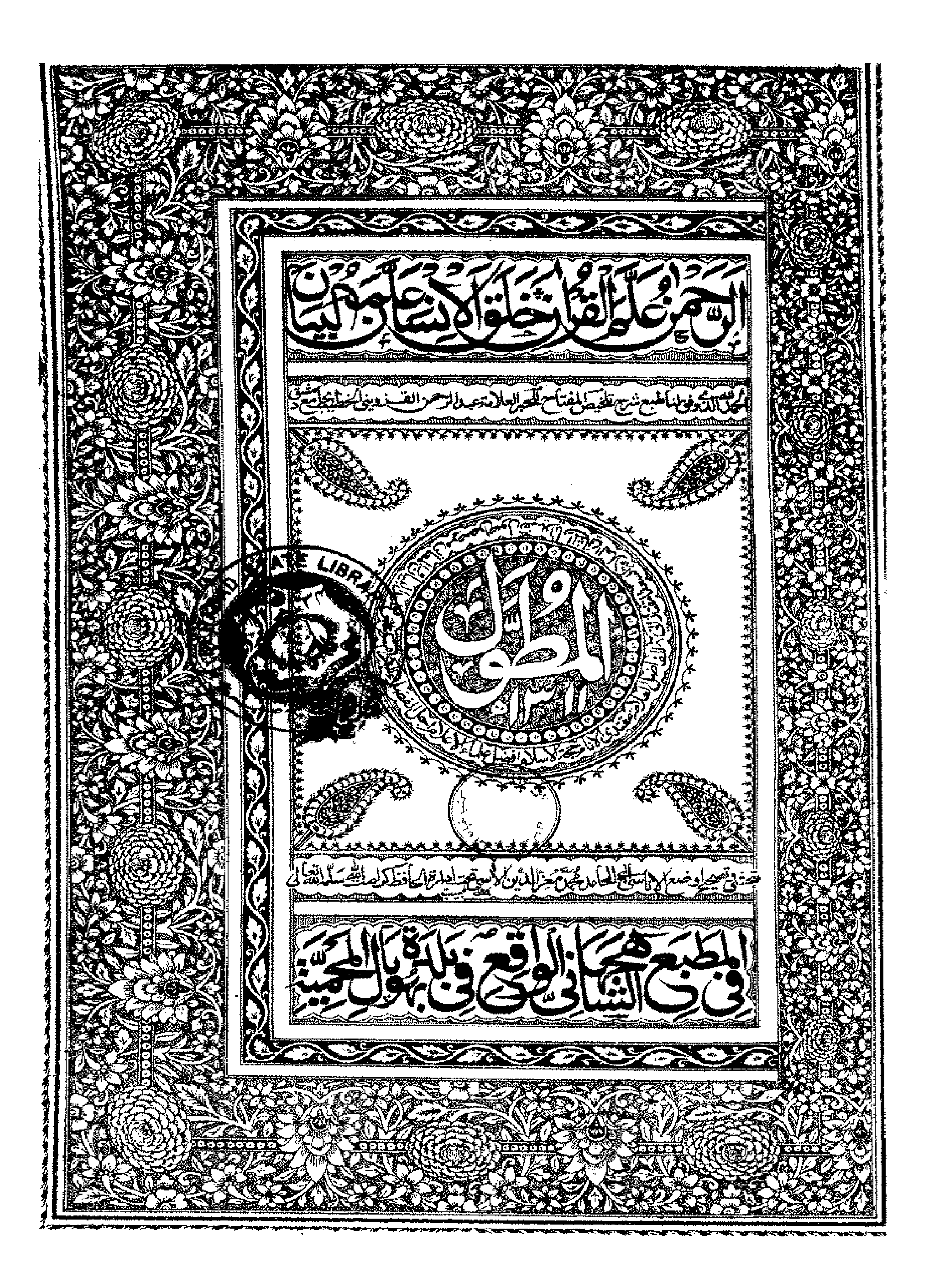
واليه انيب انه سميع قريب مجيب

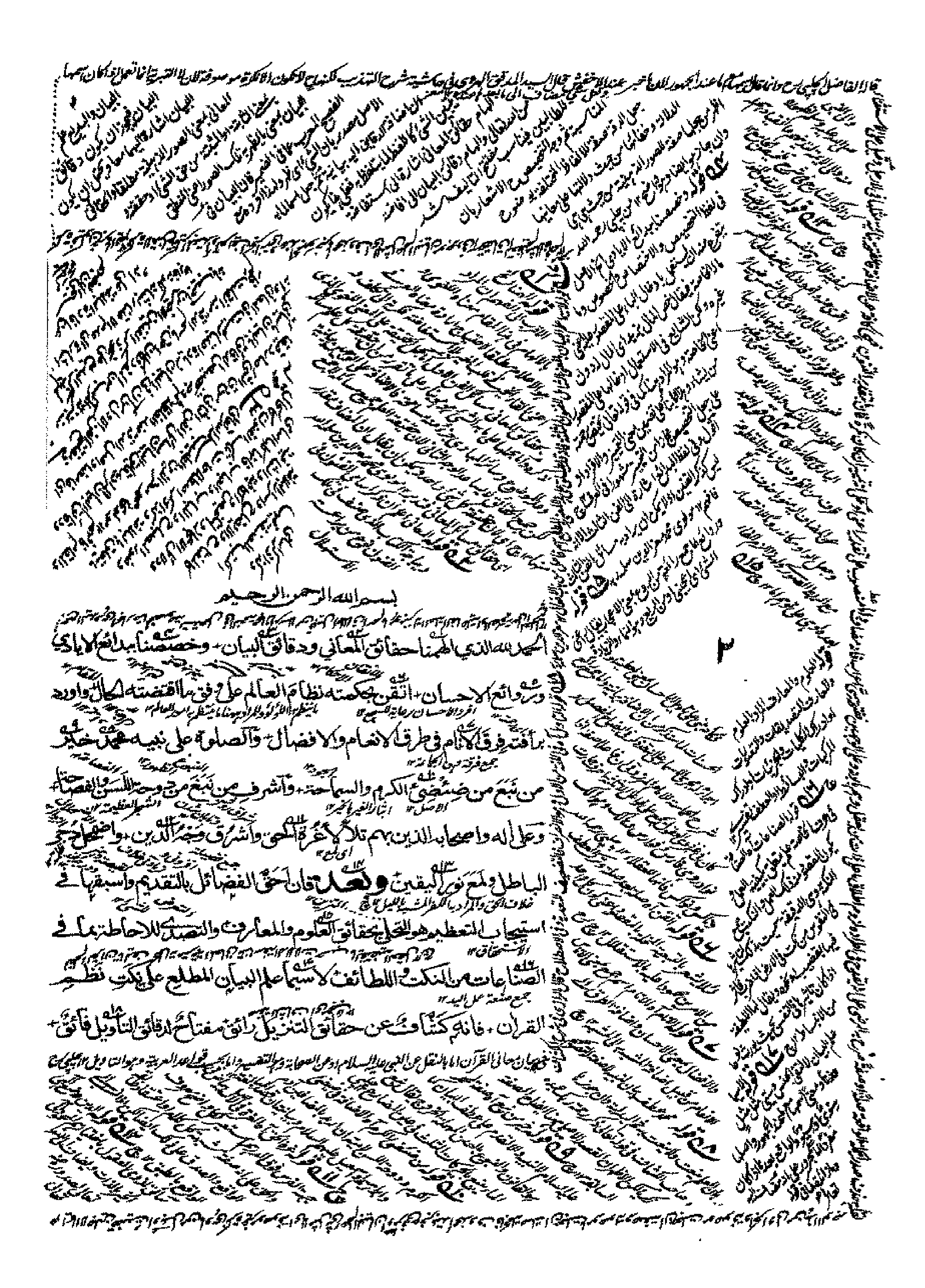
امين برحمتك يا ارحم

الراحمين ويا مجيب

الداعين

فهرس كتاب المطول شرح تلخيص المفتاح

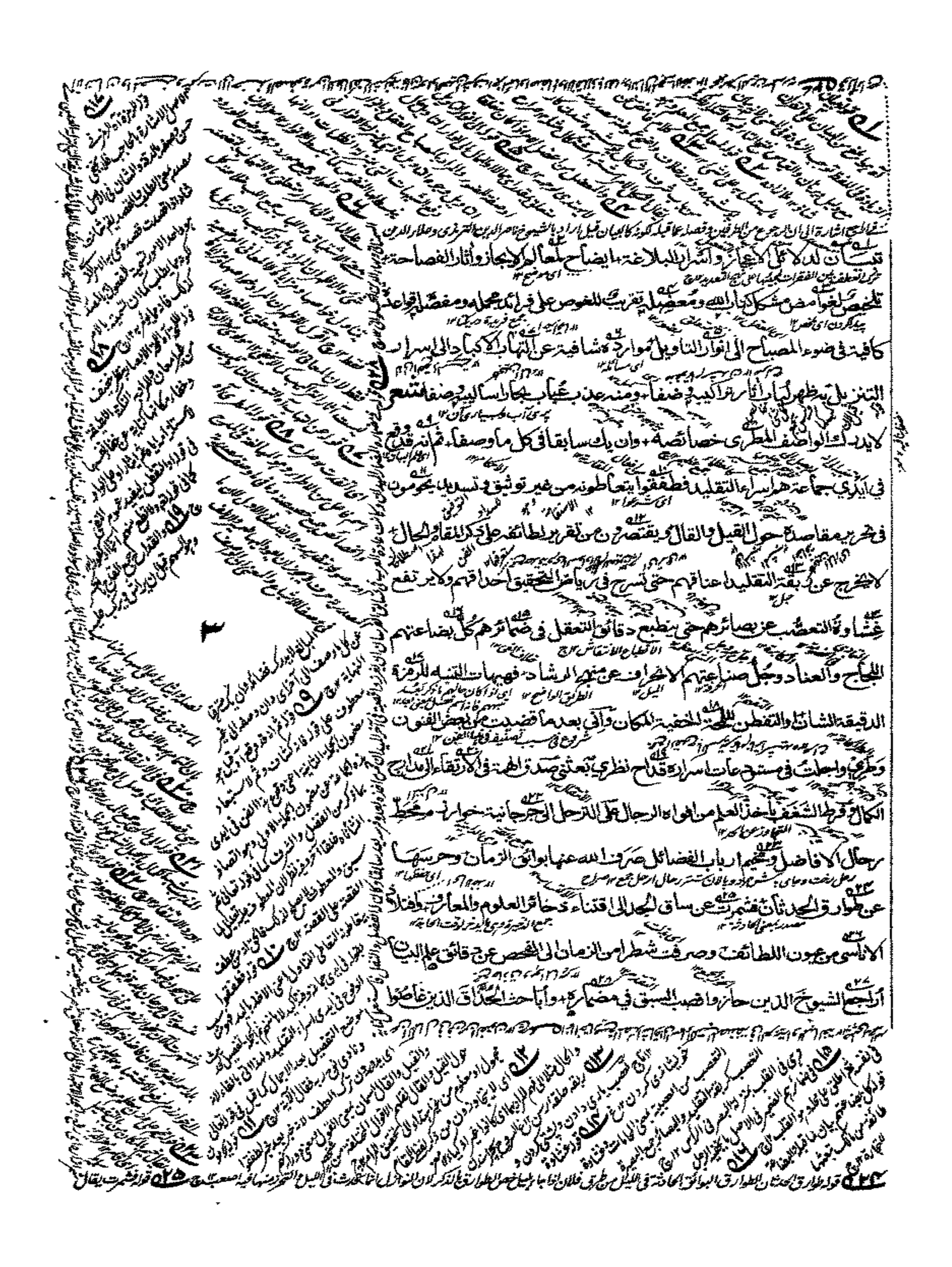

الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان
المطول
في المطبع الشاهجهاني الواقع في بلدة بهوبال المحمية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان، وخصصنا ببدائع الايادي وروائع الاحسان، اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال، واورد برأفته فرق الانام في طرق الانعام والافضال، والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة، واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة، وعلى آله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين، واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين **وبعد** فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران، فانه كشاف عن حقائق التنزيل رائق مفتاح لدقائق التأويل فائق،

٣


تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة بايضاح معالم الايجاز وآثار الفصاحة

تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضل يقرب للغوص على فرائد محاله ومفصل قواعد

كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار

التنزيل بل يظهر لباب آثار تراكيبه ضفا ومنه عن غياب بحار اساليبه صفة شعر

لا يدرك الواصف المطري خصائصه وان يك سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع

في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يحومون

في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال

لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع

غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى ينطبع دقائق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم

اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرموز

الدقيقة الشاردة والتفطن للنكت الخفية المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون

وطري وابليت في مستودعات اسراره قداح نظري تعلق بصدق الهمة في الارتقاء الى مدارج

الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم محط

رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها

عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتلاء

الانامل من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقائق علم البيان

ارتجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره وباحث الحذاق الذين غاصوا

٣

على غرر الفرائد في بحار ... وكثيرا ما كان يختلج في قلبي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الإمام العلامة عمدة الإسلام قدوة الأنام أفضل المتأخرين المتبحر جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق أفاض الله عليه شآبيب الغفران وأسكنه فراديس الجنان فقد وجدته مختصرا جامعا لغرر أصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب أرباب المتقدمين منطويا على دقائق هي نتائج أفكار المتأخرين مائلا عن غاية الإطناب ونهاية الإيجاز لا مثنيا عليه بخصائل السحر ودلائل الإعجاز

شعر

ففي كل لفظ منه روض من المنى ... وفي كل سطر منه عقد من الدرر

وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت أطلاله ومعالمه حتى انتفت شموس الفضل على الأفول واستوطن الأفاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس أطلال العلوم والفضائل ويتأسفون من انعكاس أحوال الأذكياء والأفاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر ويفنى العلم فيه ويدرس الأثر لكني لما رأيت توفر رغبات المشتغلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد أعناقهم نحو الإحاطة بجمله وتفاصيله وأكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء إلى ما فيه من مطويات الرموز والأسرار إذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير أن يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا السلوك طرائقه من غير

مولانا حسن علي رحمة الله تعالى عليه

دليل فأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل فاختلست من أثناء التحصيل فرصاً

مع ما تجرعت من الزمان غصصاً فطفقت أقتحم موارد السهر غائصاً في لجج الأفكار وألتقط

الفكر من مطارح الأنظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء للتشبث بأذيالهم والبنان في ممارسة

الكتب المصنفة في فن البيان لا سيما دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحها غاية

الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الآبية وييسر طريق

الوصول إلى ذخائر كنوزه الخفية وأودعته فرائد نفيسة وشحت بها كتب القدماء وفوائد شريفة

سمحت بها أذهان الأذكياء وغرائب نكت اهتديت إليها بنور التوفيق ولطائف فقر

استخرجتها من معادن التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والإنصاف وتجنبت

في رد ما أورد عليه من مذهب البغي والاعتساف وأشرت إلى حل أكثر غوامض المفتاح

والإيضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح و

أومأت إلى مواضع زلت فيها أقدام الآخذين في هذه الصناعة وأغمضت عما وقع لبعض

متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت التحاشي مجانبة شطط وتحقيق الواجبات وضيقت

على نفسي سنته في تطويل الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف

شعر رماني الدهر بالأرزاء حتى ۞ فؤادي في غشاء من نبال ۞ فصرت إذا أصابتني سهام

تكسرت النصال على النصال ۞ وذلك من تواتر الأخبار بتفاقم المصائب في العشائر

والإخوان عند تلاطم أمواج الفتن في ديار خراسان لا سيما **شعر** ديار بها حل

الشباب تمائمي ۞ وأول أرض مس جلدي ترابها ۞ فلقد جرد الدهر على أهاليها سيف العدوان

وابادمن كان فيها من السكان فلم يدع من قطانها الا دمن تكلم ما ثم برقى

ولم يبق من حزبها الا قوم بيلح شعر كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر

بمكة سامر فطرحت الاوراق فى زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان فضرب

بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من

دهر اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجانى فرط الملال وفرط

ضيق البال الى ان تلفظنى ارض الى ارض ويجرني رفع الى خفض حتى لمحت محروسة

هراة حماها الله عن الافات ففتح الله عينى منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم

شعر لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت

ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا

ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى رواته واخضر روض الفضل الى مائه و

نظم شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال

العدل والاحسان وارتعوا فى رياض الامن والامان كل ذلك بيمامن دولة سلطان

الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله فى العالم حامى بلاد اهل الايمان

ماحى اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط

العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والى لواء الولاية فى الافاق سما

سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد فى نصب سرادق الامن والامان المتمثل لنص ان الله يامر بالعدل

والاحسان الخالص طويته فى اعلاء كلمة الله الصادق نيته فى احياء سنة رسول الله

شعر

خليفة ملك الآفاق سطوته + والحق كان بها آية سلكا يجول

ذراه العالمون كما + ترى الحجيج ببيت الله معتركا + يحيى بنشر مرضي منه الزمان كما + مكانه في بلظى

من سخطه هلكا + اطار صاعقة من نصله فبها + الى السماك لواء الشرع قد سمكا +

وصادف الرشد منها كل معتسف + قد كان في ظلمات الغي منهمكا + فالدين صار قرير

العين مبتسما + والملك اقبل بالاقبال ممتسكا + علا فاصبح يدعو الورى ملكا + وبت فافصح

عنه اعداء ملكا + وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين

غياث الاسلام والمسلمين ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته

واغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام

وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحائب الافضال

والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام شعر اقامت في الرقاب له

ايادي هي الاطواق والناس الحمام + فقرأت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن و

بنسيان الاحبة والوطن وصرت بنعيم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته

ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي وهز من عطفي ثم هداني الله سبحانه سواء الطريق

وافاض علي سجال التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه

واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سمح به في اثناء ذلك

الفكر الفاتر وسنح بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد

وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية

اتما قال بوجهه لكون استحقاق جنس الحمد بوصف دون وصف حكرا باطلا في نفسه ١٢ مولوى عبد الحكيم رحمه الله تعالى

لا زالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حادثات الايام وحصنا حصينا للاسلام
بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من اجلائي وخلص اخواني ان يشيعوني بصالح الدعاء
ويشكروني ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به
المحصلين الذين هم لحوط الحق وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق اليقين
لا تصوير الباطل بصورة اليقين فهذا لعمري موضوع عزيز المرام قليل الوجود وفي هذه
الايام فلقد غلب على الطباع الردى والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن
فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من ثواب الجزيل في الآجل
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم + الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه
تعالى اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو
الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل او بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم
بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان
فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره
ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن
ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف
بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او للرازق ونحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد

بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على

تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه

على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق

وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه

كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع

المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب وانما عدل

الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب

منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك ولا مانع من

ان يدخل فيه اللام ويقصد الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم

الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام

لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثم استغراق وما في

على ما انعم مصدرية لا موصولة لفساد لفظا ومعنى اما لفظا فلاحتياج الموصول

الى التقدير اي انعم به وتعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان

التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني

فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على

نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء

دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصولها

اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيّشه الى التمدّن

وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس

والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرّف كل واحد صاحبه ما في ضميره والاشارة

لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله تعالى عليهم بتعليم

البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة

وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور

على الغير فيختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لهما

من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونا عن الخطأ

وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على

ان شريعته من عند ربه تعالى وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا عليه السلام القرآن الفارق

بين الحق والباطل فقوله وعلّم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها

على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه بقوله تعالى خلق الانسان علّمه البيان ومن البيان بيان لقوله

ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع

المقنن للقوانين الكلية التي هي علم الشرائع وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين

لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف لفظا وتنبيها على انه من عند ربه لا من عند نفسه

وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز

ويقال للكلام البيّن فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البيّن من الكلام الملخص الذي يتبينه من

يخاطبه ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اى الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين

الحق والباطل والصواب والخطأ أفرده بالمدح لانه عاون الشارع في تبليغ الاحكام وتبليغها

الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل أهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر

وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل والاطهار جمع طاهر

كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد فلما كان اصله مهما يكن من

شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت

معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء

لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا

زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل ولما ظرف بمعنى اذ تستعمل استعمال الشرط يليه

فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم بعضهم

انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول و

الوجه ما تقدم علم البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم

قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم

بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه

وكل حزب بما لديهم فرحون آذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم تعرف

حقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في

نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة ان مجرد الكون في

١٣

اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق
البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه الصلوة والسلام في جميع ما
جاء به ليقتفى آثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل
العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات
وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر
ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق وليس الا
ونفس وجه الاعجاز مما لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك
به ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه
بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلم وكفى بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم
وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب تعرف ذلك بمجرد السليقة
وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من
جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر
لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين ثم لا يمكن
بيان وجه الاعجاز اذ ادراك حقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علم الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه
وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية
واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز
بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر
الاستار ترشيح وجرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى
مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه السلام ونظمه تاليف كلماته
مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالها في النطق
وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالها في النطق من غير اعتبار
معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب بضرلما ادى الى فساد وليس الاعجاز

بجميع الالفاظ والا لما كان للطائفتين الا ان مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس

الالفاظ فلذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان

كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل

العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم

ما صنف من الكتب المشهورة اي فيما صنف في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما

نفعاً تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيباً اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة

من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلاً مرتبة بعضها

اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال

فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كأنها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه

ولكونه اتمها تحريراً وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد

وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعاً لان معمول المصدر لا يتقدم عليه

لان المصدر عند العمل مأول بأن مع الفعل وهو موصول ومعمول

الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء

عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفاً او شبهه قال الله تعالى

فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام

والتقدير تكلف وليس كل ما أول بشيء حكمه حكم ما أول به مع ان

الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأناً ليس لغيره

لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه وهذا اتسع في

الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي

محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على

اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في بحث الاطناب وعن التعقيد

وهو كون الكلام مغلقاً يتوعر على الذهن تحصيل معناه قابلاً للاختصار بعد

خبر اي كان قابلاً للاختصار لما فيه من التطويل مفتقراً خبراً اخر اي

كان محتاجاً الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه الحشو الفت مختصراً

جواب لما اي كان ما تقدم سبباً لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في

القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد
احكامها منه كقولنا كل حكم ألقيته الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على
إن زيدا قائم وان عمرا لراكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بأن يقال هذا الكلام
مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه
لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح
القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها
في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص
من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء
الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا
متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه
غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من
الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا
وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم
الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر
تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا
لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يتأول الفعل المنفي بالمثبت
على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر
آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا
دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له
خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا
سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه
حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا
حيث وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا
تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت
اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم اقف في كلام احد

من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلهما منه بالتبعية وان لم يقصد وحاصله لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد عجبت في جعل ما نقلته من كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته **تلخيص المفتاح** وانا اسأل الله لا يعرف لتقديم المسند اليه ههنا وجه حسن اذ لا مقتضي للتخصيص ولا للتقوي فكأنه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار ففيه نظر لحصوله من المضارع نفسه كما سيجيء في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله حال مما ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك اي النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره فعلى هذا كان لا نسب ان يقول والله اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله نعم الرجل فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي هو نعم الوكيل وحينئذ فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قوله زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة هي من الفن الثالث كما نبين هناك انشاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا الاشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى

فنكرها وقال **مقدمة** اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام وحصولهما ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة والاحتياج اليها والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلام قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي عنهما الى التكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان يقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح به يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي المتكلم والكلام فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انها كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف رحمه الله بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما من مخالفة القوانين

16

والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه
لازمًا لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة راجعة في المفرد الى اللغة وفي الكلام الى النحو
وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما
حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مخصوصة ككون الكلام
على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر
اولا الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه و
يليق به لتعذر جمع المعاني المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك
بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على
الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا
البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك
فصح ان تفسير البلاغة والفصاحة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه
اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام
الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للراى في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب
عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على
معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا
بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر
الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد
في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب
ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة
في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو
مستشزرات في قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى
الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل
او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره اي رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى
الى العلى وتامه تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص
جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف

المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص و
مثنى ومرسل والاول تغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ
الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء
التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف
لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف
ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس
التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها
وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج
كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس
ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما
نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا
متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا
اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان
يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج
سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا
يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف
الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة
الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة
غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف
لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانا نمنع ولو سلم
فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب لم يشترط في
الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام بان
يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج
السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول

١٨

باشتمال القران على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة
الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا (والغرابة) كون
الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه
ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم و
افرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه
ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا
ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة
ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعضون ابهامه ويؤذنون
في اذنه فافلت من بين ايديهم فقال ما لكم تتكأكؤون علي كما تتكأكؤون على ذي
جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه
ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا
مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا
اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريج اسم قين ينسب اليه
السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه
بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول
منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا
من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب
الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه
ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما تفهم من كتبهم كون الكلمة غير
مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية
هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريبة يجوز ان
يكون عذبة فلا يحسن تفسيرها بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد
وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة
لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب
الى الوحش الذي يسكن القفار ثم استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها

19

والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله
على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخرّ واقمطرّ
وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح
يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب
الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعّر ايضا وذلك مثل جحيش
للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة
الاستعمال تفسير للوحشية فمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر
الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان شيئا من التنافر و
الغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف
القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو
في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مدّ وغير ذلك مما يشتمل عليه علم
التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه
ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك
ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه
الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك
الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل + والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه
مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات
المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها
ما تستكرهه نحو الجرشّى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن مبارك
الاسم اغرّ اللقب كريم الجرشّى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقة
اسمه امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه واللقب مشهور
بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف
وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى اما
من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش واطلخم وقد ذكر هٰهنا اوجه اخر الاول
انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما

ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت

بل كيفية له كما عرفت في موضعه ضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في

السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا أُدّي بنغم غير متناسبة وصوت

منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس شيء

للقطع باستكراه الجرشي دون النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا الجحيش و

ملع ونحو ذلك على الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك

وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير

اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ يتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة

ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر

الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع

فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز

ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل

على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر

الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف

القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر

لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني

اما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء

الفعل للمفعول كالفاعل واستشهد بقوله + جزى ربه عني عدي بن حاتم + جزاء الكلاب

العاويات وقد فعل + وقوله + لما عصى اصحابه مصعبا + ادى اليه الكيل صاعا بصاع

ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله

تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله + جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن

فعال كما يجزى سنمار + وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه + زهيرا على ما جر من كل

جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه

في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر + وقبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء

والكلاء ومنه ما دون ذلك مثل قوله اي قول ابي تمام + كريم متى امدحه امدحه والورى معي

٢١

الوري مبتدأ خبره معي والواو للحال واذا ما امتله امته وحدي + اي لا يشاركني احد في ملامي

لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي فهنا اعتبار لطيف

وهو ايهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم

دون الذم او الهجاء عابه الصاحب قال المصنف فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء

من التنافر ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا انضم اليه امدحه

الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر والا فيرد ان يخرج امدحه غير فصيح فان مثله واقع في

التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن وصرح بذلك

ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرار في امدحه امدحه

مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر

ولو قال فاني متى امدحه امدحه لكان اولى وفرق بين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول

تضاعف الكلمات وفي الثاني حروفهما وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير

متناسبة لها كجمع شطا مع قندل ومستشزر بالنسبة الى الحماسي مثلا وهو وهم لانه

لا يوجب الثقل على اللسان وانما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام

معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون اي الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه

لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم

او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في

الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع

الاستعمال في كلام العرب فيجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكن مع اعتبار

الجميع يكون اشد واقوى وذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي

كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم

ابن هشام بن اسمعيل المخزومي + وما مثله في الناس الا مملكا + ابو امه حي ابوه

يقاربه + اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا

اعطي الملك والمال اعني هشاما ابو امه اي ابو ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم

الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل

بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة

اعني حي يقاربه يعني الاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه

اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب

زيادة في التعقيد قيل مثله مبتدأ وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل

بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتأمل

في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح

ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل واقع بين

البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في

انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون

لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على

المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا +

وتسكب اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة للنبي عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز

والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم من فراق الاحبة

من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني

شعر ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي لكنه اخطأ في الكناية عما

يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود

العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة

لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة

ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال

سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي +

الا ان عينا لم تجد يوم واسط + عليك بجاري دمعها لجمود + فان قيل استعمل الجمود

في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به عن

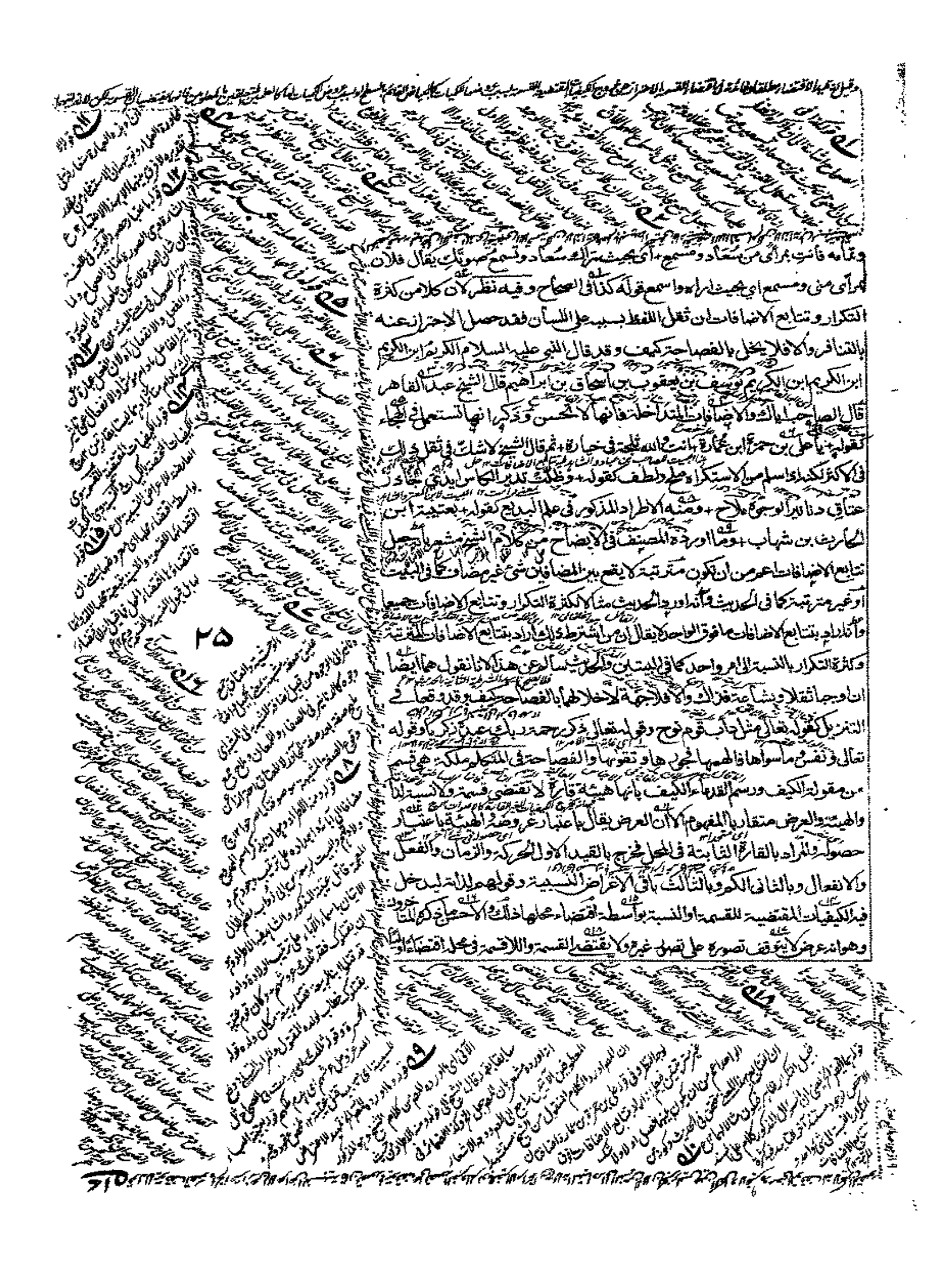
المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه

عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة فالكلام الخالي

عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا

حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس كذلك

معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرف في بحث
بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجري
على عكس المقصود واني الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل لي الا الحزن والفراق
فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة
ليحصل الفرح والسرور هذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان
رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح
بالقرب والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه ترتب عليه ولازم ملازم
الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوب فيأتي بضده فهذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم
ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاؤه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام
المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى
كأنه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان
والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك
الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ولكل بداية نهاية
هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين في سأطلب لمجرد التاكيد على ما
ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام
خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون
ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب شعر
وتسعدني في غمرة بعد غمرة * والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة * سبوح فعول
بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد به فرسا
حسنة الجري لا تتعب راكبها كأنها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها
متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح
يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي قول
ابن بابك شعر حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي * ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات
رمل مستوية لا تنبت شيئا وتأنيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى الحومة وهي
معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه



وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع * اى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله * يا على بن حمزة ابن عمارة * انت والله ثلجة في خيارة * ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله * وظلت تدير الكاس ايدى جآذر * عتاق دنانير الوجوه ملاح * ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله * بعتيبة ابن الحارث بن شهاب * وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بان تتابع الاضافات اعم من ان تكون مترتبة لا يقع بين المضافين شئ غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث فانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وان اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله تعالى ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضى قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقى الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى القسمة واللاقسمة في محل اقتضاء اوليا

ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية ثم ان كانت راسخة في موضوعها
تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من
الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا تسمى فصيحا
في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي
النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق
به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان
يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب بخلاف الكلام لان اللام في المقصود للاستغراق
اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر
على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا ممتنع لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا
بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام
جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم
دون كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهر فان قيل هذا التعريف غير مانع لصدقه على
الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط
ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه باء السببية
والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص
اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما هو مقتضى الحال مثلا كون
المخاطب منكر الحكم حال يقتضي تاكيد والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد
كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه
حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته
اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف
فان مقامات الكلام متفاوتة والحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر
الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا
له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات
والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات يختلف
مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك



٢٧

واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع
اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار
مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا
يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد
او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا او
معرفا او منكرا مخصصا او غير مخصوص مخصصا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او
مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه
مفردا فعلا او خبرا او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد
الى ما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز
والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني واذا تمهد
هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسب تنكير المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام التعريف
ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او
اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقه
يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير و
الاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام
الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى
حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة بالاكثر من جملة
وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص
بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز
والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين
حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب
الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة
والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن
لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن
وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة

عدم الفطنة عما من شأنه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه المذكرين مثلا لكل مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام اخر والمراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا لكل مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال تدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ

لها الكلام وذلك لا يتقدم في مواضع من كتابه أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع
الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل أن تنظر في الخبر مثلا إلى الوجوه التي تراها
مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد
وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو إن تخرج أخرج وإن خرجت
خرجت وإن تخرج فأنا خارج إلى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا أو يسرع
أو هو مسرع أو وهو يسرع أو قد أسرع إلى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به
حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية
في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن تأتي بما في نفي الحال وبلن في نفي
الاستقبال وبإن فيما يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون وبإذا فيما إذا علم أنه كائن وتنظر
في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء
والفاء من ثم إلى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف
والتكرار والإظهار والإضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما
ينبغي له ثم ليس هذه الأمور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة
إلى الألفاظ أنفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والأغراض التي يصاغ لها
الكلام بحسب موضع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له
مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت أخرى قبيحة
وإلى هذا أشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ لا من حيث إنه لفظ وصوت
بل باعتبار إفادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بإفادته
لما مر من أنها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر أن الكلام من حيث
إنه ألفاظ مفردة من غير اعتبار إفادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا
له أو غير مطابق ضرورة أن هذا المعنى إنما يتحقق عند تحقق المعاني والأغراض التي
يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لأنه من صفة الأحيان وما
لتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون
أي في كثير من الأحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة أيضا كما يسمى
بلاغة وفي هذا إشارة إلى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ عبد القاهر

في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاضل فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وحينئذ لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدلك بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان فالشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم على ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوي فيها بين الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين

بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا
عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب ثم اذا وصفوا اللفظ بما
يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني و
السبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني
الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون
الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا
على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون
ذلك كذلك بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا
للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك
قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا تلخيص ما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير
على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد
عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في
معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل
لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب او الخطأ في الالفاظ ثم انا لا ننكر
ان يكون في ذات الحروف وفي سلامتها ما يوجب لفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان
يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انهم لم يسمعوا قائلا
يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف
بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف
اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها
اي البلاغة في الكلام طرفان اعلى وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي
الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل البلاغة
هي مطابقته لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه
واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار
اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع
على كمية تلك الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة

بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تاليف
كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه وظاهر هذه العبارة ان الطرف
الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو
من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي ينتهي اليه البلاغة اذ المناسب
ان يكون ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد
الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه
والثاني حد لا يمكنه ان يتجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية
وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من
حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان
الحق هو ان حد الاعجاز يعني مرتبته اي مرتبة البلاغة ودرجتها هي الاعجاز والاضافة
للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير
منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه
يمكن معارضته وما بعضه بين النوم واليقظة انتهى وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه
عائد الى الطرف الاعلى اي حد الاعجاز اي الطرفان الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما
لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد
الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه
وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات
اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته في نهاية الاعجاز
ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير
الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق اي الكلام وان كان صحيح
الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق
من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب
كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات
والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى
المطابقة والفصاحة توريث الكلام حسنا هذا مهمة البيان لا احتياج الى علم البديع

وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة و لفظ

تبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة و

جعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة

كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة

يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم

البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض

لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في

المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل

بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق

ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو

ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع

ولا طباقه اي ما به يتحققان ويتحصلان الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والا

لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف

البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى

الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة

مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها

لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل

له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به

المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو

الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح

وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد به بلاغة المتكلم لان غاية ما علم

مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انهما

غرض منها وغايتها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين و

الاقتدار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة

بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان كما اختاره المحقق قوله

٣٣

والثاني اي تمييز الفصيح من غيره بعضه يعرف فان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليتحقق عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء و تمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على سائر اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ليحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التادية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز عن الخطأ وعلم يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واو الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة

٣٣



وتوابعها الخمس مقصورة في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة

الفن الاول علم المعاني

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهي نسبة زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه التشبيه بين العلم والحيوة كونهما جهتي الادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف فالمصنف جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكأنه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود

٣٥

لا نهاية للحال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية وان اريد البعض الغير المعين
فهو تعريف بالمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او
البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والاثبات
والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز
عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه
ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع
ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف
به الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية لزم
ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير
والتقديم والتأخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان عن هذا
التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت من احوال اللفظ ويقتضيها
الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه
ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان
احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي
هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد
او الذكر او الحذف او غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى
الحال هو التاكيد او الذكر او الحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى
الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه ويحذف
وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم
يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا
يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه
وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق
مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ
العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي

مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير

وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه ويجاب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حصلت من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر اقول لا يفهم من قوله بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم اذا كان المخاطب شاكا او منكرا او والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما مشوبا بصواب وخطأ لان خاصية ان زيدا لقائم ان يكون لنفي شك او انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التراكيب في موارده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد

٣٧

انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد

كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات

البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المصنف

وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة

المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشئ بنفسه ومفاسد قلة التأمل مما يضيق عن الاحاطة

بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي على

مقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه

لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم

عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجة

عن المقصود الاول احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع

احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل

الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء

لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع

النسبة اولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطأ في هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة

الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث

يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان

لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية

او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين

او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان

لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر

لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان

فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا

لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء لا بد له مما ذكر وقد يكون للمسند ايضا متعلقات

وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة

والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما سيجيء

٣٨

ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان لا فائدة فيه لا يكون على مقتضى الحال فالزائد لافادة
لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل و
الوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يتبين انه
سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا برأسه والا فمقول كل من المسند اليه والمسند
مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا
على حدة ومن رام تقريره بالترديد بين النفي والاثبات فقد افسد كلاما كثيرا والظهر والاقرب
ان يقال اللفظ اما مفرد او جملة فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة
اما مسند اليه او مسند فجعل هذه الاحوال الثلثة ابوابا ثلثة تميزا بين الفضلة والعمدة
المسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث
تتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولطف زيادة
اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل
احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا او لا جملة بل
يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك
فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا
ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب **تنبيه** وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق
ذكره ما في قوله تطابقه او لا تطابقه فقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد
الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا المعنى الكلام المخبر به كما في قولهم
الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق
الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب
يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته
للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا
انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرها
فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان مرجع الصدق
والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون
لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي

دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بأن هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع

قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان

يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك

النسبة الواقعة الخارجية بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى

مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي

فلابد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف

بعت الانشائي فانه لاخارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا

اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق

الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود

في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا

معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته

لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطاء غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي

عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق

وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطاء للحال وقيل للعطف اي

لو لم يكن خطاء ولو كان خطاء والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم

جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف

الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم بخلاف الطرف

الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد

فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى

الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر

ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب

المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها ولم

يحكم بشيء من الاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك

فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر

وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد

انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى
جعل عليهم بانهم كاذبون فی قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق
عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون فی
الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا
كاذبا وهو ان شهادتنا هذه عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة
الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس فی
قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشیء لظهور انه ليس
بخبر بل انشاء او المعنى بانهم لكاذبون فی تسميتها ای فی تسمية الاخبار الخالی عن المواطاة شهادة
لان المواطاة مشروطة فی الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا فی اطلاق اللفظ لا كذبا لان
تسمية شیء بشیء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة فی مطلق الشهادة ممنوع وحاصل
الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم
الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود به ای المعنى انهم لكاذبون فی المشهود به
اعنی فی قولهم انك لرسول الله لكن لا فی الواقع بل فی زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد
لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم لكنه صادق فی نفس الامر لوجود
المطابقة فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة
الاعتقاد وعدمها فی المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقی
منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند +
واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين
وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر
فی صحيح البخاری عن زيد بن ارقم انه قال كنت فی غزاة فسمعت عبد الله بن ابی بن سلول
يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده
ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمی فذكره للنبی صلى الله تعالى عليه وسلم فدعانی
فحدثته فارسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى عبد الله بن ابی واصحابه فحلفوا
انهم ما قالوا فكذبنی رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصدقه فاصابنی هم
لم يصبنی مثله قط فجلست فی البيت فقال لی عمی ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله

تعالى عليه وسلم ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي
عليه السلام فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق
والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما
مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام
واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير
المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر
مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطا
بقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي
الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني
المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد
المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب
بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين
اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام
وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضى منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى
على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر في
الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار
حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر
حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق
فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو
قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله تعالى ام به جنة على معنى
ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال
الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب
ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم
ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد
الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر

ورُدّ هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء
بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثاني
ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه
اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء
اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب
مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر
بل به جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره
في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا على
التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية
الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا
ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال
الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا
زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب
الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او
فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان
فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق
ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة
في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار
بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب على ما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما
قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق
الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الالفاظ
اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم
الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه

كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ
بابحاث الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه
يقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء
انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة
اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه
والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ
الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه
ما لم يسند احد الطرفين الى الآخر لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والمتقدم
على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من
يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة
الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب
اني وضعتها انثى اظهار التحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها
لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني
وهن العظم مني اظهار للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين
الآية اظهار لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته
ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا
كثير من ان يحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم
اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار
فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه
اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع
النسبة مثلا لا ايقاعها بالظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها
وايضا الوارد هنا لما كان لا انكار الحكم معنى لامتناع ان يقال بانه لم يوقع النسبة فان قلت قد
اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي
وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع الشك من سامع في خبر يسمعه بل علم
ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى لدلالته الا افادته العلم بذلك الشيء

ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له

وحينئذ لا يتحقق الكذب اصلا ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت

ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في

الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه

معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج

زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم

هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت والانتفاء لكان

مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم

تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار

من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم

يحتمله لا يريدون بان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو

اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر

افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكرها

للمفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم

المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع

وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها

كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التوراة

وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع

من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به

صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف في تفسير هذا

الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا

الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه

اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد

والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا

في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني

لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر او التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على
الاول بقوله لامتناع حصول الثانى قبل حصول الاول وعلى الثانى بقوله مع ان سماع
الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه
عند حصول الثانى لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثانى فلا يمكن حصوله
لامتناع حصول الحاصل كالعالم بكونه حافظا للتوراة وحينئذ يكون تسمية هذا الحكم
فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر بالنا
ان صورة هذا الحكم حاصلة فى ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم
بكون مخبره عالما به يحصل فى ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون
الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان لا نعلم بكون صورة
الحكم حاصلة فى ذهن المخبر ضرورى لوجود علته اعنى سماع الخبر والذهول انما هو عن
العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم
اعنى حصول صورة الحكم فى ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم
بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافى تفسير المصنف وعن الثانى ان الذهن اذا التفت الى
الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان
مستحضر الخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثانى دون الاول وبهذا يتم مقصودنا
فان قيل لا نم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او
موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول
صورة هذا الحكم فى ذهنه وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل
المخاطب العالم بهما اى بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان
عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجرى على مقتضى العلم هو و
الجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وكما يقال للعارف بالدين
ما هو هو الكتاب لا ترى ان موجب العلم ترك السؤال ومثله هى عصاى فى جواب وما تلك بيمينك ونظائره
كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا

۴۶

لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون

كيف تجده صدره بوصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التاكيد القسمي واخره بنفيه عنهم حيث لم يعملوا

بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة

الجاهل بملاعتبارات خطابية لان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها

منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا

منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه

الاهمال او على ان قوله تعالى ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب

للنبي عليه السلام واصحابه لا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين

لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم بقوله وان وجد الشيء سواء كان هو العلم

او غيره يتنزل منزلته عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت

اذ رميت واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا

عن اللغو واشار الى التفصيل بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه بان لا يكون

عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فصل ان اسبق الى

بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه

ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا

في الدار وانت تتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا تحكم بشيء من الاثبات والنفي بل الحكم الذهني والتردد

متنافيان لا يجتمعان قط استغني على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام و

اسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة ونحو ذلك وان كان

المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل

الاعجاز الاكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف

ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى انه لا يستقيم لنا ان نقول صالح

في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به

وان كان المخاطب منكرا للحكم كما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا

فكلما ازداد في الانكار ازيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهما اصحاب وحي ورسلا من الله تعالى بناء على ان الرسالة من رسول الله تعالى رسالة من الله تعالى ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله تعالى لا من رسول الله وقوله اي كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي فقويناهما برسول ثالث وهو حبيب النجار او بولس ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر وترك هذا التاكيد الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكون هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل

ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف اي غير السائل له اي للخبر يعني ينظر
اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله تعالى
واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا
محكوما عليهم بالاغراق ام لا فيطلبه ونزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي
محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس
اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته
ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها
الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد الاوامر والنواهي
وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق
والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح
اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق
اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على
الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات
وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة
المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان ومثله
ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة
والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه
اي مع المنكر ما ان تأمله اي شيء من الدليل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء
ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما
تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة
محمد عليه السلام لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ
الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما
نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب

بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث
الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم
بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم فيكون على مقتضى الظاهر بل مقتضى المصنف
انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد كما جعل
الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظيرا
لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفي الريب
على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال
وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه
وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا
لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع
البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في
انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن
ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار
لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرات وعن الثاني
ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي وزانه وزان
نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرير
لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد
وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك
الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي ترك لازم الشيء لينتقل
عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية
عن انك نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام
واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على
الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد
كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار ان كان له



سوق الكلام مع المنكر مساق مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما
ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد نطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان
ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جواباً عن سؤال كأنه قيل كيف ذلك
الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر
لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة ونُدرته مما لا يلوح صدقه
للسامع في بادي الرأي فيحوج الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام
مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيانه المشرئب الى ساطع برهانه
وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى
قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد
عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب
الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا تخريج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر
كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة ان في تأكيد الحكم
نفيا للشك او رداً للانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او
مقدر وكذا التجريد عن التأكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان
من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من
الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى
ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان ضمير الشان معها احسن اليه نحو انه من
لا يصحبه ومنها نحو انه من يتق ويصبر الآية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها
تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة
موصوفة تركها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان
ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف
او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تأكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تأكيده
لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم
المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا
الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين

٥١

جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حصول الايمان منهم لا في ادعاء انهم
اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما
لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم
بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم
فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم
عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله
فاذا اردت تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده
تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا لمطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين
لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه
لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب
المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان اخباريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون
الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز
لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه
كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز وبعضه ليس
كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر
وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا
الى العقل على هذا بنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل
اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله
ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة
شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة
بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج
وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه
باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان
كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه
مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر

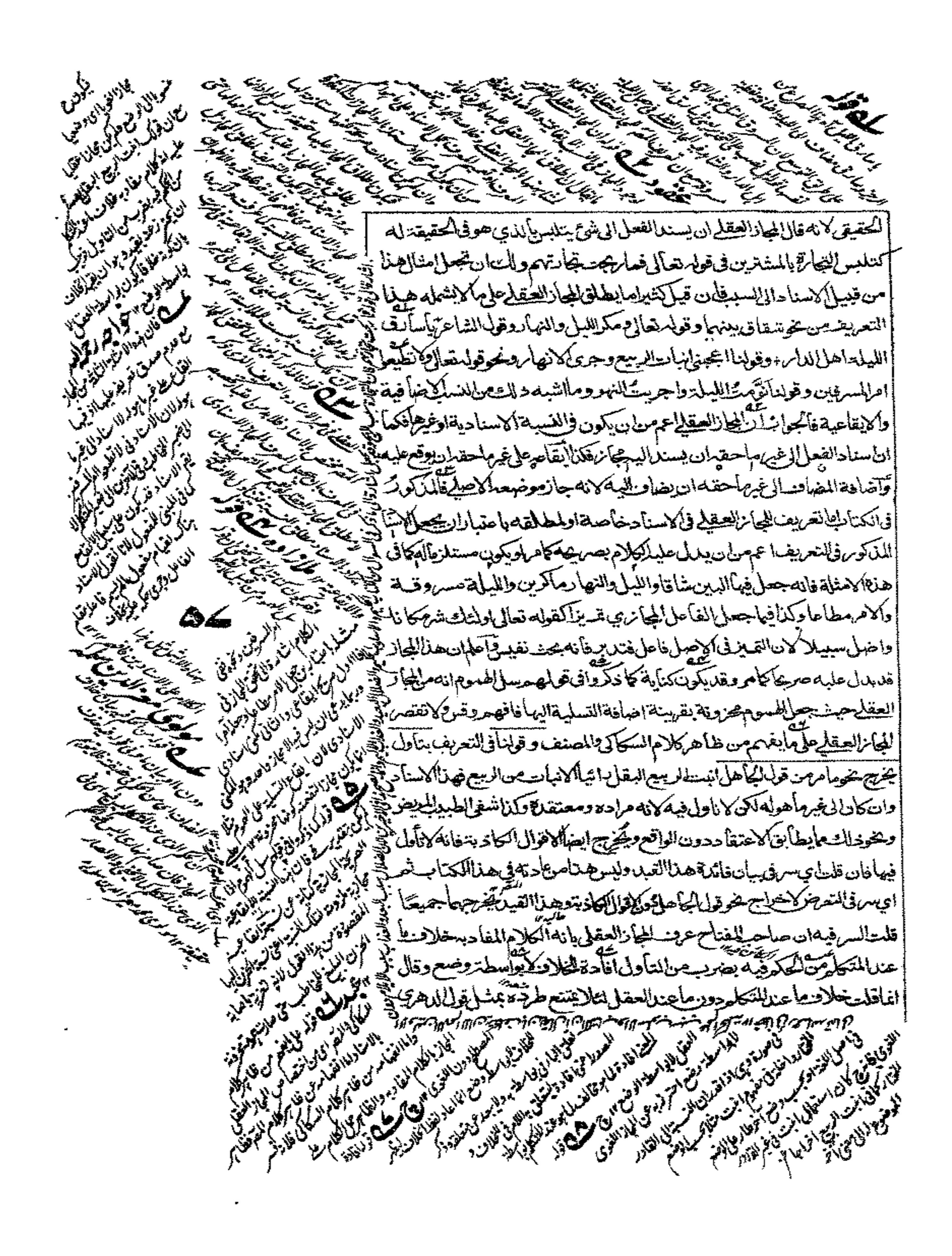


لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كذا او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون
داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي
الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف احترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان
جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب
زيد عمرا او المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو
بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا القيد ليدخل
فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق
الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون
الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك
بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له
وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره
كضرب او لا كمرض ومات فلا يشترط صحة حمله عليه ولا يخرج ما يكون المسند فيه مصدرا
فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد
فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف
حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فانه اسناد خلق الافعال الى الله اسناد
الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور
في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة
تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب
لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم يتقن في المسند اليه احترازا عما
اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى
قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان
لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر
لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا

والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما
صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لم يعلم ان المتكلم عالم بانه كذب بل يفهم من ظاهره
انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو
ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول ان جعلها
صفة للكلام والمصنف للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا
او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة
وكذلك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه
في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس بخلافه وجعلها الثالث انه غير منعكس لعدم
صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر
والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز او لا
ما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد
ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر
لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس
اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول
بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار
غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها
تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا على انفسنا الشعر
وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح
الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف وقيامه لو كان الكلام قد جيء به
على ظاهره ولم يقصد للمبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه المراد
وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما
صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز
واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان الاسناد فيها

والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر فان زيدا يريد ان اسناد القيام والضرب
المنفيين الى ما هو له فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما
صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان
الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات والنفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر
فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام
مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد
في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد
في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي
وكذا الكلام في سائر الانشائيات مثل ان نهارك صائم وليت نهاري صائم وما اشبه
ذلك فليتأمل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات
واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل ومعناه الى ملابس له غير ما هو له
اي غير الملابس الذي ذلك الفعل ومعناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول
فيما بني للمفعول بتأول متعلق باسناده وحقيقة قولك تأولت الشيء انك تطلبت ما
يؤل اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤل اليه من العقل لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت
من آل الامر الى كذا يؤل اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله
ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير
التعريفين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى
يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول
معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان
مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول
اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة
واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل والمفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في
المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد
استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته
اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وغاية الغرض تشبيه هذه الملابسة

بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ السيل اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شانهم العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الامر وضربه التاديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر الثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل اخر من افعاله مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وقد ظهر ان هنا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند يمكن الجواب عن الاول بانه بلغ عنده في المجاز كانه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله



الحقيق لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذي هو في الحقيقة له
كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل امثال هذا
من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا
التعريف من نحو شقاق بينهما وقوله تعالى مكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق
الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا
امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية
والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما
ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه
واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي فالمذكور
في الكتاب انما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او مطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد
المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في
هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة
والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا
واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز
قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز
العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر
المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف بتاول
يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد
وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفي الطبيب المريض
ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول
فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم
اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة مع ان هذا القيد يخرجهما جميعا
قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما
عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال
انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري

انبت الربيع البقل وعكسه مثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو
الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت بضرب من التأول ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المصنف
بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره لخروجه بقولك بضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما
ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه
العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس
الامر فاشار ههنا الى ان التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج
نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم
قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا
يجوز التعبير به عنه وحينئذ يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف
على قيدين يخرج كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها
من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل
يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم وبضرب من التأول لكن اسناده الى الاول اولى
لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان للسكاكي ان يقول
ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح
المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر بان
مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وحينئذ يرد عليه قول الجاهل والمعتزلي
لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الكافر بالتأويل والقصد
الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس
الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره
في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في
الظاهر وصار قوله بتأول ضائعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد
بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما
هو له بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وحينئذ يدخل
نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع
وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتأول

وبقي التعريف سالما فيخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري و
المعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتأول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم
وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتأول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له
في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله من الدهري و
اظهار انه غير معتقد لظاهره بل قال اسنده الى السبب لا الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر
لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم
من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة
مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته
الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد
في ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل قول
الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي
اشاب الصغير وافنى الكبير + كر الغداة ومر العشي + على المجاز اي على ان اسناد اشاب
وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره
لعدم التأول حينئذ بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
كما مر من نحو قول الجاهل كما استدل يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره
مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام
الخيار تدعي + علي ذنبا كله لم اصنع + من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا
عن قنزع + اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيها و
اختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضت عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي
على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي اصنعي ما شئت
ايتها الليالي فلا ينفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا بالي مجاز خبران بقوله متعلق
باستدل عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر رأسه
قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي + حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على
انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد
الى جذب الليالي بتأول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز

العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية ويفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفتان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرفين عما هو عليه بل حالهما كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد الاحياء الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله تعالى زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى او نحو قوله تعالى ايهاما بالاقتباس وان المعنى واذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله تعالى وانما الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن ادم عليه السلام وحوا رضي الله تعالى عنها وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه

او ان الشيخ حيث واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من
الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو غير مختص
بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري
بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان
البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله
فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر
والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه أجري النهر ولا تطع
امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تأمرك ونحو ذلك ولا بد له اي
للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة
هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة
قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع عقلا اي من جهة العقل يعني يكون
بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه
يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم
الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب
وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عن الموحد عطف على استحالة
اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد المحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان
الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل
هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد اسناده الى ما
هو له لكن امثال هذا التمثيل مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول
ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يعني ان الفعل في المجاز العقلي
يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه
عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن
لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من
موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا
معرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى

فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا يظهر الا بعد نظر وتامل كما في

قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل + يزيدك وجهه حسنا

قمر يفوق سنا ها القمر + يزيدك وجهه حسنا + اذا ما زدته نظرا + اي يزيدك الله حسنا

في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني

بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك

اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر + وصيرني هواك وبي لحيني يضرب

المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهواك بي يضرب المثل في لحيني في

محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس

وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون

للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما

ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق

وكذا لا تستطيع في وصيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل

للهوى وللوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في

الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان

معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة

واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل

لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما

اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي

عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل

الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا

معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه

وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل

ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب

المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار

بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه

اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اى غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي
بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة وهو الجيش بقرينة نسبة
الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل
به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي
نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي
في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرنا نحوه وليس كذلك
اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي بصبه
في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي
الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه اللازم من كلامه لان
المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله
تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وقوله فنام ليلي و
تجلى همي كان ادفع للتشغيب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي
في ضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من
دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا
لهامان لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه
ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك
مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية
لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل
هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها
منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء
الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية
في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له
وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه بانا ندعي اسم
المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة

في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع وحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى لانه اي ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال فيه نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من باب اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز وبغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر لهامان لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف على مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف



الباب الثانى احوال المسند اليه

اعنى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلاً ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك فسيأتى بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثانى الداعى الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا فى علم النحو ايضا دون الثانى قصد الى تفصيل الثانى مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال

فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفى نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو فى الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما فى الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعنى ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد فى دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا حذ الا ان يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لى كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اى المسند اليه عن لسانك تعظيما له وافخاما وعكسه اى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتى الانكار وتيسره لدى الحاجة

٦٥

نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيره او تعيينه او ادعاية اي ادعاء

التعيين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسآمة او فوات فرصة او

محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا

يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل

جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على ترك مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم

او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون

فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شأنه كذا وكذا

وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه

المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا تفتقر هذا الى القرينة الدالة

على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء

بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ

من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة

او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من لفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على

اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع فربما

يقال لا تسأل عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره للمتكلم واما

لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل

ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه

على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة

تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم

بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته

او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام

يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال

الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام في

مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول

نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه

للتهويل والتعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار

وهذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة

الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض

المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه

بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر آخر كالتبرك والاستلذاذ ونحو

ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم يقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف

لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل

لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم

منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو من هذا الفاسق

الفاجر يفهم منه ان المراد كل واحد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل ما ذكره فيكون

ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون

مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب

الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه

اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل

الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير

لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة

وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم

كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك

ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد

المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد

حافظ للتوراة فافادته اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لان كمال التخصيص و

النكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض

ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة

لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض

مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه

اعرفها المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان اوكثيرا لان وضع المعارف على

ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك

اى الخطاب مع معين الى غيره اى الى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل

نحو ولوترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا

قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية

في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء

واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من

يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية

حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك

الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا

تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه واحسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم

وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الآية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم

فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة

الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا

اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف

المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف

لانها اعرفها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما

عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول

مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به

اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير

المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره

بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن

عن الاول لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود

انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان تقع فيها ما يصح به الاحتراز عن جميع كما فى التعريفات لا يقال

ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم

ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى

قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر تقدم الله

ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد اللتيا والتى يكون احترازا

عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر حينئذ لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه

انما وضع ليستعمل فى معين فينبغى ان يصار الى ما ذكره بعضهم ان معناه اول زمان ذكره وهو

احتراز عن احضاره فى ثانى زمان ذكره كما فى سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا

مفهوماتها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة فى الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة

لها فى الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف

ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الا له حذفت الهمزة وعوضت منها حرف

التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب

او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد وهم

الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد

فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود لما افاد

التوحيد لان المفهوم الكلى من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله فى هذه الكلمة اما

المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات

الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق

للعبودية له فى الوجود او موجود الا الفرد الذى هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب

الكشاف ان الله تعالى مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق

تعالى او تقديم او تعظيم او اهانة كما فى الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عطف على ليصل الاسم

نحو ابو لهب فعل كذا وفى التنزيل تبت يدا ابى لهب يا جهنمى لان انتسابه الى اللهب

يدل على ملابستها اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب بمعنى ملابس هذه الامور

والهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من

اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول

اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية وما يدل على ان الكناية

انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزم انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا

او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب

ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد

يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت

كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية

في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزالق الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به

او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في

الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه

ذكر الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول

ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة الخناس وتعريف

المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور

وفيها مذاهب أخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة

الانتساب الى المشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد

ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف

النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته

اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة

فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكن ليس بحسب الوضع

لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصول فان وضعها على ان تتخصص بمضمون الصلة ويكون

معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له الراجح

بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل

عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق

بايراد الموصول كزيادة التقرير والايماء الى وجه بناء الخبر ١٢ عبد الحكيم رح

لا أعرفهم أو لا تعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعها أو استهجان التصريح بالاسم

أو زيادة التقرير أي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه

أي راودت زليخا يوسف عليه السلام والمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكأن

المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع بصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرجه من

يده يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته إياها فالكلام مسوق

لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا لأن كونه

في بيتها أو مولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فإباؤه عنها وعدم الانقياد

لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لأن كونه في بيتها

زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة وقيل بل تقرير المسند إليه وذلك

لإمكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند إليه ولا يتعين مثل التي

هو في بيتها لأنها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق

له الكلام في غير المسند إليه بيت السقط ✦ أعباد المسيح يخاف صحبي ✦ ونحن عبيد من خلق

المسيحا ✦ فإنه أدل على عدم خوفهم النصارى من أن يقول نحن عبيد الله والمشهور أن الآية

مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم

لأنه قال أو أن يستهجن التصريح به أو أن يقصد زيادة التقرير نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه

الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة وأورد حكاية شريح فلو لم يكن

مثالا لهما لأخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم أو التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم

ومنه في غير المسند إليه قول أبي نواس ✦ ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم ✦ وأسمت سرح

اللحظ حيث أساموا ✦ وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه ✦ فإذا عصارة كل ذاك أثام ✦ أو تنبيه

المخاطب على الخطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ✦ إن الذين ترونهم

أي تظنونهم إخوانكم ✦ يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا ✦ أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث

ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك إن القوم الفلاني وجعل

صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الإيماء إلى وجه بناء الخبر ذريعة إلى التنبيه على الخطأ

وردّه المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء

نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند جماعة

يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصاء ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني

عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او للايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه يقول عملت

هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة

للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم

وغير ذلك وحاصله ان تأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم

البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء

الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم الاعلام

ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم

لشانه اي شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا ✽ بيتا اراد

به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان

الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله

تعالى او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي

لا بناء ارفع منها واعظم او شان غيره اي غير الخبر نحو قوله تعالى الذين كذبوا شعيبا كانوا

هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان

شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه

قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق

الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة ✽ بكوفة الجند غالت ودها غول ✽ فان في ضرب البيت

بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم

انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق

بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه

الا ترى ان قوله ان الذي سمك البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير

تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فاحسن التامل في هذا

المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه

او الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين آمنوا لهم درجات النعيم
ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا
اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الله
سمك السماء وان التي ضربت والذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لدفع الاشكال
ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع
على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات
المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الرأي عند المصنف وقد يقصد بالموصول
الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولك جاءك الذي اكرمك او اهانك
او الذي سلب ولده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون
ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم الاشارة
متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يمكن احضاره في ذهن السامع
بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب
او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته
فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له
او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي
هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه * من نسل شيبان بين الضال والسلم
وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع
حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي قول الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم * هذا الامر
للتعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع * او بيان حاله اي
المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط
لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزوائد على اصل المراد
قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك
وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد
بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه

المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره ايا ما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم لا فعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشئ اي جعلت الشئ على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على هدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي اي

أي كالانثى التي وهبت لها فالانثى إشارة الى ماسبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر إشارة الى ماسبق ذكره كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كانت يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقديم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي للمعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقته ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل فى فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسدا موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة

المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على
الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة
الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة
والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد
وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى نفسهما مختلفان واليه اشار
بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه
احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال وصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك
كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو
اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا وبعلم ما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله قد
يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر
لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف
بالجمل كقوله + ولقد امر على اللئيم يسبني + وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان
يحمل صفة الحمار وقيل الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون
على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف
وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان
اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا
يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكره صاحب الكشاف
في الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان تقع
النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم
الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام
مجاز قلت بل حقيقة اذ لم تستعمل الا فيما وضعت له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى
ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا
اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك
التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له ويستغنى بهذا في بحث الاستعارة

وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر

اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها

في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى

في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها

في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن

للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث

يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس

وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن

وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله

للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس

الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه

علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد

الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة

كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها

عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي

لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى

والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد

وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم

عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين

او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في

الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه

وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو

عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ

بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته

لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ



واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبني على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل ولا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام للاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره ائمة الاصول والنحو دل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اني اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني

القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني
كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد
والجمع لا يقتضي الا استيعاب المجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع
الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن
خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع
واحد آخر جمع من المجموع والتقدير ان كلا من المجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا
ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني
جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر
بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع
العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن
البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند
حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا
لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره
صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس
الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع
لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل
وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها كانه
وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله و
هذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن
كل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام
باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم
انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصد الى ان بعض
عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض
بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر
وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم

٧٩

الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشعر به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن في قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه في قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما ليه ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان يشمل لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متنا ولا لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيثنى ولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب فبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا كلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة او وجه توجيها لكلام ابن عباس رض ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا يشهد

بذالك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا او ينادمه وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح

نحو حضر اليوم علماء البلد و كالتصريح بذمهم او اهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا و كسا منه

السامع او المخاطب او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تعريضا على اكرام او

اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب و منه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها

ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه

وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء او تهكما ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او

اعتبار لطيف مجازيا وهو الاضافة لادنى ملابسة من غير تملك و اختصاص نحو

كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة

الاضافة جنسية و تعميما نحو قوله تعالى على تحريم الارض النجسة من احيائها بمعنى على جنس

الحرام وغلنك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية و الفردية فاذا اضيف اضافة هي

من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى و لا

طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله تعالى و اما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه

القصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو قوله تعالى وجاء رجل من اقصى

المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من

الاغطية غير ما يتعارفه الناس هو غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه

للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان

المقصود بيان بعدهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتأديته او التعظيم

او التحقير بمعنى انه بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله

اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس

له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم

ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم

والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية

تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل

والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل

اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجئ

للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير

قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم
المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع
كقوله اذا سئمت مهندة يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن
التصريح بنسبة السأمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله
تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير
مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة
او من نفح الطيب اذا فاح اى فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا
فى افادة التحقير فهذا لا ينافى كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان
اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع
للفرق الظاهر بين التحقير فى نفحة من العذاب وبينه فى نفحة العذاب بالاضافة
ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن
اى عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن
على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم
ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله عليه الصلوة والسلام اعوذ بالله
من غضب الحليم ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد والنوعية نحو والله خلق
كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهى نطفة ابيه
المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة
الذى يختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر فى المفتاح
ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هى اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله
تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق
ليصح التمثيل فى الآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة
خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل
قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه
وهذا فى كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله و
للتحقير ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف

٨٣

فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهدد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله + فيوما بخيل تطرد الروم عنهم + ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا + اي بعدد نزر من خيولك وفرسانك وشيء يسير من فيضان جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرته ووقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا الموافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف

لا في كونه وصفا للمسند اليه قول أوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة
اولها شعر ايتها النفس اجملي جزعا + ان الذي تحذرين قد وقعا + الى قوله شعر
ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا + الالمعي الذي يظن بك
الظن + كان قد راى وقد سمعا + الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع
او منصوب صفة لاسم ان وبتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات شعر
اودى فلا تنفع الاشاحة من + امر لمن قد يحاول البدعا + فالالمعي يعين المسند اليه وقوله
الذي يظن بك الظن الى اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه
سئل عن الالمعي فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثاله في النكرة قوله تعالى ان الانسان
خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع
عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم
تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال
فلما قلت عالم قللت الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة
بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا
فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو
جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف
والتعين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف
واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى الصفة نحو
امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظة امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان
المقصود وتفسيره كما سياتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد
وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة فيكون في الارض ويطير
بجناحيه وصفين مؤكدين مثل امس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط
فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب نكرات لوقوع المفرد موقعها
والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير

وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجمل كلها نكرات والتعريف والتنكير من خواص الاسم فيجب

في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم

باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها والانشائية ليس كذلك فان المخاطب الموصوف ويجزه

عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم

المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او

صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان

منكم لمن ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا

مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب

ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية

مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط

فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث

ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون

قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم

قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا

معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها

نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه

اولا قلنا يمكن ان ينقل الوصف بحيث ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب

في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي عليه الصلوة والسلام

والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده

فللتقرير اي لتقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا

محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع

عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو

لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح

حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه

فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرح المفتاح ان المراد بمجرد تقرير الحكم ولم يبين ان ...

٨٦

موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم لا يجري الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وهو انما هو مجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في اخر بحث تاخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يحصل قوله في الايضاح كما سياتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص ولا ظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد لتقرير التخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي وهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل

٨٧

قوله سيالكوتي مولانا مولوي عبد الحكيم رحمه الله

بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ولذا قال الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه ولا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاء الرجلان كلاهما فعن كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاء الرجلان كلاهما بل انفسهما او اعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر حضر باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد

فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه
علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه
من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان
صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده
في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب
السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد
مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية
اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة
والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين لا الاله لا عن اتخاذ جنس الاله
وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد
ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل
لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على
ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده
اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ
مخصوصة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين
ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في
المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من
اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في
الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة
لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالايتان
تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله
واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه
لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه
للمنصف وبه تبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف

قوله وصف صناعي وليس بعطف بيان لعدم صدق تعريفه عليه كما حققه الفاضل الچلپي رح ولا بتاكيد صناعي كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى ١٢ عفي عنه

على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا صفة

بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في

متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية و

الوحدة اللتين في متبوعيهما ليكونا وصفين بل ذكر الدلالة على ان القصد في متبوعيهما

الى احد جزئيه اعني التثنية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع

غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا

ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون

للتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون

الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر

اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود

وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى المدبر والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك

عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح لم يخرج

بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه

وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما

ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا

جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد

ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من

الاله على ما مر تقريره واما الا بدال منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه

انما هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد

هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة

التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات

المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض

وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه

فيخرج الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه

اثنين هو عين ما صدق عليه الهين وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال

وان كان مفهومه بعضا من مفهوم اثنين

٩٠

91

وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هنا مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التاكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة و التقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين و في بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذ اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية و احترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا وعن الاخر بعده مترتبا او غير مترتب كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد

فهذه الثلثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل
للتابع بعد ملابسة للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على
ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب
اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي
لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب
لي حتى آدم عليه السلام او في اثنائها نحو ماتت الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو
جاءني القوم حتى خالد اذا جاءوك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى
تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار
انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى
يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر
الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك
التقييد وكذا الاثبات وبجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء
او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه
انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا
مهلة حتى كأنه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب
فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو فكان
نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده
بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند
نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس
من عطف المسند اليه بالفاء لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا خلل
فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب
ويجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد
او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو
كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر المصنف ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب
الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع

بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لانه للاستدراك
وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما
يقال ماجاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا
جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون
قصر افراد فلم يقل به احد اوصرف الحكم عن المحكوم عليه الى اخر نحو جاءني زيد بل عمرو
وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى
الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه
فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي
عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم
مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت
عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع
احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد
في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر
ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم
متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق
ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر
وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح
ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا تقع في كلام فصيح فكان الاولى
تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل
فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك
اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى
هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او
عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما
فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث انه مدلول اللفظ

٩٣

بل بحسب امر خارج وما جيء للسكاكي من جعل العطف اي المفسرة وليجري على ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها او وقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع
من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي
تعقيب المسند اليه بضمير الفصل فانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به
اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه
لتخصيص المسند اليه فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان
معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله
بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح ان تخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله
قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق
ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا
به ومقصورا عليه فتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه
لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال
في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو
قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت
نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء
على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص
مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا
اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم في اياك
نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من توهم ان الفصل كما يكون
لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام
صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في
المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم
وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه
فزعم ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى
وهذا غلط منشأه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التدبر بكلام القوم اما اولا فلان هذا الشا



الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف
باللام معنى غير ما ذكرت فيقال مثل قولك هو البطل الحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا
جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل
الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال
ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة
وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو
بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف و
فائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد
بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره
ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل
من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى اولم يعلموا ان الله
هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص
حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو
الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم
الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة هي الحمام اي لا
حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم
على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه
قلت التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل و
نحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية
التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة
على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم
المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول وكلامه مشعر ايضا
باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكونه اي ذكر المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي
ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال

٩٥

قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبركات اهم هذا كلامه ولاجل
هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه لاصل
لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره
قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون
سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في
الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه
لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم
المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ
تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء
بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي
بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه + حيوان مستحدث من جماد يعني
تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني في ان ابدان الاموات
كيف تحيى من الرفات + كذا في ضرام السقط وقبله + بان امر الاله واختلف الناس
فداع الى ضلال وهاد + يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا
تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح
عليه السلام ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا القفنس على ما وقع في بعض الشروح
لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد
في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ
واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل
مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو
اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب
ويطرب فانه يدل على انه يصدر الفعل عنه حالا فحالا على سبيل الاستمرار بخلاف قولك
يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح
او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر المراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني
الاخبار والمصدر لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق

والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات
وقوع الشرب مثلا فلا نسلم كما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل
لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا
في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى
لكان متجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم + سيوفا في عواتقهم
سيوف + جلوس في مجالسهم رزان + وان ضيف ألم فهم خفوف + والمراد هم خفوف كذا
في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف
هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا
للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في بحث انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا
اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف اجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة
التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا
ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم هم خفوف
غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي
اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل
مسند اليه والمراد تخصيصه لمعين وهذا اشد بطلانا لان الكلام في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة
التخصيص مع خفاء عبد القاهر اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف
بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي
عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل
بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي
ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك
نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل
عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا
الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه
ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك
معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم



ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح
ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب
عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته ولا احد غيري اللهم الا اذا
قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين
فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول
لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل
فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في المثال بخلاف قولك
ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري [illegible] لا يصح ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان
يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم
في المفعول فيجب ان يثبت لغيره على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنفي هو
الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم
ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم
ان المنفي الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من
افراد الناس والفرق بين العبارتين ان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة
على [illegible] لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع
النكرة في سياق النفي [illegible] على كل احد من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب
ما انا رأيت كل احد [illegible] عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره
ائمة اللغة من ان احدا اذا كان همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع
كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا ردا على من زعم انك رأيت كل احد لان ايجاب
فلا يستعمل بدون كل الثاني انه قد يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه
وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه
حاجزين وفسر كما في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء
وعدم جريان هذه الاحكام في نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة
في سياق النفي كما توهمه [illegible] كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح

ان يخاطب لا يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى

الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا

اي احد من الافراد والمثنيات والجماعات اذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا

رأيت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو

ما انا رأيت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفصل المنفي

نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد هنا بدل

الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون

المعنى ما انا رأيت جمعا من الناس المنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من

الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي

العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رأيت احدا او رجلا ونحو ذلك يفيد عموم

المنفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني

يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد رأى

كل احد بل يكفيه ان يكون رأى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال

السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي معنى الرؤية الواقعة على كل احد منفية فيتم ما ذكره

المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي

ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد فيلزم المحال المذكور وتحقيقه ان

اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل

العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رأيت احدا لما كان عاما بالوقوع في

سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رأيت كل احد في

الدنيا لان الخطأ في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم

ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين

المتكلم والمخاطب عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن

الخطأ في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان النافي

بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان

يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ

99

في تعيينه وزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرته في نفسك

هذا السلب يعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف لفعلات ايجابا وسلبا لم يكن

الخطأ في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة

ومنشاؤها انهم لم ينبهوا فظنوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه

على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص

فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة

كسرت في الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي

جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما تذكر عن قريب واذا

قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي

فان قولك انا ما سعيت في حاجتك بعيد [illegible] التخصيص انما يقال لمن يعتقد عدم سعي

في حاجته واصاب لكنه اخطأ في فاعل الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة

الغير واما قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن يعتقد وجود سعي واصاب فيه

لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك

ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشيخ العلامة انما يقال لمن اعتقد

وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة

الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام

وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل

لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول وطلبا لم يصح ان يكون المنفي عاما

وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رأيت احدا

من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى

كل احد من الناس فنفيت ان تكون هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطبك ان هناك انسانا

لم يقل شعرا قط ولم يأكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس اصاب في ذلك لكنه اخطأ

في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعرا

قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ليكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت

انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس ولا يلزم من هذا التخصيص ان

ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا او
اكل شيئا او رأى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت
شيئا ما انا رأيت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر
في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي
الفعل واخطأ فيمن نفى عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو مشاركة المذكور
كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي
ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد
ان فاعله هو المذكور وحده او مشاركة الغير فيه تامل وكما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي
ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون
في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي
حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا
وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته نعني ان علة امتناعه ما ذكرناه
لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق
ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل
المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا بينهما وانما تكون المناظرة في فاعله فقط ففي
هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا
زيد مخطئا في اعتقاده ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا
زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع
على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين
الواقع على غير زيد فانت [illegible] ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك
ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان
ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه بعين ذلك الفعل فيتناقض
بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وحينئذ يكون نفي الضرب
على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من
عدا زيدا والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه

١٠١



واثبته لغيره فيلزم ان يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا جائزا بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفة لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروة له لما مر هذا محال ولا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا ومتوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع

السامع وتحقق انه بفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته
تكرير الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي
للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي
ولم يمثل المصنف له لانه ليفرع عليه التفرقة بين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه
بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب
انت مع ان فيه تاكيدا وانما ذكره بلفظ كذا لانه اي لان لفظ انت في لا تكذب انت لتاكيد
المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له
على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم
الكذب في هذه الحالة التي تكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسنده الى الضمير على سبيل التجوز
او السهو والنسيان وليس معناه ان نفي الكذب مخصص فيه فليتأمل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك
لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز
او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت
في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته
وقد وقع خطأ منه في فاعله فقصد ازالة الخطأ بل اذا قلت اي المثال الاخير ابتداء مفيدا
للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل
صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص انما خص البيان
بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز
او السهو والنسيان ما لا يرتاب الناظر فيه الا التعجب في التحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء
اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك
تفيده وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو ونسيان بخلاف ما لو قلت في
الابتداء للافادة وجود السعي او لا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب
تجوز او سهو ونسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطأ في
الفاعل لا للافادة وجود السعي فاذا استعملته للافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه
لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه ونسيانا
ان عرف ذلك اما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطأ

المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه
الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا كان سهوا ونسيانا فالتجوز والسهو والنسيان على الاول من المتكلم
وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما هي والشجرة تنبئ عن الثمرة مثل الذي ذكره
من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر
تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص
جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم
يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كأن لم
يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد تارة الى
الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل
هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو
من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز
مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى
ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل
على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر
والبناء على المعرف بل اشار في مواضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا
قد يكون للتقوي لكن يشترط ان يقصد به الجنس والواحد كما في التخصيص ولعلنا
نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على
ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل
لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد
يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان
الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا
وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في
نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر
معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما
سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان

مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في
كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكمين في الصور الثلث
وان قولنا زيد عرفت محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر
ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله
الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير
كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت
فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ
تاكيدا للفاعل والى الثاني اشار بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء
كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما
بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو
زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان
مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز
تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل
فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجوز ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد
قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعل في الاصل بدلا من الفاعل
اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله
من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر
ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما
جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي
سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص
لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار
البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي
جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع
كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم

شر اهر ذا ناب فان فيه ما نعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبوة اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط السكاكي اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضربت اخاك الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى اذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واياما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله

١٠٦

والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ او اقيم مقامه ضمير فلا ونحن نجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم لا بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا وكما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله * بنيت بها قبل المحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشهر * فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله * عليك ورحمة الله السلام * على وجه وبيت الحماسة * ولو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد * ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه * قبر بسنجار او قبر على قهد * فان قوله وساكنه عطف على قبر ونحو انت في هو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس مبتدأ عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولا نجعل الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقدم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ قائم ههنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني في نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند

المنكر لفوات شرط المبتدأ لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه فيحال لانا نقول قد ذكرنا ان التخصيص بالوصف يمتنع تقدير التأخير فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلام بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف كما يستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امرأة ولا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائما لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته الخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على الامرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر

١٠٨

إلى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لأن نكتة الفعل بعينها إذ الفعل لا يتفاوت عند الإسناد إلى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند إلى الضمير وحمل عليه في حكم الإفراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبع في حكم الإفراد نحو زيد عارف أبوه أي جعل تابعا للعارف المسند إلى الضمير عارف المسند إلى الظاهر فحكم بأنه مفرد مثله قال المصنف معناه اتبع عارف عرف في الإفراد إذا أسند إلى الظاهر مفردا كان الظاهر أو مثنى أو مجموعا ولعله سهو إذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام وما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل و غير إذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود وفي الإيجاب نحو مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب وغيري بأكثر هذا الناس ينخدع أي لا يحمل ولا أنخدع فالأول كناية عن ثبوت الفعل أو نفيه عن المخاطب بل عمن أضيف إليه لفظ مثل لأنه إذا أثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على أخص أوصافه أو نفي عنه أريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل كذا أو أن لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته أو النفي عنها بالطريق الأولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن أضيف إليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الإيجاب لأنه إذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة أن الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولا إذا أثبت الانخداع للغير من غير القصد إلى إنسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لأحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل أو نفيه لإنسان مماثل أو مغاير لمن أضيفا إليه كما في قولنا مثلك لا يجود وقوله غيري جنى وأنا المعاقب فيكم فكأنني سبابة المتندم فإن التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى وإلى هذا أشار بقوله من غير إرادة تعريض بغير المخاطب بأن يراد بمثلك وغيرك إنسان غير المخاطب مماثل له أو مغاير وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول والكلام ناشئا من غير إرادة التعريض أي لم ينشأ من إرادة التعريض كما تقول ضرب شخص من غير ذنب أي ضربا لم ينشأ من ذنب كما أن قولك غيري فعل كذا معناه أنا لم أفعله فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه ... فليتنبه له لكونه أي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم أعون على المراد بهما أي بهذين التركيبين لأنهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم

واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء والتقديم لكونه مفيد للتقوي لعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما الو قلت يفعل كذا مثلك وغيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يأبى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرناه لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية

والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان
لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن
كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود
الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمتان في الصدق لانه قد حكم في المهملة
بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما
كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه
الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا تحقق وجود
الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع
اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الآخر وعلى
كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا
ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ
يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تاسيس معنى آخر لا تاكيد
المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في
الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل
نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار
بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن
كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها
في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع
المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم
النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة
التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة
بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب
الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون



معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل
انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ
يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقدير
قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد
والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين عند
انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم
لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب
ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في
الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في
الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما
اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى
بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون
كل على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان
يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر و
هذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان
انما افاده حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شيء اخر ليكون كل لتقويته ولما كان
لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت في معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي
ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وحينئذ
لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال
ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد
فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد
حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا
بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا
فلو جعلناها عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر

والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا
فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تأسيسا فلا يصح قول
المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا
يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم
كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد
اتحاد الدلالتين او لا يشترط فلئن لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان
تاكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا
كل انسان لم يقم عند جعل النفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على
النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وحينئذ يبطل ما ذكر ثم يرد الجواب ان
نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد
ثابتا للبعض الاخر وبان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول
فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون
تأسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتأمل ولان النكرة المنفية اذا
عمّت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بين
فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار
اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب
القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد
الموضوع اي لم يبيّن فيها ان الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع او في بعضها و
الكلية هي التي بيّن فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم
انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ النقد يرانه قد
بيّن فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شئ يدل عليه ضرورة ولا
نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شئ ولا واحد
فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا
طرّا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون

١١٣

هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية اوادخال التنوين عليه سور الكلية كما في
الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب
تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر
في تقرير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول اذا كانت كلمة كل
داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان
الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا وحاصل على اللغة الحجازية او التميمية او
معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير
فعل عطفا على اخرت والمعنى فجعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من
الدخول في حيز النفي والتأخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا
يحسن عطفه عليه بأو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التأخير عن اداة النفي اعم
من ان يقع بينهما فاصل نحو ما زيد كل القوم وما جاء في كل القوم وغير ذلك من
الامثلة المذكورة اولا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت التأخير باللفظ
فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظ والتقدير
دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة
الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او
تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان
مرتبة المعمول التأخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير
الفصل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل
على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى ان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل
فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تأكيدا له نحو ما جاء القوم كلهم او ما جاء كل
القوم وقدم التأكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متأخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او
الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التأكيد اعتمادا
على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان النفي ما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما
بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل

الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل
وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى
فاعلا للفعل والوصف الذي تحمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب
ما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة
لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سواء
تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في
المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء
يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذتها انا وما آخذ انا كل الدراهم
فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب
وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا
حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق
الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور + والله لا يحب كل كفار اثيم +
ولا تطع كل حلاف مهين + فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم
تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي
كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت
يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان عليه اي على
عموم النفي وشموله كل فرد ورفع قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي +
علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال
المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث
فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما
عند المتكلم على الابهام فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد
ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا
لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض
ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان



رُدَّ الا انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعاً اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا السلب الجزئي وَاما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة متقدما ذكرها وفي حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال ان الامر كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند ويجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كما في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر الفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد

تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله باسم مخصوص بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الا الذين ... ولفات الابهام المقصود في وضع هذا الباب لما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له حينئذ قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بني غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان

وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الأخطل

أبو موسى فجدك نعم جدا ✦ وشيخ الحي خالك نعم خالا ✦ وهو قليل ولا يخفى أن

ما ذكره من أن السامع إذا لم يفهم منه معنى انتظره إنما يصح في ضمير الشأن دون الضمير

في باب نعم إذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر

موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر

لاشتهاره ووضوح أمره كقوله تعالى إنا أنزلناه أي القرآن أو لأنه بلغ من عظيم شأنه

إلى أن صار متعلق الأذهان نحو هو الحي الباقي أو لادعاء أن الذهن لا يلتفت إلى غيره كقوله

في المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس أي يوضع المظهر موضع المضمر فإن كان

المظهر الموضوع موضع المضمر اسم إشارة فلكمال العناية بتمييزه أي تمييز المسند إليه

لاختصاصه بحكم بديع كقوله أي ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الأول بمعنى

كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل أي كامل في الرجولية أعيت أي أعيته

أعجزته أو أعيت عليه وصعبت مذاهبه أي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الأوهام حائرة ✦ وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلم أتقنه ✦ زنديقا ✦

أي كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الأمر كذلك فقوله هذا إشارة

إلى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام

المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الأوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا

كملت عناية المتكلم بتمييزه فأبرزه في معرض المحسوس كأنه يري السامعين أن

هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد

يقال إن الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى

اختصاص المسند إليه بحكم بديع أنه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم

بديعا أنه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف أو التهكم

عطف على كمال العناية أو للتهكم بالسامع والسخرية كما إذا كان

فاقد البصر أو لا يكون ثمه مشار إليه أصلا أو النداء على كمال بلادته

بأنه لا يدرك غير المحسوس أو فطانته بأن غير المحسوس عنده بمنزلة

المحسوس أو ادعاء كمال ظهوره أي ظهور المسند إليه وعليه أي على

م بامتناع حذف خبر كان انص عليه ابن هشام وصاحب اللباب غيرهما واجيب بانه هنا [illegible] ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة وفاعله راجع الى من لم يحتج الى ذكره [illegible]

وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي كي احزن من شجي يشجى على حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني وما بك علة + تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان اي المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا لمن امر بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك بكذا وعليه اي وعلى وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله + الهي عبدك العاصي اتاكا + مقرا بالذنوب وقد دعاكا + فان تغفر فانت لذا اهل + وان تطرد فمن يرحم سواكا + حيث لم يقل انا العاصي تنبيها على ان يكون العاصي بدلا ان في ذكر عبدك استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا عن التعصب

119

لتفسير قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم ظاهر لا بمضمر غائب والاول اوفق بقوله

بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب وبالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اي قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان في ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست من التفات مثل انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا

١٢٠

ونحن اللذون صبحوا الصباحا ✽ ونحو ذلك مما عُبّر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفى التنزيل انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله ✽ يا من يعز علينا ان نفارقهم ✽ وجداننا كل شيء بعدكم عدم ✽ فانه لا التفات فى ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من تفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم فليس بشيء قال المرزوقي فى قوله ✽ انا الذي سمتني امي حيدرة ✽ كان القياس ان يقول سمته حتى يكون فى الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد فى الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير الى الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده ✽ وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران فى كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا فيمن قرأ ليريه بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات ليريه وتتماته وهذا اخص منه اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله ✽ تطاول ليلك بالاثمد ✽ ونام الخلي ولم ترقد ✽ وبات وباتت له ليلة ✽ كليلة ذى العاير الارمد ✽ وذلك من نبأ جاءني ✽ وخبرته عن ابى الاسود ✽ فى الصحاح العاير قذى العين وفى الاساس فى عينه عوار وعائر اى غمصة تمض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات فى البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي

بأن في كل بيت من الأبيات الثلاثة التفاتا وقول صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات ظاهر في أن مذهبه موافق لمذهب السكاكي فإن قيل يجوز أن يكون أحدها في بات والآخران في جاءني أحدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات ويكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة إلى الخطاب لأن الكاف في ذلك للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب إلى التكلم فيصح أن فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور أيضا فالجواب عن الأول أن الانتقال إنما يكون في شيء حاصل واقع عليه أسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك إلى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب فصار الأسلوب أسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال إلى التكلم في جاءني إلا من الغيبة وحدها وعن الثاني أنا لا نسلم أن الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون مكان أرجع فإن قلت ترجعون ليس خطابا بالنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا أعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فإن قلت حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم أن قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لأن الظاهر يقتضي أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبأ جاءني وقد قطع المصنف بأنه وارد على مقتضى الظاهر وزعم أن الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لأن مثل ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي أيضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق أنه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر

وأن مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققناه وإلى الغيبة إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له

لعدّهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله ٭ بأي نواحي الارض ابغي وصالكم ٭ وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو ٭ تعظيما للمخاطب تواضعا للمتكلم ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة ٭

طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها ٭ بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم ٭ يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحابك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحابك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور ٭ وقد شطّ اي بعد وليها اي قربها ٭ وعادت عواد بيننا وخطوب ٭ قال المرزوقي في عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة نحو حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث لفظا فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير ٭ ثق بالله ليس له شريك ٭ ومن عند الخليفة بالنجاح ٭ اغثني يا فداك ابي وامي ٭ بسيب منك انك ذو ارتياح ٭ فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء ٭ هل يزجرنكم رسالة مرسل ٭ ام ليس ينفع في اولئك الوك ٭ فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجركم الى الغيبة في اولئك يعني اولئك هو وقال انه ضرب عن خطابهم كناية الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بيزجركم

١٢٣



بنو كنانة ويقول لاولا اعدائث وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري + والفقر من قاصمات ظهوره + وفي قول جرير + متى كان الخيام بذي طلوح + سقيت الغيث ايتها الخيام + اتنسى يوم تصقل عارضيها + بفرع بشامة سقي البشام + والثاني ان تذكر معنى فتوهم ان السامع اختلجه شيء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى المقصود كقول ابن ميادة + فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة + ولا وصله يصفو لنا فنكارمه + كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة

ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤل الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله تعالى مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب اي ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة لطلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة تجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور

١٢٤

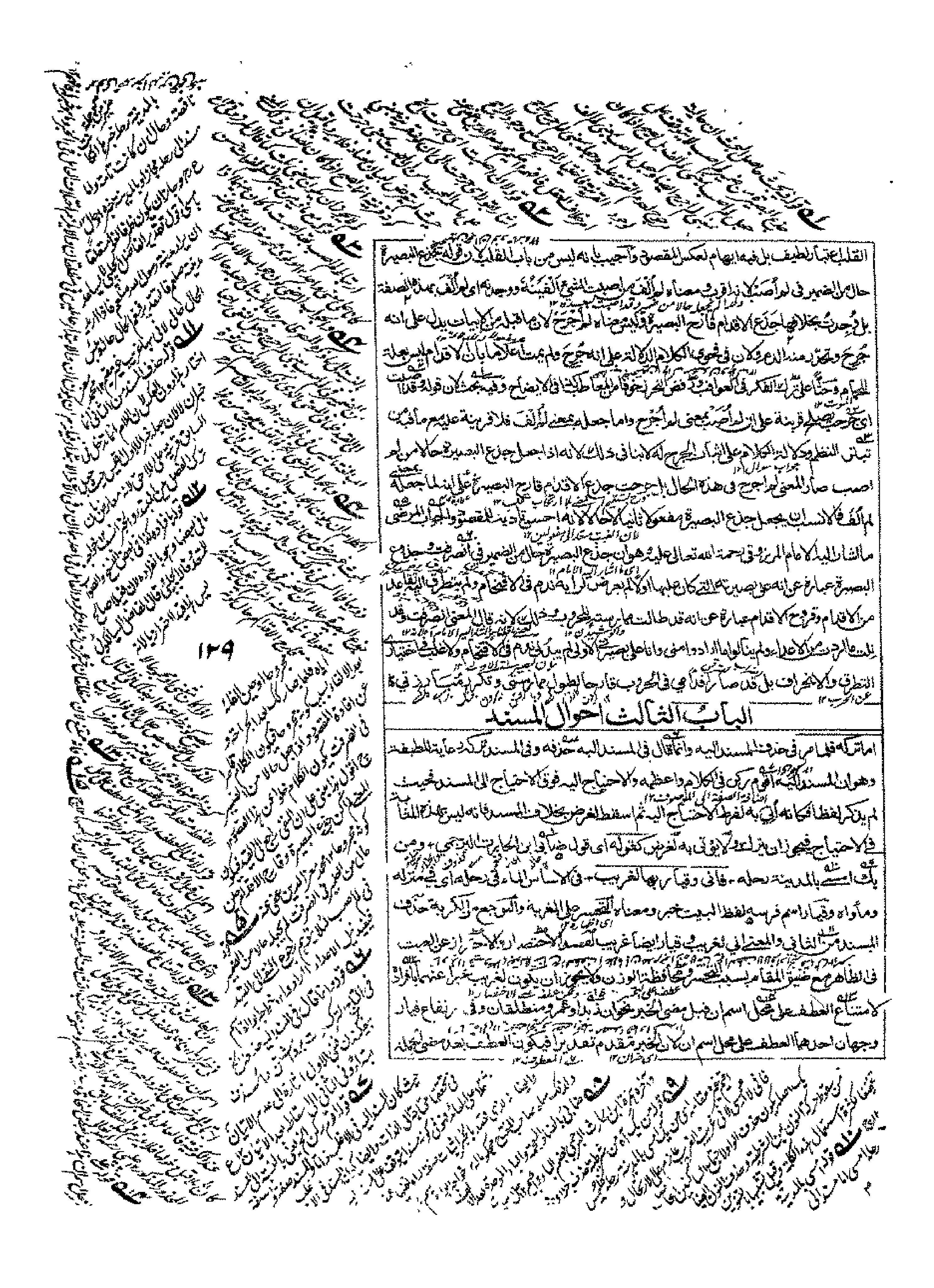
هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر
الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء
والعبادة فالتفت خوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد
ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان
المخاطب دخل في التميين واغرق فيه فكان تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز ليشعر
بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه
والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالحمد فكلما اجرى عليه
صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك التوجه قوة وصيف اولا بانه المدبر للعالم ولهم
وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم امر المعاش ويستعد لامر
المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه
للتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته
يجب ان يكون معلوم المحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات وحاضرا في قلبه بحيث
يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون عن قلب حاضر
كانه يشاهده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى
الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف
مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده والباء في بغير
للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم
المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على
خلاف مراده تنبيها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري
للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد
مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج
في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي
غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه
حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو
الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير

بان يصفد اي بان يعطى المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتمى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض بمعنى يصعق هكذا في النسخ والصواب ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسمي الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وحينئذ يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان

معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على كون الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين قوله ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله ؎ قفي قبل التفرق يا ضباعا ؎ ولا يك موقف منك الوداعا ؎ اي لا يك موقفا منك الوداع والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه وتحريك المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله ؎ فانك لا تبالي بعد حول ؎ أظبي كان امك ام حمار ؎ اي ذهب الحسود من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم انجيبا كان ام غير نجيب فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ؎ ولا يك موقف منك الوداعا ؎ وتحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير منصوص ونحو ذلك وهذا ليس بالمقصود المذكور الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة فتعم اجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة والاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا

١٢٧

ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فحينئذ لا قلب فيه من جهة
اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من
جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى ظبيا كانت امك ام حمارا لان المقصود
التسوية بين ان تكون امه ظبيا وان تكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا
اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام حسنا وملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس
ويأتي في المحاورات في الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق
انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله
اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة اي متلونة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه
جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا
معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون
ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة
الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول
عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على
قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقته
بالسمن فلما ان جرى سمن عليها + كما طينت من طينت السطح بالفدن اي القصر
السياعا + اي الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما
قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها + ونحن نظن ان لن تستطاعا + ولقائل ان يقول
انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع
لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن
بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود
فيكون ادخل في الرد + كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب + جذع البصيرة
قارح الاقدام + والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في
انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذع عبارة عن حداثة السن والقارح
عن قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام
والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأى مجرب فليس في هذا



١٢٩

القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة

حال من الضمير في لم اصب لا نداء وقريب معناه لم آلف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم آلف بمذمة الصفة

بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه

جرح وصبر منه الدم وكان في فحوى الكلام الدلالة على انه جرح ولم يمت علاما بان لا اقدام لم يعجله

الحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب ثم فيه بحث فاما المعاطب في الايضاح وفيه بحث لان قوله قد اصبت

اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم آلف فلا قرينة عليه مع ما فيه من

تباين النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم

اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحال اي جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله

لم آلف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تاديه للمقصود والجواب المرضي

ما اشار اليه الامام المرزوقي رحمة الله تعالى عليه وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في اصبت وجذع

البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعترض تراخيه ندم في الاقحام ولم يتطرق اليه تقاعد

من الاقدام وقارح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وبهذا لانه قال المعنى ان صرفت وقد

نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم يثنني ندم في الاقحام ولا عيب في اختيار

التطرق والانحراف بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي وتكرر ممارساتي فيه

الباب الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة

وهي ان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث

لم يذكر لفظا فكانه اتي به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة

في الاحتياج فيجوز ان يترك لعدم الاحتياج ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي ، ومن

يك امسى بالمدينة رحله ، فاني وقيار بها لغريب ، في الاساس الرحل في رحله اي منزله

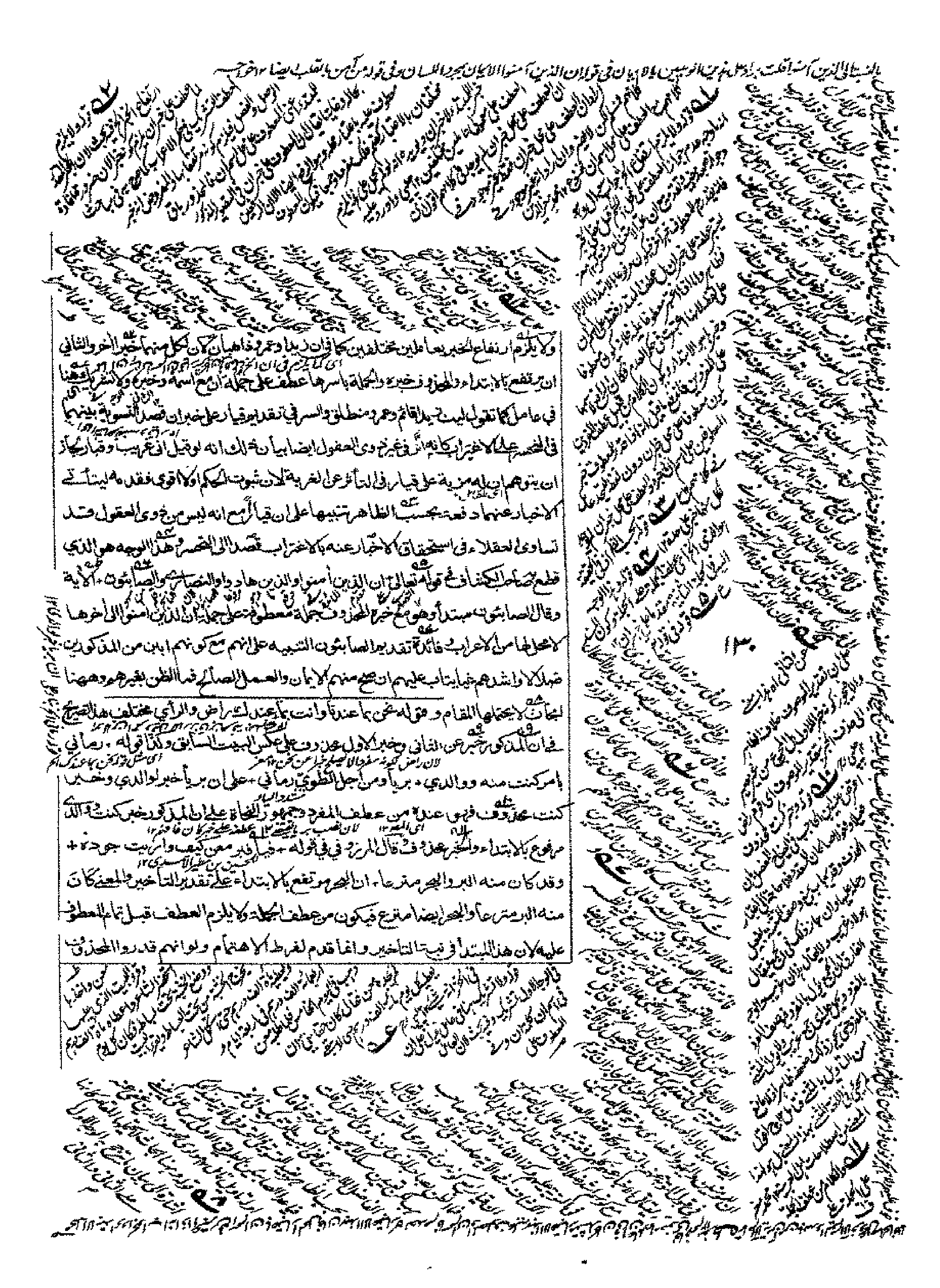
ومأواه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة فحذف

المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث

في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون لغريب خبرا عنهما بافراده

لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار

وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر



ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك بينهما في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد تساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخرها لا محل لها من الاعراب فائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا الصحيح فان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله * رماني بامر كنت منه ووالدي * بريا ومن اجل الطوي رماني * على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت والذي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله * فبايني معن كيف وارتبت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا * ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا الحذف

١٣٠

من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البحر منه مترحا والجواب مترحا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا

وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود فاذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب والعامل في اذا هو فاجأت فحينئذ يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ÷ ان محلا وان مرتحلا ÷ وان في السفر اذ مضوا مهلا ÷ السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الآخرة ارتحالا والسفر الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشأنه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمصنف بعدما مثل للاختصار بدون ضيق المقام بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم

وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من الضمير المتصل اعني الواو ضمير منفصل

١٣١

وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم
او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير
المقدر فلو اظهر لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم
فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم
تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل
مع بقاء التأكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم
البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ
لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان
قولنا انا سعيت في حاجتك هو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون
لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن يستدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند
الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدأ بل تأكيد مقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته
فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل
او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل
الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو
الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى و
بان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله
له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي اصبر صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ اوفق
له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المسند اليه وليس على خصوص
حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط
الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان
مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى ليسبق
ويرجح حذف المسند ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا
جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان
كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر
غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى

وما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا النا او في الوجود الهة ثلاثة او ثلثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة والرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة او رتبة قيل هم ثلثه فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او عمرو عندك يخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل وصدوره منه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام

جواباً عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليُبكَ يزيدُ
كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع
وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل
خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي
من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتيك للمعروف من غير
وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير
القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوّحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات
ولا المطيحات وما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسئل من اجل اذهاب الوقائع ماله او
بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل اليه
استحضارا للصورة وذلك لامر الهائل وفضله اي فضيل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل
الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا
لسؤال مقدر على خلافه وهو ليَبكِ يزيدَ ضارعٌ بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا
بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليُبك يزيد علم
ان هنالك باكيا يستند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع
فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم
التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر
اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال
ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا و واحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد
غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة
وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره
اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا بني
للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل وللمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد
وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين
من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل
وتقديمه على الفاعل الظاهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع

او للكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز

واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما التعجب المتكلم للسامع ففي الذكر المستغني عنه في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي

مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيد التقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك ويقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق التعريف على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد

ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفاء عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولا يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي ولو كان لمناسبات يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي على هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به فقي الجملة عبارة المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو اكرم من البر يسبين وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها وحصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر وحصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا لم يصح

۱۳۷

١٣٧

التركيب وجميع ذلك خبط ولا يقصد السكاكي بالاذكر امثلة الفعلي ايضاح التفسير مفردا
كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما قد كون
بامثلته واغراضه فيكون التمثيل ههنا ضائعا ولذا تركه المصنف ايضا ويدل على ما
ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوى الحكم يذكر في تقسيم المسند فلو كان
قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع
منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرها
لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد
بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل
بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ
بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه
لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد
هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد
مررت به وزيدا ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته
ونحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان
المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى
هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ وقال في المفتاح هو ان
يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند
اي جعل خبرا عنه او منفيا عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند
تعليق اثبات له ان كان الخبر بنوعها او تعليق نفي عنه بنوعها ويكون المسند يستدعي الاسناد الى ما بعده
بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات ونفي ليكون ما بعد
ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم
عليه بثبوته لمبتدأ اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان
معناه ما جعل مبتدأ واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه وانطلق
ابوه لان مجرد اسم الفاعل والفعل ليس مبنيا على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو
ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو

بالاثبات لكون الاسم متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان قسم منه
او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله ان يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان
المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في
قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى
انه سهو لانكار المناسبة يقول اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك
لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان
المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو
منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون
جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان
يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام
جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدأ ويمكن
ان يقال اي في قوله هو ان يكون عوضا فالمحذوف هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي
او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم
المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وحينئذ يكون المسند السببي
هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا
فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان
تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو
اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد
يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة
المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او
الان او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو
بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم
الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات
لا تجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ
وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع

١٣٨

قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيّم بامرهم الذي شُهر بذلك وعُرف
يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها ليحدث منه ذلك التوسم شيئاً فشيئاً ويصدر منه
النظر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل
بامرهم واما كونه اسماً فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل
لافادة الثبوت والدوام لاغراض يتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه
بذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب صُرَّتنا وهو ما
يجتمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائماً
من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات
المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت
فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضاً موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير
اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق فعلاً له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد
والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءاً فجزءاً فهو يزاوله ويزجيه
وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا
لم يختلفا اسماً وفعلاً واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول
وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء
فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب
ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال
وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة
في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربية الفائدة اشار الى انه مستثنى
من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقاً هو منطلقاً لا كان لان منطلقاً
هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة
فهو قيد لمنطلقاً كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي ايضاً وضع الباب لتقرير الفاعل
على صفة اي جعله ثابتة على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها متصفة
بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائماً انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود

١٣٩

في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اى الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحالة التي انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الافعال مقيدة بهذه الافعال واما تركه اى ترك التقييد فلمانع منها اى من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات وعدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق بترك التقييد او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه علو وتطاول وما اشبه ذلك واما تقييده اى الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اى حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه في هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها الصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اى نظرا الى ذاتها المجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود

عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك ووقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها بالسريان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسندها بمفعول فيه فكم فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتأمل ولذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل اتكرمه ام لا فتقول في المثال على اشتراط

١٤١

الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال الديها في نحو ان لم اكن لك ابا كيف تراعي حقي مستعملة
في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو
انتفاء كونه اباله فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد
سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيما انما هو بوقوع الشرط ولذلك اي ولان
الاصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان
لان النادر غير مقطوع به في الغالب غلب ايضا لفظ الماضي على لفظ المضارع
في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ لوضوح الدلالة
على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي
الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء
قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء
يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين
جيئ في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها
مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف
الجنس يطلق عليهما او جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل
نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيئ بان دون اذا
فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا
بحث وهو ان علم التنكير وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما
في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب
القطع بحصول نوع ما وفرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا
جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع
مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب
المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه
ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا
ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة
من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها

١٤٣

وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطيعة الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونها ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صار لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها انهم اقبح الناس اعتقادا واسوأهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد تكون واقعة موجودة فيوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء و ايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وحينئذ يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الجنس وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين لبعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي مجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة

الى الحسنة المطلقة وهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت ما استعمال

الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في

قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى

لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان

يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكاب الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان

مسا ما قليلا يسيرا من الضر بمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان

الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض

ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا

وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد

عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد

وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وتنقض الليل افعل كذا فتتجاهل تولها

وتضجرا وقس على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل

او لتنزيله اى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى

العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم

ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على

ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال

لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر

اى انهملكم فنضرب عنكم القران وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اعراضا

او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم

مسرفين امر مقطوع به لكن جيئ بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير

ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما

تفرض المحالات لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر

عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل

في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم

يعني الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه

والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول

ان المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان

لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى

فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين

الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان

حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان

هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فاضا فينا على انكاره والمراد

نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى

قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف

كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض وغير قطعي بالنسبة الى الآخرين فتقول

للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام

قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتمل مع المرتابين

يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب تصويرا ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت الا

على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه

منزل من عند الله تعالى وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم

لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم

والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط حينئذ يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان

لانا نقول الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو يحتمل الوجود والعدم

لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم

الكوفيون ان ان هنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان

الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان يجعل الشرط

لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل

وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله مستفاد

من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما

ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك

قبل النبي في مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان ليستقيم المضي فان قيل لما كانت البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او التغليب غير المقطوع باضافة بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثمة

والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى عليهما السلام والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحو كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليبا احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه ثم تثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق قران الا على الطهرين

١٢٦

او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين
الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى
ولو سلم فليكن مجازا او جمع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا
ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث
اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب
الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم
ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملئكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس
عدّ ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل
من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك
يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم
التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم
من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد
ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله
تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعملون انت يا محمد
وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير
اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية
او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم و
جزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم
تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا وللذين
من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا
حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء
على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم
فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء
على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي
يخلقكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا ويخلق الانعام ايضا من انفسها

ذكوراً وإناثاً يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير وهو جعل الناس والانعام ازواجاً فانه كالمنبع لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب لانه لا ماصح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيّب وتغليب العقلاء على غيرهم لانه لا ماصح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملاً للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجاً لتبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجاً وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل من انفسها ازواجاً ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال يزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليباً ولكونها تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول امره معللاً فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال يتعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتباً على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعلق حصول الحاصل الثابت على

حصول ما يحصل في المستقبل ويحسن بتنبيه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا اللفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدّر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد تستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مرّ وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له حينئذ جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء ٭ فيا وطني ان فاتني بك سابق ٭ من الدهر فلينعم لساكنك البال ٭ وقوله ايضا ٭ وان ذهلت عما احن صبي وكهلا ٭ فقد الهيت وجدا لقوس رجال ٭ لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء وكون عطف على قوة الاسباب اي على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعد بأو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي يكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت



رغبته في حصوله فربما يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه
اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع
ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث جيء بلفظ الماضي دلالة على
توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز
الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق
عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف
عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط
النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقا عليه حصول
مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناهما
اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس
لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط
انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان تكون فائدته
في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها
او ان الآية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه
يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن تنتفي حرمة
الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل
يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه
الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم
المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض
اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى
احد والمراد غيره نحو قوله تعالى وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ
ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد عليه الصلوة والسلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء
بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا
بمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله



ان شتمني لا مين لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع من الخفاء و الضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الآية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على قوله لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به اولان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته من مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدوكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا امثالهم وترتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل بالثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانهما واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احتياج في حصولها الى كونهم لكونه اضر

١٥١

الاشياء بالمؤمنين وانفعها المشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة
والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لتذكر الصداقة
بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبما نشاؤا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح ولما اشتاق
ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد و
اخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود
كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني
ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا
في المعنى على كلامين اي اذا رجع استاذنته واذا استاذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز
فما في الآية ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح
وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا
بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده
فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم
الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه
من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف
على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا
لا يقال ان الآية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم
باستعداد النبي صلى الله عليه واله وسلم لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا
مثلهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين
فحينئذ يتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا
انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور
في القصتان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم عن الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون
الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو
جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام

واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك
لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال
لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع
الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من
اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا
لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء والظاهر انه لا حاجة اليه لان تعليق
الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه
ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف فتجمع
السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من متقفي كتابه فعنده هي لتعليق
الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت مع القطع
بالانتفاء والمآل واحد فيفيد الجملة هو امتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني
الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع
النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام
لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين
الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد
يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق
فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء
السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل
بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة
انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني
وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم
من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او
غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون
الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء

الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم
ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان
ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره
جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء
السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء
الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية
انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء
في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي
الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود
علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا
قطعا قول ابي العلاء المعري * ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم * رعايا ولكن
ما لهن دوام * الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا
قول الحماسي * ولو طار ذو حافر قبلها * لطارت ولكنه لم يطر * اي عدم طيران تلك
الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو
وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما
ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء
الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في
الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا
تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان
سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على ما اشتهر من كلام القوم معتقدين انهم
غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم

١٥٢

انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ولا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله تعالى لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم الشرط بالطريق الاولى ثم قد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده ولا فرق في المعنى بين قولنا لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيد الذلك الشيء وذهب ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات فيتناقض هذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء في المثبت حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بها فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا

١٥٥

بعدم الخوف وحينئذ يجوز ان يكون انتفاءه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان
غير مرتبط بعدم الخوف ان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا
كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد
قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال
لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان
وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما تنتجان لو كانتا لزوميتين
وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم
والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في
القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها
لامتناع الشيء لامتناع غيره وهذا لا يصح باستثناء نقيض التالي وكيف يعتقد ان
في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة
تكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم
خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم
بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه
يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود
كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو
لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك
الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل
انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع
خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا
كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة قتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم
القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون
من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا
كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي ولو جعلنا الرسول المرسل
اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت

۱۵٦

والمضي في جملتيها ليوافق الغرض اى الثبوت بنا في التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء * ولو وضعت في دجلة الهام لم تفق * من الجرع الا والقلوب خوالي * يصف تأسفه على مفارقة بغداد وشوق ركائبه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركائبه الهام في ماء دجلة كأنه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اى لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عليه السلام على ما يستصوبونه وانه كلما عنّ لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله تعالى في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قولهم انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمرار على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستقرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستقرار لا استقرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد واذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتأكيد النفي وثباته لا لنفي التأكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه الكد وان قولنا ما زيد ضربت وما زيد ضربت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم و دخول لو على المضارع في نحو ولو ترى

الخطاب لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار
اي أروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار
عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت
امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ
المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع
او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل
الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل
لانها انما يكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق الوقوع فاستعمل لو واذ فيه
وهما مختصان بالماضي وحينئذ كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى لفظ
المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا
مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته
ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي
عليه السلام ولو للتمني فلا استشهاد لان لو للتمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما
يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع
بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير
الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود الذين كفروا من تنزيل
المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي
ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل
المتعلق به رب محذوفا اي رب شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من
التعسف وتبتر النظم ورب ههنا للتقليل النسبي يعني انه تدهشهم اهوال القيامة
فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان تكون مستعارة للتكثير وذكر ابن
الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى
التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية عن ودادتهم وجيء
به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا
واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله

لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤيتنا الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤوسهم متقاولين بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما يقول لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما

تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب حينئذ تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب وفي قول الشاعر ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا غلط فليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا في ماذا صنعت ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما

لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما التخصيص بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص يوجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليس كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بامر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر

مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء
يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق وقوله بانه اشارة
الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم
وشعري شعري ، متأول بحذف المضاف باعتبار الحالين اى شعري الآن مثل شعري
فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد
فيه لفظ المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن
سمعته يقاوم الاسد فهو هو فاحد الضميرين لمن سمعته والآخر لزيد فهذا مفيد من غير
تاويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي ولافادة السامع لازم حكم على امر معلوم
باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي
كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب
الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ او الخبر لا يوجب العلم بانتساب
احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج
فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات كما في زيد اخوك
وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد
او الجنس وفي هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول
ابي فراس فان تكونوا برآء من جنايته ، فان من نصر الجاني هو الجاني ، اي هو هو
يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق
بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون
المعنى فهو الكامل في الجناية المربي على كل جان ولم يدر ان من نصر الجاني فقد جنى
جناية حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كانت
بغير الاضافة تجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا تجب الا معلومية
المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله يأبى ذلك
ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده
ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام
معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه ولا لعريق

فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب وعكسهما اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان تكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا، رأيت أسودا غابها الرماح، ولا يصح رماحها الغاب لهذا قيل في بيت السقط، يخوض بحر نقعه ماؤه، ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما طلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيدا بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغا فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فتخرج الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة

١٦٣

عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا
جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين
ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت
لكونها اوفق المقام للتطابق على الاستغراق وكثيراً ما يقال له لام الجنس فامره ظاهر
لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان
حملت على الجنس الحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرو او جنس الشجاع متحدان
في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود فظهر امتناع حمل احد المتميزين
في الوجود الخارجي على الآخر وحينئذ يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا
حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر
المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق
الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد
الانسان والقائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية
به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق ذلك على غيره لامتناع
تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل
مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى
اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير
معرف صالحا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من
قريش لان الجنس حينئذ يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك
الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا
على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم
وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد
قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد
الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف
بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار
تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولك انت في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم

وهو الساق تر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشي

هو الواهب المائة المصطفاة + اما مخاضا واما عشارا + قصر عليه هبة المائة من الابل

حال كونه مخاضا او عشارا لا هبة المائة مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء

كانت هبة ابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد

هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص

وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل

في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لا يحب

احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى

لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه

ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق

اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني

بجملتها مقصورة عليك ولم تعد المحبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق

اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك

عرض فيه معنى الجنسية حينئذ مثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة

الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر + اذا قبح البكاء على قتيل

رأيت بكاءك الحسن الجميلا + فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء اخر

والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في قولنا اذا قبح

البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاءك على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور

ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتل كما قيل الصبر محمود

الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او

ان يكون القصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء اخر وفي

التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان

+ وان سنام المجد من آل هاشم + بنو بنت مخزوم ووالدك العبد + اراد ان يثبت لهم العبودية

ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام حينئذ لا تكون للجنس فلا ينافي

القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد



انما هي للجنس باقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه
في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر
وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق
يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت
زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما
هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح
وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة
للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه
منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به
ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب
فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا ورد هذا
القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على
الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي مسندا وقد سبق الى الوهم
ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون
مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة
ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب
اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا
التاويل واجب لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى
كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير
من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق
والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه
ان خبر المبتدأ هو الذي اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من
اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والقضية لا مطلق
خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخبار والانشاء الا ترى ان الظرف في نحو ابن زيد
واين هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا



قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كأنه الاسد ونحوهم
الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فالتقوي لا بد
لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر
السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة
وقولهم هذا سببي من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما
يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى
نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا الضمير
المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي
الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي
ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى
به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت
قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت
قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة
ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى
تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه
ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره
وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في
حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند ههنا
جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكأنه قال للتقوي سواء
كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقو وفي عبارة المفتاح اشعار
بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوي
واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث
انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة
في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد



في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لاحاجة الى التاكيد
والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا
مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة

واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية
مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل
بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا
في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد للحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل
في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا
زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان
الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل
الى الظرف ولم يبق مع الفعل فحينئذ يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب
ان يقول الظرف مقدر بفعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يعمل في التقدير جملة لا مفردا
وحينئذ لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانه ان حملت على ظاهرها افادت ان
الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك
المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان

ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند
اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد

انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا
واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء
الخبر اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على
الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا
والحصول فيها او ان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول
والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور
على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم
مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي

١٦٧

لا يتصف بكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض

ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي

ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى

غيره وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي

ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا

يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس

على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان

المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص

القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا المقام من الخبط

والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكر لم يقدم الظرف

الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه

ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب

بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس

يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو سائر كتب

الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها

او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند

خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه

خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله

اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من

الدهر فانه لو اخر الظرف واعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت لا خبر ثم هذا التقديم واجب

فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل لبصير المبتدأ يتقدم الحكم عليه كانه

موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل فيشترط

ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ او

رجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم

يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى

١٦٨



وأجل مسمى عنده وأورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم

الحكم يكون الحكم على غير مخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم

وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن دهان وهو

ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فأخبر عن اي نكرة شئت

نحو رجل على الباب غلام على السطح وكوكب انقض الساعة والتفاؤل نحو سعدت بغرة

وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله

ثلاثة هذا هو المسند المتقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق

من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصول اعني ثلاثة

هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي يصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة

وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا

او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو وشمس الضحى وابو اسحق

هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه الاستفهام نحو

كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وقد اهملهما المصنف

اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية

ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع

المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا التقديم

المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام يفتقر الى ضبط

واشكال ويشتمل على نوع اختلال وخلل لانه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد

دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى

وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف

فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله

يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام

صريح في ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة

الاولى والى المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوى الحكم يدل على عكس ذلك حيث

قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه

١٦٩

صرف المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا

له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهو

ظاهر فان الاسناد الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى ضميره

وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت

عرفت وزيد عرف اذا كان الاسناد الى الضمير المبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره

ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منهما

متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن

الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدير والتاخير اولها اسناد

عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير ممنوع

وثانيها اسناده الى الضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بوساطة ان عود

الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني

فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر

ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبل فكما يتحقق الطرفان انعقد

بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان

اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده الى المبتدأ بوساطة عود الضمير وهو

الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوى الحكم محمول على ان اسناد الفعل

الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير

والى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى احد الامرين لازم

اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرف

ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض

لانه جعله تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلثة وعن

الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه

الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فان

المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له

وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة

المذكورة يقول في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب فيه اسناده الى
المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما المصلح لذلك ما اورده في بحث التقوي
فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا
في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرفت يفيد التقوي دون التجدد ثم انه
تصدى للمناظرة بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على
قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة
شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة
شيء كاسناده الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ فقوله صرف المبتدأ الى نفسه
محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني
من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وحينئذ
لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان في هذا القول يتحقق ثلثة اسانيد فانه
ان اراد بالاسناد ما يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ما ذكرنا اشار
وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة
تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتدأ كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا الضمير صرف
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ
القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يتعلق
في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي
من هذا المقال ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عنده
للمناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان
لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او سينطلق انما هو لافادة
التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد
بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون
ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين
مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الخ كلام ظاهر
في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ

كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرفه المبتدأ الى نفسه على اسناد
مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي خبر اسناد
المخبر المقصود ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غير و ما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى
المبتدأ فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره
المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا
اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية
احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد
الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقاموا لان الاسناد عندهم ليس الا
بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما
الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه
لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ اصلا مع ما فيه
من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلث اذ الاسانيد حينئذ اربعة
الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير
الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ
اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة
الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام
المعارض غير واف بتمام المقصود فما رأيك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه
عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان
الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبارات
ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر
من حيث انه عبارة عن شيء اخر والاسناد الى الضمير العائد الى الشيء اسناد الى ذلك
الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا
اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام
ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني
وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو

هو الجملة الى المبتدأ لا لما الذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرف المبتدأ
الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات
المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد
اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير
متضمن وصف له متأخر عن ذاته فبهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك
الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير
مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه
ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه
وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وحينئذ لم يستلزم كلامه التناقض ولا
اقتضى الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان
كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في
تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله
وجد ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابو زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه
اولم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم
الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو
زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية
ولا يشترط في افادة التجدد ان يتقدم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم
عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين
بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار
بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت لا ما ذكره الشارح من انه
احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد **تنبيه** كثير مما ذكر في الباب يعني باب المسند والذي قبله
يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما
اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه
وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بين المسند اليه



والمسند ككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند ابدا فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا ونحو ذلك من كون المسند جملة فعلية واما ما يقال من ان الاشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب في اداء الاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتامل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه

١٧٥

فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور فان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة

قصد بهذا الفعل معرّف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في هذا المقام الخطابي
على استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال
ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه
مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع
عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا
في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم
اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة
الى ما ذكره في تخصيصه للاستغراق من ان نحو ما تراجي اذ تفيد الاختصاص مبالغة بتنزيل
جزء غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يعطي حقيقة الاعطاء
لا غيرها وهذا الغرض قريبه ما فيها امرية لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل
نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غير موجد للاعطاء اما
انه لا يوجد غير الاعطاء فلا يسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا
فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل
مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله معرّضا
بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون
ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على
استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي
فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالمعنى
انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق
بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص
هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق
السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع
خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره
فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او
تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو سمع

وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول

الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول

غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان

خاصا فخاص ولما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه عنه

مطلقا بان قصد اثباته او نفيه عنه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار

التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي

كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد

انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول

ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف

اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد

الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه

ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهديكم اجمعين

اي لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت

المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف

نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي

دما لبكيته ٭ عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ٭ واعددته ذخرا لكل ملمة ٭ وسهم

المنايا بالذخائر مولع ٭ فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكر

المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد

الجوهري ٭ ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا ٭ فليس منه اي مما

ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعليقها به على ما سبق الى الوهم وذهب

اليه صاحب الضرام من ان المراد ولو شئت ان ابكي تفكرا بكيت فلم يحذف مفعول المشية ولم

يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع

هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري

لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول ـ افناني النحول فلم يبق مني غير

خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها

يدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اريد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدي الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من عدم التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم تبق فيّ مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا ابكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس مما يتوقف على الكمال والقدرة عليه لا تتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فحينئذ يحسن ترتب النظم فليتأمل ومما حذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما البيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي قول البحتري

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا . اي طلبنا لك مثلا فحذف
المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه
تفويت الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم
وجدان المثل ويجيء هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله . ولم امدح لارضيه
بشعري . لئيما ان يكون اصاب مالا . لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ
اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية
بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت
البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب
لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده ايضا
وهذا الحذف تبيان بعد الابهام واما التعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان
منك ما يولم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن استفادته
من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ وعليه اي على حذف المفعول للتعميم مع
الاختصار والله يدعوا الى دار السلام اي يدعوا العباد كلهم بان الدعوة الى الجنة تعم
الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدي
من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا
وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الدقيق يشهد ان القصد
في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني متعلق بقصد المتكلم ومناسبة
المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد
الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين
اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وههنا
بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما
يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وحينئذ فان دلت القرينة على ان المقدر يجب
ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم
فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكر
فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة

١٧٩

١٨٠

وهو تذكرة لما سبق في قوله وجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه

وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد

لان هذا جار في سائر الاقسام فلا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي

اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم

فقال اذا ذكر المفعول نحو يعلم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر

اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد

على العقل ظاهرا فلا يتم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف

للتعميم الذي هو لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يعلم

كل احد ممن يجوز العقل والعرف ملاءمته اياه فقلت اولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف

المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف حينئذ انما يكون لدفع الايهام والتعميم

مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع

الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو

قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ لا يوهم

خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار

ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى

التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموا الله او سموا الرحمن اياما تسموا فله الاسماء الحسنى اذ لو

كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن

ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف انما يصح بالواو باعتبار

الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح

باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله

اياما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين

وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر

وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم

اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود

بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما

لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل فقيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلاميهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف لان فواصل الاي على الالف لامتناع في ان يجتمع في مثال واحد بعة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه للاختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي المفعول كقول عائشة رضي الله تعالى عنها ما رايت منه اي من النبي صلى الله عليه وسلم ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا والحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره

ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد
غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة
على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا
قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص
بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب
فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطأ في المضروب حين اعتقدت انه زيد فرده الى
الصواب ان يقال ما زيدا ضربت لكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف
المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر
قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف
كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا
قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا
عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا
على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله
تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من
اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي
ارهبوا فارهبون ويتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف
ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه
بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضى واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاعبدوا
فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة
فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض
منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفاء في
فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا
فكانه هو واما الفاءات فثلث فاولها التي كانت في الشرط المحذوف وابقيت تنبيها
على سببيته عما قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر والثانية جزاء
الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ

واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقديره بالفعل مقدما نحو واما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم وقصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما التزم حذفه ينبغي ان يشتغل بشيء آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع وظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك الثاني ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحرك الفلك لاسفل لازم للضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد يكون لغير التخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون

وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص خلافا لما قال الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لا الى غيره تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير يدلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص اليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطا ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤون باسماء آلهتهم ويقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرا الثاني اي هو مفعول اقرا الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى المقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا

١٨٤

في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها او المفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل

على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق

بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل والبيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم قد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض الاهم

الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلاثة اوصاف والسبب في تقديم الاول عني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه

على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود ولا في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اى سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذى الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل فى قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذى تتمنى وتقديم المفعول الثانى على الاول فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه فى نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصا المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لالمام حديث بذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى فى سورة القصص وجاء رجل من اقصا المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض كما اذا عرفت فى التاخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود فى قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم فى الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة فى قوله تعالى امنا برب هارون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس فى كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء فى كلام المنكر تعلقهما لكن العناية بالله اتم وايراده

وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره

وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او رعاية الفاصلة من

القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب التقديم

ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا

من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة

المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح عليه السلام

اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم

شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم

بانه جعل تقديم وجه الحبيب على انتى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض

وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه

تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات

بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تتميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض

المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا

تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة

لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس تقول قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره

وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص

الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره

اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير

حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر

كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى

صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات

ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المصنف انه اهمل

ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف

دون ثان او بموصوف مكان آخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان وآخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التقسيم من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تأملت عبارته وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعو له ان كان عاما كقولك في الدنيا شعراء وفي قبيلة كذا شعراء وان كان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فمتى قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان تكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخا او ساجا فليتأمل

والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفيها عما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه ولفظة او للتنويع فلا ينافي التقسيم وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر بأكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا

وشاعر او منجم وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية
وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا
التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر
الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر
الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد
المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في الثاني قلت هذا
الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا
حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه
بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم
الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد
اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يتردد ايضا
بين ذلك وكذا الاشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال
لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان
الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر
بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة
صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين
او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا
ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد
اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه
الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص
امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد
العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما
زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر

١٩٠

الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اى المخاطب الثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب فعيّن المتكلم احدهما يكون هذا تخصيصا امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الاخرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى

بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهو القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة في مكانها قلت بعد ذلك جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فحينئذ يكون قوله دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا او تقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى الذي يكون المخاطب به من تساويا عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصره اي قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام

١٩٣

حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون
انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد و
ايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم
التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب
المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط لحسن قصر
القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يابا لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم
عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي
في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط حينئذ يكون ضائعا
لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم
ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس
فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط
السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين
وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين وغير متنافيين لان اعتقاد
كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه
فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد او القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس
وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف
المسند وبنحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا
القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة
ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما
ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف
العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق
المذكورة ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى
هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا
كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف
عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف

للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح
في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يتكلم ههنا مثالا وقد اشرنا الى ذلك في بحث
العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما
لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقد العكس فطريق القصر دال على هذا المعنى
بخلاف مجرد الاثبات فانه خال من هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها
اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال
ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر
وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع
تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان الاصل العمل واما ليوافق اللغة
العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف
على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد
وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة
فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض
لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا
ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل
يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما
قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر
القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها
تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد
لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد
وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد
لا من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن
تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو
كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت

ان المعنى انما جاء في من بين القوم زيد وحده فانه تكلف في الكلام هو الاول و به
الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بخصوص حد لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما
مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية
على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات
وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي
ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر ورد بان ان
لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ
التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء
معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه
انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله
لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم الله عليكم الا الميتة
وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقريره هذا ان القراءة المشهورة
نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم
مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة
قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا
فسر قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن لمعنى ما والا وطابقت
هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة
خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند
ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت
ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل
وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى
ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا
الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان التقدير ان الذي حرمه الله
عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل اما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة
وان يكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة كما نقل



جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما يذكر بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما يليه لئيم وعنقه من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد يدل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو ظاهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا باعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل

١٩٦

مثل ما قام الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي

وهي انه لما كانت كلمة ان لتأكيد اسناد المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب

ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد وذلك لان نحو قولك زيد

جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا

في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد

ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تأكيد على تأكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات

الضمني فتأكيد قطعا واما الاول فتأكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت

قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطراد

حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من طرق

القصر التقديم اي تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل كقولك

في قصره اي في قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح

مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب

وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد

الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدهما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل

مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون

حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر

الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض وهو ما ينفيه واما

في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين

والخطأ تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطأ تجويز كل

منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم

الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه

القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع

لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه

الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت

والمنفي كما مر كالامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي

١٩٧

وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس ونحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس العالم بالنحو الا زيدا واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وحينئذ لا يبقى العطف فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يجتمع بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما

عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها
فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكأنه يجوز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة
الاخرى قلت المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته
الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال
الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه
لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي
واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتامل في قولنا دأب الرجل الكريم ان لا
يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير
كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي ينفى بها
ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا
العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ واهذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن
ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني
تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون بلا
ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي
وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في
الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا
به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلا بد
وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها
عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال
ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما
احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا
كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه
الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء
زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله
امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا

199

منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثاني اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكأن دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم مرة نحو ما جاء في زيد وانما جاء في عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاء في زيد لا عمرو وانما انت منذر لست عليهم بمصيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاء في الا زيد لم يجيء عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف فان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكأن مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب في مقام لا يصر على خطأه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين

تخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين تركها بقوله كقولك لصاحبك
وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح
غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له
اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول
اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله
تعالى عنهم اجمعين عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري
من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة
انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار
بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي عليه السلام فيما بينهم حتى
كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي ويستعمل له الثاني حال
كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا
فأتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم
بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول
لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين
لهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع
وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين
اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على
ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم
الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان
ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان
المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية
حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه
بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي
التماشي معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار و
هو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه

الا تسليم انتفاء الرسالة عن الرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق
لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا
لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم
كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا
بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول وفق بجواب
الدين فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن
اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه الصلوة والسلام ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن
من شيء ان انتم الا تكذبون فقولهم ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قولهم ان انتم
الا تكذبون فالظاهر انه ايضا قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون
قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني بالذي سماه
المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار يدعي المخاطبين وتنبيههم على ان قطعهم
بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصرهم على الكذب قصر
تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل
فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه وانت تريد ان ترققه
عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان
يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه
اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة
المعلوم اي منزلة ما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره
لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود
انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى
من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر
الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر و
تصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر

والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التعريض والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلثة الاولى في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انها لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في

الجامع مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وعلى العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف

واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض

بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا انه ليس الغرض من قوله انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامع ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر

كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر متعلقاته سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا تاديبا وما طلبت الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاء في احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه

ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا وتعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما اي تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كونهما بحالهما اي جار على قاعدة

تقديم المقصود عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء بحالهما وهو ان تكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور يليهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها ٭ باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم ٭ على احد الا عليك النوائح ٭ وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفيما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يتجه هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هنا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى كانك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر

الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك لاقتضاء
قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن
ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام
في غير هذا المقام ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين
المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو
الذي ترك فيه المستثنى منه فتفرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور
بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا
منه عام ليتناول المستثنى وغيره ويتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص
قال صاحب المفتاح ولذلك تراها في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر
ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا
مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة ۞ وما بقيت الا الضلوع الجراشع ۞
للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه
اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل
اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى
الاصل والحقيقة فان الفاعل هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل
المنفي الى الفاعل والمراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر
العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فائتني فان
اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا
فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب ما امتناع حذف الفاعل في فعل ما فلا
يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا
القسم الابدال لم يجوزوا النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار
على الضمير العائد الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى
في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي ما كسوته الا جبة
لباسا وفي نحو ما جاء في الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا
من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس لا يجوز

٢٠٥

تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى

اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئاً مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر

الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك الشيء في صفته يعني في كونه فاعلاً او مفعولاً

او ظرفاً او حالاً او غير ذلك واذا كان النفي متوجهاً الى هذا المقدر العام المناسب

للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء

القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد

الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو

ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيراً

ما يقع الحال بعد الا ماضياً مجرداً عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث

ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد بالا دم

تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن

مضمونه مضمون عامله الا على تأويل العزم والتقدير ما ايس الشيطان من بني آدم في

النساء الا عازماً على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائداً به

غداً جعل المعزوم عليه المجزوم كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول

انما ضرب زيد عمراً فالقيد الاخير بما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون

هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه بانما على غيره للالتباس

فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه

هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكوراً بل الكلام

متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمراً انما ضرب عمراً زيد انعكس المعنى بخلاف

ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمراً ما ضرب الا عمراً زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر

وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيداً للقصر كما في قولنا انما زيداً ضربت

فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامياً لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها

الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفاداً من انما وهذا ليس كذلك فليتأمل وغير كالا في افادة

القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افراداً وقلباً وتعييناً تقول في قصره ما زيد غير

شاعر افراداً او ما زيد غير قائم قلباً او تعييناً وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا



العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا كاتباً وما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفياً قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث من غير احوال اللفظ لان المقصود يجر اليه آخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء فظن

قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معناها الحقيقي و يتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان الطلب به حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود يوما لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال

٢٠٧

وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم ويستدعي الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكانه فرض لو بمعنى غير الواقع واقعا كذا في شرح الحديث بليت في نوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن فيدهنون وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي ود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا لا يخلو من ضرب التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما اليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض

من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمنى ما مضى يناسب التنديم وتمنى ما يستقبل السؤال والتحضيض فافاد تركيب هذه الكلم بلفظ كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها يختص بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلتين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك أقام زيد وأزيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب فتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه أدبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند أفي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل أزيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل

لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل
والمفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلانا لا نسلم ان تقديم المرفوع
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل بل غايته انه محتمل لذلك على مذهب الشيخ
فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل
على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد في الاصل وانه يختص بطلب التصديق
كما سيجيء والمسئول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في
اضربت زيدا اي اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب
الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي على هذا لطلب التصديق
بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند
اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب
التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن ونحو
افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت
هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين نفس المسند وبهذا يظهر ان كلام
المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في ءانت ضربت زيدا اذا كان الشك
في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان
الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر
المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت وتاديبا ضربته وراكبا جئت و
نحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يدخل في الذي تقول اقلت شعرا قط ارأيت اليوم
انسانا فيصح ولا يصح ان تقول ءانت قلت شعرا قط ءانت رأيت اليوم انسانا اذ لا معنى
للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل
مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان
ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس
مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين
نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي
لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على

كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم

فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق

فبينهما تدافع فيمتنع جلاوة الذالم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع كما سيجيء

فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في

ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد

المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على

التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول

التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب الحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال

ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت

لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم

لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم

هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الجبيب الحق على قصد الاهتمام دون الاختصاص

ولا قائل به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا

اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا اقبح لان الاصل تقديم العامل على المعمول

فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن و

ذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان

منصوبا بعضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من يلاءها اياه

لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول

التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف

واجب ان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين

ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي

السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعي

حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكرنا

المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لانه

شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون فيها العلة اخرى

٢١١

المقدور معا التقدير حالب الموت على حالبه اخراجه ١٢ من ان الحال الذي نحن فيه الحال الذي تنافي الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استعملوا علم الاستقبال

فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا غاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضيان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنها ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك او تشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذه المواقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها ههنا ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم منه

الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب
بالحال واورد قول الحماسة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد
امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما
لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تامل فياخذوها
مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم
مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصيصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها
المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة و
كونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر
كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل
بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ
المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان
التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات
التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي من مدلولات الاسماء
من حيث هي لان الذوات ثوابت فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها
مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون
وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان
ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله
كما في فهل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي فهل انتم تشكرون لانها
داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل
انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان
هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد
ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد
به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه
وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى ان يدخل على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان
بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة

ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء اولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة اولا
دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى
شيء واحد فلذلك كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة
والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة
ان المطلوب بكل منهما تصور شيء آخر فقيل فيطلب بها شرح الاسم كقولنا ما العنقاء
طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر
سواء كان من هذه اللغة او من غيرها وماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا
ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع
هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية
يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه
ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك
المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له
ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم
من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب
باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا
يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان
لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات
لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات
موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها
في اثناء العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن
عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره
الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم و
بحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين
ويميز العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم
فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه

٢١٥

مما يفيد تشخصه وأما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا أو نحو ابن فلان
وأخو فلان وما أشبه ذلك فإنما يصح من جهة أن المخاطب يفهم منه التشخص
بحسب انحصار الأوصاف في الخارج في شخص وإن كانت تلك الأوصاف نظرا إلى مفهوماتها
كليات وقال السكاكي يسئل بما عن الجنس تقول ما عندك أي أي أجناس الأشياء عندك
وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة أي أي
أجناس الألفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم أي أي أجناس الكلمات هو و
جوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلثة أو عن الوصف
تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما
المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من
ذوي العلم تقول من جبريل أبشر هو أم ملك أم جني وفيه نظر إذ لا نسلم أنه للسؤال
عن الجنس وأنه يصح في جواب من جبريل أن يقال ملك بل جوابه أنه ملك يأتي
بالوحي إلى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه وأما ما ذكره السكاكي في قوله
تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى أن معناه أبشر هو أم ملك أم جني ففساده
يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى فإنه قد أجاب
بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل بأي عما يميز أحد المتشاركين في أمر
يعمهما نحو أي الفريقين خير مقاما أي أنحن أم أصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم
فإن الكافرين والمؤمنين وهم أصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم قد اشتركا في
الفريقية فسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر والأمر الأعم المشترك فيه هو مضمون ما أضيف
إليه أي ويوضحه قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول أي الثياب هي فتطلب
منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية وقيل إنه إذا أضيف إلى المشار إليه
كقولنا أيهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للإشارة الحسية أو اسم علم وإذا أضيف إلى كلي فجوابه
كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسئل بكم عن العدد نحو سل بني إسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة أي كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلثين أم غير ذلك فالغرض من هذا السؤال
التقريع والاستفهام استفهام تقرير أي حمل المخاطب على الإقرار ومن آية مميز كم
بزيادة من قالوا إذا فصل بينه وبين مميز كم بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس

بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز الاستفهامية المجرور بمن لا يجوز حذف مميزها المجرور عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو اقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ويسئل بكيف عن الحال وباين عن المكان ومتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل يستعمل في مواضع التفخيم مثل يسئل ايان يوم القيمة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله تستعمل شعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من انى عشرون لنا اى من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من انى فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم وقوله تعالى اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يبطل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاى شئ كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى

حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبعيث السقط الى م وفيم تتقلنا
بكتاب وتأمل ان يكون لنا اوان والتعجب نحو مالي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال
نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير
ويقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه
وهو الذي قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب
على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا
اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت
في تقريره بالمفعول وكذا أبزيد مررت وأراكبا سرت وغير ذلك وقد تجعل الهمزة في التقرير
بالفاعل قوله تعالى حكاية أانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله
على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل
في قولهم ءانت فعلت هذا بآلهتنا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب
فعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في
السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام
حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه
السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا كسر الاصنام
قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر
انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام وقد روي انهم ذهبوا وتركوه في بيت الاصنام
ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يزفون وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني
اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها
بخلاف البواقي فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء
الاستفهامية للتقرير بما يسئل بها عنه نحو كم آتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان
من الذي قتله ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار
بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل
قولك ماذا اضرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك
ومن اين تدعي ما العراء من الزند وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار

ما يليها كالفعل في قوله: أيقتلني والمشرفي مضاجعي. فانه ذكر ما يكون منعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك. وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة. وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتتخذ اصناما آلهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الاصنام آلهة فلهذا ولي الفعل الهمزة. وكالحال في قولك ارجلا اسير اليه وكذا غيرها من المتعلقات. ويجوز بلا ضعف ان يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر نحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه لانكار المفعول فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي. وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عليه السلام لم يعتقد شركة في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط تهالكه على ايمانهم ومبالغة حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك. لا يقال الهمزة للانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا او للتقوي ان كان معرفا وقد اشار بعد هذا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار. وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم بانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم. ومنه اي ومن مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف

وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما فآوى وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن ثم اعلم ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم و عليه قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه الصلوة والسلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم قوله وللانكار كذلك حال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله وللانكار الفعل صورة اخرى وهو انزيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما او غير الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار او الى السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك وللانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع فهي هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله افوق البدر يوضع لي مهاد، فانه للتقرير مع شائبة من الانكار يا دعاء انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يدخر الضرغام قوتا ليومه + اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو امنوا بالله بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والانكار مصطلح فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلاتك تامرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد

نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون

وهنا قال بانه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين

ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه

بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء

منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي

ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك

بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه

بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على

جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس

وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لما

ذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما

وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها

للقدر المشترك بينهما وبين الاشتراك اللفظي وقيل هو مشترك بين الوجوب والندب

والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على

كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف

بشيء واشار الى ما هو الظاهر عند العقل لقوة امارته فقال والاظهر ان صيغته من

المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فهذا اشارة الى اقسام

صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بما ليس للفاعل المخاطب والثاني ما

يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على

طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما

في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا

سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم

اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموها امرا تمييزا

بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب

مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي



سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعنى طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى
امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر
بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة
مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر
لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في
عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام
الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثالهما
فليتأمل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة
مثلا يدل على ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير
طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك كان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون
لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او
ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح
هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله
والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض
ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل
الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة
وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة
وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين
الاباحة ان المخاطب في الاباحة كأنه توهم ان ليس يجوز الاتيان بالفعل فأبيح واذن له في الفعل
مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع
وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل
الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف
يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي
هموما نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري مظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء
لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق

ولا استطالته تلك الليلة لانه لا يترقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع
فلهذا يحمل على التمني دون الترجي الى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل
الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو ربنا اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع
والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا
هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى
حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما
في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر
الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم
اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غيّر الامر الاول بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه
اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند
خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة
كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب
الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة
يسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في
الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم
التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر و
النهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تحرك فالاشبه المرة
وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال
وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف
عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض
فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده
او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان في الجملة فقد يستعمل النهي في غير
معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك
لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او
الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم

لا تشتم اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل

كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من

الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على

ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها

وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا

انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك

وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك

اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه

الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب

الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة

الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الغائية

تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل

ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب

ودل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف

الشرط والسبب فليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم

السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم

عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب

مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله

هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز

المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب

على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في

الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان

يكون جزاء من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب

زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى

قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة

٢٢٣

لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء اخر نحو
ان توضأت صحت صلوتك واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالا
نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن
سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك اما العرض وان عده النحاة احد الاشياء التي
يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان
تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة
استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف
عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال
عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذا في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي
لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو
ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا
يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار واسلم تدخل النار
بمعنى ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه تعويلا على القرينة
ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع بقرينة نحو ام اتخذوا من
دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده
ويعتقد انه هو المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك
انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله
فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو
المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع
حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه
لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام للانكار بمعنى النفي لكن لم يقصدوا ان لا
فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت انه يصح وقوع احدهما حيث لا
يصح وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام كثير وستعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى
ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
كيا ايها البعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى امر

٣٢٤

الذي يناديه له يعني انه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد ۞ اي الهمزة المفتوحة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنا اصلا كقوله ۞ أسكان نعمان الاراك تيقنوا ۞ بانكم في ربع قلبي سكان ۞ واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد ۞ واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك ۞ اما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل ۞ اما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل ۞ واما لانحطاط شانه تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه ۞ وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى ۞ والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف والتصاغر نحو انا مسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقولك ايها الرجل اي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو نحن معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بما مقدر وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بنقدير اعني واخص وقال الامام المرزوقي في قوله ۞ انا بني نهشل

لا تدعي لابد الفرق بين ان ينصب ليدل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصدا الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعل ذلك لا يخلو من خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب اخرج من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا تعمل كذا وكذا ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعو ويستحضر للتعجب منه ومنها التدله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله يا منازل سلمى اين سلماك وقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام

ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر الي لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات **تنبيه** الانشاء كالخبر في كثير

٢٢٦



مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات
الفعل والقصر فليعتبر اي ذلك الكثير الذي يشاركه فيه الانشاء الخبر الناظر
المتامل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او
مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى
غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او بشرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة
او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة
في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

الباب السابع في الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض
فبينهما تقابل العدم والملكة وهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها
واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال
عطف بعض الجمل على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل
من الاعراب وغير ذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور
على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما
تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى
فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا
او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته
فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير
ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم
الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها
ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم
اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا تكون لها محل من
الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه
اي كون العطف على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية
جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي

ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك

لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان

يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعطٍ قوله ونحو

الظاهر انه اراد به غير الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى و

هذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى

اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف وبين المعطوف عليه جهة جامعة او لا

نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه

ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام قوله ٭ لا والذي هو عالم ان

النوى ٭ صبر وان ابا الحسين كريم ٭ اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى

سواء كان نوايا او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد

كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع

شرط فيهما جميعا قوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من انس هواها يدل عليه البيت السابق

وهو قوله ٭ زعمت هواك عفا الغداة كما عفا ٭ عنها طلال باللوى ورسوم

فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده

وهو قوله ٭ ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت ٭ نفسي على الف سواك تحوم ٭ والا

اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا

يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما

نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم

يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم

عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول قول

المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزءون لانه بيان لانا معكم فحكمه

حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها

اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية على

الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو

اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد

مع الاشتراك معانى مفصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا يقعان فى عطف الجمل واو وامّا وام فى عطف الجمل مثلها فى عطف المفردات وليست وفى مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى الى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فى ماسبق وبل فى الجمل مثلها فى المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله فى حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم فى شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا فى الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشئ او ذمه انما يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال وبحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافى ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم ان كونها للترتيب مع مهلة لا ينافى كون الثانية فى المرتبة مما يحصل بتمامه فى زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم فى مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخى كما فى المفرد لكنها كثيرا ما يجئ لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشاناه خلقا اخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا فى التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجئ لمجرد الترتيب والتدريج فى درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب وتراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت باحدى هذه الحروف جملة على جملة ظهرت لفائدة فيه وهى حصول معانى هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد

٢٢٩

سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يتشكل الاشكال فان قلت الواو ايضا
يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول ضرورة انك اذا قلت يضر زيد وينفع عمرو واحتمل ان يكون
قولك وينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كما في بل الاضراب قلت هذا القدر مشترك
بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف
عما لا يحسن هو الذي تسكب فيه العبرات في الابواب وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى
عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم
من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا
لئلا يشارك في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره
يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم
انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس
كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية
وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد
الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على
مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية
استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القران يفيد معنى لا اقرأ
القران الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد
الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا
يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي
لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على
ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان
يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة
كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع
استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على
قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير المعنى اذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم
وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم

وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزءون بدليل انهم لو قالوا خلاف ذلك
لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة لكن اي دلالة على الاخبار
والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد
اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي
بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما
اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع
بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع
والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه
والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع
الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين
الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث
فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف
فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما
خبرا وانشاء لفظا ومعنى اى بان يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء
لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها . فكل حتف امرئ يجري بمقدار +
الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة
اى حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد
القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن
يحميه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرناه ولما كان
ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل [illegible] جوابا للامر
لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء علة للمزاولة
كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة
الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب

على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل

لاولىهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال ونحوهما اشار الى تحقيق هذه المعانى

من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاولىهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا

مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين قد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع فى

كلام الرائد والجملتان فى كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف

لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له محل من الاعراب وانما يصح نحو قوله

تعالى انا معكم انما نحن مستهزءون مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اى لاختلافهما

خبرا وانشاء معنى بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين

او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اى ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح

عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان لا جامع بينهما

كما سياتى بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو قائم ولا العلم حسن والتجديد قبيح

واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم

يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا

المعنى مما لا تحقق له فى الجمل لم يتنزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم

جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانها اما ان تنزل

الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوى من متبوعه فى افادة التقرير مع الاختلاف فى

المعنى او منزلة التاكيد اللفظى فى اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب

وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة وطائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب

جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة

عن المقصود فانه لما بولغ فى وصفه اى وصف الكتاب الباء فى قوله ببلوغه

متعلق بوصفه اى فى ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى فى الكمال وبقوله بولغ

يتعلق الباء فى قوله بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف

المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتميزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى

تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة

نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص

وانه الذي يستأهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كأن من سواه
بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم
السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا
عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب
فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب
جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان
لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين
فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من
الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كأنه هداية محضة حيث جعل الخبر
مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه
كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب
الهداية يقال ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر
اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت
الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت
هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين
وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في
المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا
جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه
بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان تقول هو ذلك
الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة
للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية
بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء
بشانه اي بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون
فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اي تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او
عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه

فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا
عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى
مما لا يتحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة
بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله
والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم
بانعام الخ اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليها اي على نعم الله
بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني
زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات
وغيرها والثاني وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا
والا فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء
الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته
اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه
لدلالته لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع
التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن
الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته
عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقيمن عندي بحسب
العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقيمن عندي
ولا يراد به كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى
فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال
انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا
صريحا بخلاف ارحل فانه دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع
انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر و
الجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من الامر بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة
سره العلن وزعم صاحب المفتاح انه لا تقيمن عندنا ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن
معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك بحسبه

عن الاقامة اظهار الكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءً من مفهوم

ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن

النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيمن عندنا وهو اظهار كراهة اقامته

بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ويجوز انه اي ويجوز ان لا تقيمن عندنا وان حسنها

في تحصيل المراد حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيد القوله

ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال

فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام

في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول اقول كما مر في ارسوا نزاولها

وقوله في كلا المثالين اعني الآية والبيت ان الثاني اوفى بتادية المراد يدل على

ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الآية فلما فيها من

الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف

على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها

منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها اي المقتضي

لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان

قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله قال يا ادم

وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله

فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من

باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا

وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد تعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على

استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم

وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا

للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وازداد عليه

زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا

لمفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان

مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ

من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة
الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى
موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وسمي هذا بكمال الانقطاع باعتبار
انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين انشاء وخبرا
او المتفقتين اللتين لا جامع بينهما تشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا
خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن
سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني
قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها
اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم تعطف اراها على تظن
لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى
وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها
تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية
اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او
جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجه
كما زعم السكاكي لانه يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع
عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان
عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه
ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وتقاولهم
هذه المقالات اوقات الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند
اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل انه علل قطع الله
يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم
واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال
اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه و
مقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال



لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون
الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى
منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق
لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع
ان يسأل وان لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له
وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى
تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو بتقدير السؤال وترك العاطف وغير ذلك فليس في
كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف
نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة
بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك
لان كون الجملة الاولى منشأ للسؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها
على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال انما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى ان الذين
كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين و
الثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض
والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان
الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين
فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم
كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله
الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال وذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى
وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون
الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا
كما تسمى مستانفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى
اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل + سهر دائم وحزن طويل +
اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة اذا قيل فلان عليل ان
يسئل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا او كذا لا سيما



السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك

واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت لعبادة حق له فهو وصل خفي تقديري والاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب كانه قيل لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم عليه السلام في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع منكاثر المحاسن وايضا منه هذا تقسيم اخر للاستيناف وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استؤنف عنه اي وقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استؤنف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق

بالاحسان ومنه ما بنى على صفته اى على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية صفة من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعنى صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتي باعادة صفته اى اعادة ذكر ذلك الشئ بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه اوهل هو حقيق بالاحسان وهذا اى الاستيناف المبنى على صفة ما استؤنف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كقدم الصداقة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علته واما اذا عقبت المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استؤنف عنه او مبنيا على صفته او كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشئ حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب عنه بان سبب ذلك انه مستحق لذلك الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتأمل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شئ مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش + لهم الف اى ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف

اى موافقة فى الحالتين المعروفتين وبعده اولئك اوتينوا جوعاً وخوفاً ✦ وقد جاءت بنو اسد وخافوا ✦ كانهم قالوا اصدقنا فى هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون فى البيت استينافان كذا فى الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قولهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا فاجوابا له وبيانا للسبب فاقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه يجعله فى الوجه الاول مؤكد الجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اى بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اى نحن على قول اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع فى الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم تاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشا الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف فى صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اى اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال القطع وكمال الاتصال قد توهم بعضهم ان اما بكسر الهمزة فوقع فى خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم ما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فتقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اى الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما ذكر يتحد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا

٢٤٠

انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المختلفتين اسمية وفعلية والمتناسبتين اسمية وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له المصنف الا مثالا واحدا لكنه اشار انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال الاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان تكونا انشائيتين معنى فقط بان تكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا وبالثاني هو النبي عليه السلام وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستئناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون بالله اي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر اي استبشر ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم [illegible] عليهم

٢٤١

ميثاق الكتاب ألا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي أخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون اخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف على فاتقوا ليدل على ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فكأنه امر النبي عليه السلام بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحيي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو زيد يشعر ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة والعداوة او نحو ذلك على الجملة يكون احدهما بسبب من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني

الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى
الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما
يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو
شاعر لكان خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل المصنف كلام
السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام
مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى
المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة العاقلة
المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس
كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال
وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة
التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فيدركها وهي الحاكمة بين
المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن
ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة
التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم
بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما
بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة
وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد
هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة
جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما
عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل
اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او
الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق
التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل
هناك اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل

مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل يجرد المثلين عن
التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل المجرد لا يدرك بذاته الجزئي من
حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي
فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في
المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل
فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي
بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على
الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات و
الجزئي بالآلات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما
عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة
في العقل مثل ان تعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت
اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على
السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو
ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة
بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما
في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له
نوع اختصاص بهما وسيتضح لك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث
لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر
ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة
انضمام الغير فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل
الآخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل
من الآخر والآخر هو الاكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال
للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات
والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول
ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس

بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد العلية والمعلولية معقولان لكونهما نسبيين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى ابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلف بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منهما من نوع آخر وانما اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه

التضاد باعتبار انهما وجوديتان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط
لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين
والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على
الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين
باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن
المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من
قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض
والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان
الوصفين المتضادين في الاسود والابيض جزء ا مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض
فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول والثاني فان كانت الاولية والثانوية جزئين من
مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف ولان العاشر بعد من الثاني
مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه
جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف
في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب
خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد
الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل
يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف
على قوله وهمي ونعني بالجامع الخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان
كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن
في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن
في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم
من صور لا انفكاك بينهما في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا
تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج
الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان
جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال

وبيان الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات كثيرة في المفتاح وقد ظهر
مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا
بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني
التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل تجتمع فيه
معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا
محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما متضادا
للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض
معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضاده
معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه
التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت
كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم الجامع الخيالي هو
تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن حصول صورة مرتسمة في الخيال لا من المعاني
وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام
المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من
مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح
للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه
والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة
ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين
واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام
وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان
الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما
اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيّره الى ما ترى فذكر
مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر
او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا

٢٤٧

انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعنى العلم بهما وكذا التقارن انما هو
بين نفس التصورين فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال
من ان المراد بالشيئين الجملتان وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه
فهو غلط لانه قد صرح في هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير
اصلاحه على ان هذا مما لا يدل عليه لفظه وبابا قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له
معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا
الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في
الاسمية والفعلية اى في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضى
والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير
تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم
وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله
بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبريهما وان
يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعنى يجب ان
يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمرى
ان الكلام في غاية السقوط ما كان ينبغى ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان
الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها
جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا للمحافظة على المناسبة ولا
يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا اعنى
على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو
فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهى عطف على الفعلية
التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف وفيه واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك
في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح
المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام
بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين
فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه

في الوجهين واحد اختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة
ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من
الفحول الا المانع مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قائم
وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين
كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق
وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى و
قالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم لا ينظرون. تذنيب. شبه تعقيب باب
الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب
وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكأن هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له.
والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون الجملة
مطلقا على رأي وغير مؤكدة والحق ان الحال التي ليست مما تثبت تارة وتترك الاخرى كثيرا
ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان
يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة ولنسم دائمة او ثابتة فالجملة الحال الغير المنتقلة
ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث ههنا الا عن المنتقلة فنقول
اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب
في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل
فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف معلق آخر
كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها
اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم
على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى
لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت
الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في
اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب بل تثبته على سبيل التبع
بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في
المعنى وصف ايضا لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد

في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل
وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات
المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود
والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا
حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت
الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان، وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة
واما النعت فالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف
والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مبنيا
ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله
ولها كتاب معلوم حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي فتعم وذو الحال كما
يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو
فاصل الحال ان تكون بغير واو لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها
جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون جملة كما يكون مضمون المفرد
فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على
التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام
سابق عليها كما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت ولا حكما ثم
توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع فتحتاج الجملة الواقعة
حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت
حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه
في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة
الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة
تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط خصوصا الجملة التي لها الاستقلال بما هو
موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم يبق

٢٥٠

صلة لتثبت على سبيل التبع فالحال احوج الى الربط فالمناسب بها الواو التي اشد فيها الربط ١٢ محمد عمر

٢٥١

على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء

كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه لا لا لدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه

فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء للكلام بدونها

فظهر ان ربط الجملة الحالية قد تكون بالواو وقد تكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة

التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت

عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة فلا

يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين

ان اي جملة تجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة

لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان

ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ

وخبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ هو قوله

يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت

تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق

صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه

ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز

ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وحينئذ

يكون قوله جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع

الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت

نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد

لما سيأتي من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الخ

شامل للجملة الانشائية وهي لا تصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو وبدونها لان

الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان

تكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهي الخبرية دون الانشائية قلت المراد

كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت

هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم



ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء في زيد وهو ان يسئل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية المصدرة بالحروف المقتضية لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون لها فضل قوة ومزيد اتصال لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من خلاف الشرط كقوله اكرمه وان لم يشتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان يشتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق الية وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلوة والسلام انا سيد ولد ادم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها تستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل والمفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل

لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا
معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما
جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما
دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد
وعدم الثبوت والاثبات تدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا فالمضارع
كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة
في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال التي هو مدلول المضارع
انما هو زمان التكلم وقدر من حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل
والحال التي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال
وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فلا مدخل للمضارعة في المقارنة
فالاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول
الواو فيه مثله ولما كان هنالك مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم
والنثر اشار الى الجواب بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه
وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي ۞ فلما خشيت اظافيرهم ۞ نجوت وارهنهم مالكا ۞
فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو وقوله
قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه
شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك
وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع
بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل من لفظ الماضي الى
المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع
في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ۞ ولقد امر على اللئيم يسبني ۞ بمعنى
مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا
منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فهو
كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان اي بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفي دون النهي لثبوت
النون التي هي علامة الرفع فيكون خبرا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين

كون الواو والحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعانّ بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي هنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال اي تباينتا حقيقة لان لفظ الحال في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل نظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول جوّز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع + اتاد وامني مع وتوعدوني + وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كانت تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعنى به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله تعالى انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه

ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله واما المثبت فلدلالته
على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي
لا يقارن الحال ولهذا اي لعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد
ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو
ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم
واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا
لفظة قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد
في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة
الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير
المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير يقاد الجنائب بين يديه لعدم
المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية
الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان
متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا
بلفظة قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في
اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت
بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي
الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول
ابي العلاء ❊ اصدقه في مرية وقد امترت ❊ صحابة موسى بعد آيات التسع ❊ وبالجملة
يجب ان يعلم ان الحال التي هي لبيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم
وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد
فلا يجوز ان يكون حالا لان الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في
الكتابة وقد مضى منها جزء لانه متلبس بها مستديم لها فلانقضاء جزء منها جيء بالماضي
ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي
المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في
المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي ما جاز الامران في الماضي المنفي

على دلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اى دلالته على المقارنة فلان لمّا

للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولمّا

ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لمّا مثل ما ولم

لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء و

جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به

اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي

عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن

ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون

الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء

من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي و

ذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض

فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين

فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل

اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما

مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وهو ان الاصل في النفي الاستمرار

بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان

بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود

الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود

بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم

لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان

العدم لا يعلل لانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت

من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول

فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية فان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز

تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي للدلالة الاسمية على

المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات



نحو كلمته فوه الى فيّ ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي جوّزه
على الابتداء اعني على ان المبتدأ مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي الواو
اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف
فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم
والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد
الاسمية من الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال
وجب الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع
وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات
وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو
يسرع ومسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة
اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه
اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه
يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان
تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة
اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه
فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك
لان معنى فوه الى فيّ مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما
قوله، اذا اتيته بامرئ ان تسأله، وجدته حاضراه الجود والكرم، فلانه بسبب تقديم الخبر
قريب في المعنى من قولك وجدته حاضره اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء
منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء
الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو
في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه
في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا عبد القاهر في موضع آخر انك اذا
قلت جاءني زيد السيف على كتفه وخرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال
لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج

فى ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجريدها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو واستثقالا لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاء في زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه فأوله ونزله منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وغلام يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلام يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ فان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك تلك الواو نحو قول بشار

اذا انكرتني بلدة او نكرتها ... خرجت مع البازي علي سواد

اي اذا لم يعرفني اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبتكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا

ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه
الى اصل الحال وهو المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها
بالواو قليلا كقوله • وانى امرأ اسرى اليك ودونه • من الارض موماة وبيداء سملق •
وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا
كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر
مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لانسلم
ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو بل انما يكون المقدر عند وجود
الواو هو الماضي الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو ومع ان المفرد
اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا
بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو اف الدار زيد اقائم
زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير
اسم الفاعل وعلى الاولين مما يجوز فيه ترك الواو وعلى الاخيرين مما يمتنع فيه الواو فمن اجل
هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا
يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف ومما اهملنا من قرينة الاولى
كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول
حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق • فقلت
عسى ان تبصريني كانما • بني حوالي الاسود الحوارد • من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود
جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو
فقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك
تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي • والله يبقيك
لنا سالما • برداك تبجيل وتعظيم • فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها
ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان تكون احوال
متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان تكونا من الاحوال المتداخلة
وهو ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل
قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال



يجب الواو والا فاسكات الشميس فيما صدّر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو قوله تعالى

وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم

فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو ولكون الرابطة في اول الجملة وهذان

البيتان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة

قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون

تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام

ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك

التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام

ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه

مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق والتعيين

ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اي الا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف

وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في

مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد

من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم

تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق

فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار

لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى

الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد مما ذكر متعارف

الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من

عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى

الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فانه اطناب

بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب قد شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه

المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية

البسط ويبلغ في ذلك الى كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل

من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من
وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب
شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله
اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس
اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق
الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين
في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين
ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب بالمعنى الاول فليتأمل وقد توهم من كلام
السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف و
الاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار
على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة
الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق
معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات
تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين
ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن
ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف
بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام
ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيته
لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه
ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على
تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة
المقامات انما هي من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في
تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بحسب
الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف
واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى

قوله ولا فائدة في الجمع بينهما فيه نظر لان ... عطف احد المترادفين على الآخر وفائدته تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد ... ولا يبعد ان يجعل ذلك حشوا مفسدا

البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر بنذ من ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة ولا اقرب الى الصواب اوالى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساوله اولا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهي تادية اصله بلفظ مساوله اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف بيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك ممن عاش كدا اي خير في ظلال الحمق والجهالة ممن اي من عيش من عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتاملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش في ظل الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن الابرش يذكر غدر الزباء لجذيمة بن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفي اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان العرقان في باطن الذراعين والضمير في لراهشيه وفي الفي لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في

٢٦٢

قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب + وهو اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتأنيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر مما يهوّن على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هبات لي صبر ايوب فمن اين لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود وشق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل + فكل ان اكلت واطعم اخاك + فلا الزاد يبقى ولا الآكل + وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة واقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي وغير الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل مثل هذا حشوا وقد وقع في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت مثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا لقد كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم

المساواة قدمها لانها الاصل المقيس عليه ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله

اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي + وان خلت

ان المنتأى اي هو اسم موضع من انتأى عنه اي بعد عنك واسع اي في وسعة وتشبيهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الهرب فصار الى القصر لان في وسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الافاق مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجاز الا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو في القصاص حيوة لان قوله لكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول

أي الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اي بكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس نفيا للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر

واستغنائه اي باستغناء قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين مثلا الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون

مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة

لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم بحذف التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت

اخوالي بني يزيد + ظلما علينا لهم فديد + لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضميره فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل

سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل

لهم اتقوا ما بين ايديكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار

يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده الا يرى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مؤاخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال الشيخ المتبحر اذا رأيت شابا وسكت جالت لافكاره عالم التخيل بما لو أتي بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة

على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفصل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البس الكريستين اي منه والمستثنى نحو زيد جاء في ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو

شرط قال سيبويه لما ظرف بمعنى اذ ويستعمل استعمال الشرط وبحو كلما ١٢ مطول



فلما اسماً وتاه للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله تعالى
اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على ما جزء
جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل و
قولي الى الطبيب + اتى الزمان بنوه في شبيبته + فسرّهم واتيناه على الهرم + اي فساءنا
او سبب المذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه
بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب المذكور وهو قوله تعالى فانفجرت
ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل
قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت
فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق
فالله هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت يسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف
ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطاً وظاهر
كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا + ثم القفول فقد جئنا خراسانا + او غيرهما اي غير المسبب
والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدأ
والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اكثر اي المحذوف اما
اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف
لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط + طربت
لضوء البارق المتعالي + ببغداد وهنا ما لهن وما لي + اي طربن فاخذت اسكنها
وهي لا تسكن ثم اعاودها وتداعني الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة
مدافعتها والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان
يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب
الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب
لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته
كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين



المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية
انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل
على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول
اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه
تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل
عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل
يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب
اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل ومنها
ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل
على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما
يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها
حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة
والعادة دلت على الثاني اى مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في
العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه
ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي و
من ادلة تعيين المحذوف الشروع لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي
شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل
يتعلق هو به على ما يشهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل
نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر عند الشروع في القراءة
بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل
يشرع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب
بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا
لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتئام
والاتفاق تقول رفأت الثوب رفأ اذا اصلحت ما وهى منه والاطناب اما بالايضاح
بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة

٣٦٩

وعلم ان خيراً من علم واحد وليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه
من ان الشيء اذا ذكر مبهماً ثم بُيِّن كان اوقع فيها من ان يُبيَّن اولا ولتكمل لذة العلم
به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه
ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به
الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل
لها العلم به على سبيل الايضاح كملت اللذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم
اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ومما يوضح ذلك
ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب
يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث
لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء
الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع
لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب
اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب وصدري
يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل
ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله
تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ
يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي
ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد
كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد
يطلق على ما يقابل الاطناب بعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه
اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال
نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذي هو
صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل
ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها

تأثر وانفعال عجيب فلذا قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال

ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر

باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص

وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه

ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف كأنه

يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف

واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ونعني بذكره

بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف والابدال فلو قال واما

بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص

حتى كأنه ليس من جنسه اي من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة

التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة

جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب

التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة

الوسطى اي الوسطى من الصلوات والفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة

العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله

وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير

ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة

باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون

اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا

ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه

وسوف تعلمون انذار ليخافوا فيتنبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه

اذا عاينتم ما قدامكم من لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم

دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك

لا تفعل ذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدريج

في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ومن نكتة التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة و الايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة + من الارض خطت للسماحة مضجعا + ويا قبر معن كيف واريت جوده + وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تاكيد ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر + لقد علم الحي اليمانون انني + اذا قلت اما بعد اني خطيبها + وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعد المفعول الثاني واما بالايغال بما دخل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر + وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به كأنه علم اي جبل مرتفع في رأسه نار + فان قولها كأنه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا + اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب + شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعين قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه تبين بطلان ما قيل ان المراد به قرطالة سائرين تم في المفاوز حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكذلك توهم غير المقصود في

بيت السقط + فسقيا للكاس من فم مثل خاتم + من الدر لم يهمم بتقبيله خال +

فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بانه وصفه بان لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يقوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الاخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة والاخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله تعالى جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افائن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افائن مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت تذييل من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى وفي لفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى قسمين مذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه

بالتنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد
منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله تعالى وزهق الباطل واما
لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه
بوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة
لاخا يعرف بالتامل يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه
على شعث اي تفرق وذميم خصال * اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال
المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال
وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما
بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقي
عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى
بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر لمثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام
وقد يكون في آخره والاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها * اي غير
مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر
ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار
وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله
بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم
بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله تعالى اعزة
على الكافرين دفعا لهذا التوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدي الذل بعلى
لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون
التعدية بعلى لان المعنى انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون
لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي * حليم اذا ما الحلم زين اهله *
مع الحلم في عين العدو مهيب * فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه
فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند
القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم
من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان

٢٧٣

لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا
لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين
لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به و
الذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف لان المصراع
الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة
ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك
الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن
فيها الحلم بحيث يهابه العدو لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم
وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون
الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه
والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله تعالى اي يطعمون على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه
لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المدة كقوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر
ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسري في بعض الليل
واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط
بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون
الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات
سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام
لان قوله تعالى ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله
سبحانه وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي كالدعاء في قول عوف بن
محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى
ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم
ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبهذا يشعر
ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراضية لا محل لها من الاعراب
على الاصل انه تماما والمراد بث جملة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على

الجملة قبلها لم يكن لها معنى مثله ما ذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انما اعترض بين قوله اني وضعتها انثى وبين قوله واني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم

والتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر ۞ واعلم فعلم المرء ينفعه ۞ ان سوف يأتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدرات البتة واقع وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بينهما اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى اشار الى اتصالهما بقوله فان قوله تعالى نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان الماتي الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض فالنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب ۞ وخفوق قلب لو رأيت لهيبه ۞ يا جنتي لرأيت فيه جهنما ۞ فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر ۞ فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ۞ ولا وصله يصفو لنا فنكارمه ۞ فان قوله فلا هجره الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون

الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين

بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم

وقوع الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا تليها جملة اصلا فيكون الاعتراض

في آخر الكلام او تليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف

فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او

غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز

كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا يكون لها

محل من الاعراب بحاله فيشتمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل

وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي . وما مات منا سيد في

فراشه . ولا طل منا حيث كان قتيل . فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه

بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من

قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب

هذا ما لم يشعر به تفسيره لجواز ان يكون بجملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة

على معناها معربة باعرابها بدلا منها او تاكيدا ويكون الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا ان

يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم

لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي جوز الفرقة

الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض

غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة

او غيرها لنكتة ما فيشتمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل

وهو ما يكون واقعا في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى وتقريره كلامه على ما ذكرنا

ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في

اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون بجملة او اكثر من جملة فحينئذ

يشتمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ومن

التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او

اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من

من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له
في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا
للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل لها من الاعراب لانه
يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون
اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من
الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد من
ان يكون له اعراب ففي الجملة كلام لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون
اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا او كذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون
العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون
به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره
اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان والايماء تعلق بحملة العرش ومن حوله
ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها
ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رأيته بعيني وقوله تعالى
ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتي فيه بفضلة
لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون
ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى فصيام
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لان التوهم الاباحة فان الواو تجيء للاباحة
في نحو جالس الحسن او ابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا
وفيه نظر لانه حينئذ يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها
قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله
لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه
وفيه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانها ايضا من قبيل التكميل او من
الاعتراض عند من يجوز كونه لنكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز



والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساوٍ له اي لذلك الكلام في أصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يَصُدُّ اي يعرض عن الدنيا اذا عَنَّ اي ظهر سُودَدٌ اي سيادة ومقام ✽ ولو برزت في زِيِّ عذراء ناهد ✽ الزِّيّ الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي قول الشاعر الآخر ولستُ بنظّار الى جانب الغنى ✽ اذا كانت العلياء في جانب الفقر ✽ اراد بالغنى مسببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت مساوٍ له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يُسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ✽ ولا ينكرون القول حين نقول ✽ اي نغيّر ما نريد تغييره من قول غيرنا واحدٌ لا يجسر على الاعتراض علينا انقيادا لهوانا واقتداء بحكمنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رأيهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب منه لان ما في الآية يشمل كل فعل وما في البيت مختص بالقول فالكلامان لا يتساويان في اصل المعنى بل كلام الله سبحانه اجلّ واعلى وايضا في الآية لزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم تم علم المعاني بعون الله حسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد وآله ونسئله التوفيق في اتمام القسمين الآخرين بمنه وجوده وكرمه

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب والدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي فالمعنى علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه

من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالماً
بعلم البيان ثم تقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة
على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون
في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون
الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلاً لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة
الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فو
اختلافها في الوضوح ان بعضها اوضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير
المذكور للمعنى يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد
والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية
كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى
الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة
تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة
هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول ثم الدال
ان كان لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات
ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازاً عن الدلالة
الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازاً عن الدلالة
الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي سماها
القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب
مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك
عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط
الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه
وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعراً بذلك ثم عرف الدلالة اللفظية الوضعية
بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير
عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع والمراد بالوضع وضع ذلك اللفظ

في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه جوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ وانفهام المعنى من اللفظ هو كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بان مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا يرى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل

اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي تكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخريين اي الدلالة على الجزء والخارج عنه عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة و كذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام

لامطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على
الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وحينئذ ينتقض تعريف الدلالات بعضها
ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما
قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على
وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له
من حيث انها تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه
جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه
لاحاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة
بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى
وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد
المعنى الآخر ولو اريد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا
يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى
ان كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان جزءا فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان
كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان تكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا
سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا معنى
بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن
والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم
اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت
الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع
الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا
بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في
هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها
مطابقة ام تضمن لانهما احدهما يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم
فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه شرطها اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له
والخارج عنه اي كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع في الذهن حصوله فيه

اما لقوة او بعد التأمل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح

ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لا بمعنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء

والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية

اي بالدلالة المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي ان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام اوضح في هذا المعنى بالدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد وحتى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المرادفات تلك المعنى اصلا واتفاقا والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتأمل وانما كان

لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم
بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم
بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهم المعنى من اللفظ وقريب منه ما يقال
ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى
في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ
لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال
بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب
العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعات اطول وكثيرا ما
نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها
الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس و
المعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك
بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام
قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية بعيدة كما في اللوازم البعيدة
المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم
بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية
في العقل وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطئه وهذا يختلف
باختلاف الاشخاص والاوقات ويتأتى بالعقلية اي الايراد المذكور يتأتى بالدلالات
العقلية لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في
التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون
لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فتكون
اوضح لزوما له فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة
الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها
اوضح منه للبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وخفاء
لان المعتبر في دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول

المسمى في الذهن حصول فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب مهزول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع يخطر بالبال ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدي به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت ههنا من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع

ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة اي التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصودا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وجموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك

ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناه الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا

لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا حكاية الحال وفحوى الكلام وسيجيء

لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه إن شاء الله تعالى والنظر ههنا في أركانه

أي البحث في هذا المقصد إنما هو عن أركان التشبيه المصطلح وهي أربعة طرفاه يعني

المشبه والمشبه به ووجهه وأداته وفي الغرض منه وفي أقسامه وإطلاق الأركان

على الأربعة المذكورة إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه فإن قلت في التعريف أمور

غير الأربعة قلت الكلام في المقصود لأنه هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بالكاف

ونحوه وإما باعتبار أن التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على

المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالأسد في الشجاعة طرفاه إما حسيان قدم البحث

عن طرفيه لأصالتهما لأن وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والأداة آلة لبيان

التشبيه ولأن ذكر أحد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والأداة فالطرفان

أعني المشبه والمشبه به إما منسوبان إلى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت

الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع إلا عن

قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس والهمس هو الصوت الذي أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم

والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد

الناعم والحرير في الملموسات وفي هذا كله مما فيه نوع تسامح إلا في الصوت الضعيف

والهمس والنكهة وذلك لأن المدرك بالبصر مثلا لون الخد والورد وبالشم رائحة

العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما

لا نفس هذه الأشياء لكونها أجساما لكنه قد اشتهر في العرف أن يقال أبصرت الورد

وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير أو عقليان عطف على قوله إما حسيان

كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك على ما سيجيء تحقيقه

أو مختلفان بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا أو على العكس فالأول

كالمنية والسبع فإن المنية أعني الموت عقلي لأنه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسي

والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فإن العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية

نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة عقلي وقيل إن تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز

لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما

العلم المستفاد من ذلك الحس فاذا كان المحسوس اصلاً للمعقول فتشبيهه به يكون جعلاً للفرع اصلاً والاصل فرعاً وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفاً من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوساً ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلاً للاعتبار وتسهيلاً للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطاً فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما في قوله

وكأنّ محمرّ الشقيق هو من باب جرد قطيفة الاديم به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضاً كثر فيها ذلك اذا تصوّب اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل او تصعّد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح الزبرجدية كل منها محسوس بالبصر والعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركاً باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه وهذا قال

اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركاً بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي * ومسنونة زرق كانياب اغوال * يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي ملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام

مجردة النصال يقال سن السيف اذا حدّده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على
صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها
لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد
بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات
المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان
الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها الحس
قط ولان انياب الاغوال وغيرها من الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها
ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا
مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك
ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنه تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها
واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او رأسان او لا رأس له وهي دائما
لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد
بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة وبواسطة القوة العقلية وبهذا
الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت
بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء
يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما
للسبع وما يدرك بالوجدان اي دخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى
وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين
فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان
اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما
هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي
فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال لكيفية الذائقة بالحلو
واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة
بصورة شيء ترجوه وكذا البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلادراك القوة العاقلة
كمالا وهو ادراكها المجردات اليقينية ونيلها لذلك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس

٢٨٩

على هذا الالم واللذة العقلية ليستا من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم
وهذا ظاهر اما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين
ولا ادراك العقلي مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما علم المدرك باحدى
الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس
بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب
والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه هو المعنى
الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد
كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس
وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه
ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من
اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان
لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله
اي مثل وجه التشبيه في قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاها اي جمع دجية
وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع • فان وجه الشبه فيه
اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض
في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق
التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان لما
كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق
ولا يأمن ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت
جواب لما ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة
والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون
البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم
مما له بياض واشراق نحو قوله عليه السلام • اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف
ذلك اي تخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد
الكفر في جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد فصار

تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم

ببياض المشيب في سواد الشباب اي ببيضه في اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار

اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده

بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في

كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التاويل وهو تخييل ما ليس

بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاح

بين الابتداع فكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من

بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به فساد جعله

اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا

والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل

القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فاذا وجد ذلك

في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان

لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر ذلك لعدم عيار ويجي

البحث عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان

يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو

كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل

منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب

والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية

ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد

بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو

اي جامع التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام

ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها

كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل

ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون

معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات

متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك وللمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز عن العدد ويكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا يقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطوء والمتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي تفريق بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع وملاسته كما في اوتار الاغاني الممتدة او في قصر المنفذ او ضيقه او شدة التوائه كما في المزامير الملتوية يختلف خفة وثقلا او بالذوق وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان



من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض
والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ
الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة
الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محالها كرائحة المسك
او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها
يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل
الملموسات التي بها تنفعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد
منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق
المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع
المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق
والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل
عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء
وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام
غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من
الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات
مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم
يعقه عائق والثقل وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه
عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجد الانسان
من الحجر اذا سكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ
فيه اذا احتبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها
اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما
هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر
او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد
وهي شدة قوة النفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج
النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة

والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم و القدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتبار الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا تتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف التي فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على ما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غير واحد وغير الواحد اما بمنزلة الواحد او متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من

من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك
اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي تركب عنه
ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو
المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان
لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان تماما حسيا او متعددا او مختلفا لا يكون
المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا
لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه التشبيه امر ماخوذ
من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك
بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم
يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما
حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام
المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح
فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي
وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه
فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس
تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي
لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء
من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته
مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة
بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا الاصطلاح جوابا
عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل
عن التحقيق الى التسامح كما نبه عليه الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة وقد
ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما
حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها اما طرفاه حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه

عقلي او بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين اللمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة هي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال اجترأ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شيئا من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء و مثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم فان ابيت ان تعمل الا على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل

وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الموت والجهل
عدم الانتفاع كان ايضا صوابا او المركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار
حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا
حسيين لكنه ينقسم باعتبار اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان
او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى التركيب والافراد ههنا ولم
خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد
بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين
في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا
زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة واحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة
اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او
مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب
بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما يجيء ان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى
عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة
اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين
بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد الى متعددين وتنتزع منهما هيئتين ثم تقصد الى اشتراك
الهيئتين في هيئة تعمهما وتشتملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتأمل
وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد
وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودة
من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر والمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي
طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد
لاح في الصبح الثريا كما ترى * كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول
وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا * اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة
يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة
من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع
على الكيفية اي تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد



بالكيفية انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل
لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأي العين بين
تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار
مخصوص اي مقدار في القرب والبعد عبر عنه صاحب المفتاح بالكيفيات والمصنف قد جمع بينهما فكانه اراد بمقدار
مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل
ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات المختصة بالمقادير المخصوص ما اراده
الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد
الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا
والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا
يقتضي التركيب (وفيما) اي في المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان (كما في قول
بشار كأن مثار النقع) يقال اثار الغبار اي هيجه (فوق رؤوسنا * واسيافنا ليل تهاوى
كواكبه) اي يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله
ماضيا [illegible] لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها
الشاعر على ما ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله (من الهيئة) بيان لما في قوله كما (الحاصلة
من هوي) بفتح الهاء اي سقوط (اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب
شيء مظلم) فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة
حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع
بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب لذلك وجب الحكم بان
اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفريق ويتوهم انه كقولنا كأن
مثار النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال
لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس
لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك
ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل
ولو كانت مستبدة بشأنها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان
السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد

سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه
تفصيلا لانها لا يقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف
في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها للضرب اضطرابا شديدا وحركات
بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج و
الاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى
وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه
الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات
حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها
فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا
في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق بمعنى الاثارة
لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة
الضرب وليس المراد ان المثار عمل في المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفا
احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من
زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة
مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس
شابه زهر الربا بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار
الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي
تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة
والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين
احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير
المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة
وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين
احدهما ان تقرن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول
كما في قوله اي كوجه التشبيه الذي في قول ابن المعتز وقول ابي النجم والشمس
كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق



والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى

يُرى الشعاع كأنه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بدأه الى الانقباض

اذا تم والمعنى ظهر له رأى غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بدأه الى الانقباض

حتى كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احدّ الانسان النظر اليها

ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل و

الوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضاً يعني كما لابد في الاولى

من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لابد من اختلاط حركات

كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال و

بعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفرداً وهو

الحركة لا مركباً فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في

قوله اي قول ابن المعتز وكأن البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقاً

مرة وانفتاحاً اي فينطبق انطباقاً مرة وينفتح انفتاحاً اخرى فان فيها تركيباً لان

المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل

حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك

الى جهة واحدة فمن شأنه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي تحرك

اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر

في صفة الرياض + حفت بسرو كالقيان تلحفت + خضر الحرير على قوام معتدل

فكأنها والريح جاء يميلها + تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل + وقد يقع التركيب في هيئة

السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي

اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوي المصطلي + بأربع مجدولة

لم تجدل + اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول

المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي الكلب في اقعائه فانه يكون لكل

عضو منه في الاقعاء موقع خاص للمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك

صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك

قول الشاعر في صفة مصلوب + كأنه عاشق قد مد صفحته + يوم الوداع

٣٠٠

الى نوء ذي مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثة مواصل لتمطيه من الكسل شبهه
بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات
الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قبيل
التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا جمليا والمركب العقلي من وجه الشبه
كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين
حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه
امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون
المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا
في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما
اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة
يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من
هذين الوجهين حكي ابرقت السماء اذا اصابت ببرق فمعنى الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت
لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فخفت الجار واوصل
الفعل فلما رأوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت وانتزاع وجه الشبه من مجرد
قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت
فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم
عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه
التشبيه المقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في ان
يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة
وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى
مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم
التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات
المجتمعة كقول الشاعر يد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين
يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان
احدهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا

متصلا بانتهاء مؤيس كون الشيء ابتداء لاخر من زايد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفا بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف قد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما سنعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تغاير التشبيه المركب مثل ما ذكرنا بان لا يجب فيها ترتيب للثاني بانه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى و المتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه و اشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي تخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان

يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو تلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي

انا في من ابي انس وعيد + فسل لغيظة الضحاك جسمي + ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجرأة وكذا بين البخيل والحاتم وحينئذ لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء فحينئذ لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجرأة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يحصل في الاحكام المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام (واداته) اي اداة التشبيه (الكاف وكأن) قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت كأني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين (ومثل وما في معناه) كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها (والاصل في نحو الكاف) اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظة نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه (ان يليه المشبه به) اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او تقديرا كقولك الاسد وقوله تعالى

مثلاً هم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته
العجيبة الشأن واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية
فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في
آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام
القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف
لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في
الكشاف وفي الايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء
انزلناه اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فظهر انه اذا
كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف
في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من
انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين انصار
الله وقت قول عيسى عليه السلام من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر
كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوق فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر بعد
الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه
كون المؤمنين انصارا بقول عيسى عليه السلام للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب
المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من
انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم
من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به
فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا
بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بانه لا يتم حينئذ لا يكون
نظيرا لقوله او كصيب بان تشبيه الكون بالقول مما لا فهم له وهذا غلط منه لان مراد
هذا القائل انما وقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى
مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول
عيسى عليه السلام كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف مضاف اليه كما في قوله
تعالى او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف

٣٠٤

في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار
الله على ان اللام للعهد بين اي دائر بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا و
يستلزم به قوله نحن انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح يعني ان
المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصار الله
على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح لكن المراد هو الاول
لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه
بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد عليه السلام اذ حواري الرجل صفيه
وخلصانه والله اعلم وقد يليه اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان
المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل
الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد
يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد
تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها
وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا
شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف
محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله تعالى او كصيب
قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يخرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان
الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف ولولا
طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان المراعى
الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما
مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر
يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها
وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم
بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير
احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوي

٣٠٥

الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتامل وقد ظهر مما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالتشبيه لم يلي الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وادعى بانه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب

والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب • فان تفق الانام وانت منهم • فان المسك بعض دم الغزال • فانه اراد ان يقول ان الممدوح بمقدار فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حالة



عطف على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف كما فى تشبيه
ثوب باخر فى السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن بيانا للحال لانها مبينة
او مقدارها اى بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان كما فى تشبيه
اى تشبيه الثوب الاسود بالغراب فى شدته اى فى شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف
على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شانه كما فى تشبيه من لا يحصل
من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه
ما لا تجده فى غيره لان الف الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات
وفرط الفه بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم
او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده فى قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم
الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت فى وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور
وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد فى قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر
ظللنا عند باب ابى نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشئ
لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شئ فالسامع
لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادفه من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه
ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضى ان يكون وجه الشبه فى المشبه به
اتم وهو به اشهر اى وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف فظاهر هذه العبارة ان كلا
من الاربعة يقتضى ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضى كون المشبه به بوجه الشبه اشهر
ليصح قياس المشبه عليه ويجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضى كونه فى المشبه به اتم وكذا
بيان حاله لا يقتضى الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين
فى السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضى كونه اتم
بل هو يقتضى كون المشبه على حد مقدار المشبه به فى وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص
ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه ادخل فى السلامة عن الزيادة
والنقصان كان التشبيه ادخل فى القبول واما تقرير حاله فيقتضى الامرين جميعا لان
النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم
خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا تقتضى

الاتمية ولا اشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي لشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به ابعد واخفى كان التشبيه بتادية الاغراض في وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نظرا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف في الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع بمشابهته اياه او للوجه الاخر اي نظرا لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه لا المشبه لمثل ما ذكر اي ليستطرف واستطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه والاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان والاستقباح او الغرابة والندرة ليحصل الغرض اما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وحينئذ لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه التشبيه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد

استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين
السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور
بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في
تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف
المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر
غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما
مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي
في قول ابي العتاهية حيث يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي الرجل
فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين
الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق
قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار
باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر
حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية
التباعد ووجه اخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهيب نار في
جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطبايع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد
ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من
التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك
في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء
انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته هي بياض في جبهة الفرس
فوق الدرهم ثم يقال غرة الشيء لاعزه واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة
حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء
وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند
الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة
عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها
كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه

٣٠٩

المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد
الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه التشبيه
حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي
يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم
كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد
الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك
الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن ترك
التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من
ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق الصابي * تشابه دمعي
اذ جرى ومدامتي * فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب * فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت *
جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية
وليست بزائدة على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب * لما اعتقد التساوي بين
الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما
بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا
كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور
منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف
غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك
لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار
البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء
ولم يقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد واقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة
والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان العكس
يستقيم في التشبيه فمتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد
المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما
انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض
ولسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي

٣١٠

قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبنى فى الاغلب عن كون احدهما
ناقصا والآخر زائدا فى وجه الشبه هذا تمام الكلام فى اركان التشبيه فى الغرض
منه واما النظر فى اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه
الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على
الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اى التشبيه باعتبار الطرفين اى
المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اى المفردان غير
مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر فى قوله تعالى
هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد منهما يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس
او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع فى فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة
فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا فى المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له فى التشبيه لعدم
توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل
هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعى المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء و
المشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين
الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف
وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول به وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك
او مختلفان اى احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل
فان المشبه هو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها فى كف الاشل وعكسه
اى تشبيه المرآة فى كف الاشل بالشمس فيه المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما
تشبيه مركب بمركب كما فى بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت فانه قد سبق تحقيقه
ويجب فى تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من
عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب
تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة
من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم
تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله
من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق

فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وتعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله فكانما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فالصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفردة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه باطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجرة اغصان والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التأمل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بزغت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله كان اجرام النجوم لوامعا وقوله فكانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي انه قصد في الاول ان يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني

واما التشبيه مركب بمفرد فكقوله اي قول ابي تمام + يا صاحبي تقصيا نظريكما +
اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس
تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور
تريا نهارا مشمسا ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها
لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس
الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل
المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح وايضا تقسيم اخر
للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى
على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كذلك كقوله اي امرئ
القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور + كان قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالي + وهو اردأ التمر البالي شبه الرطب الطري من
قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة
مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انما استحق الفضيلة
من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه
او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر كقوله اي قول المرقش يصف
نساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير + واطراف الاكف وفي بعضها واطراف
البنان عنم + وهو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني
فتشبيه التسوية كقوله + صدغ الحبيب وحالي + كلاهما كالليالي + وثغره في صفاء
وادمعي كاللآلي + وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه
الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح + اغيد مجدول مكان الوشاح
كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد وهو حب
الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قوله
يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد + وعن اقاح وعن طلع وعن حبب تشبيه بخمسة اشياء
وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا
تقديرا لان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع وهذا

٣١٣

كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات
أهديت اليه • اشتى بالامس ابياته • تعلل روحي بروح الجنان • كبرد الشباب
وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني • وعهد الصبى ونسيم الصبا • وصفو
الدنان ورجع القيان • وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه
باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل
والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو اي التشبيه الذي
وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت
بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالمبدي المصطلي والتشبيه في قوله
تعالى مثل الذين حملوا التوراة الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة
البيت الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال
التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما
في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد و
التعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا
قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه
بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه قال الشيخ في اسرار
البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه
ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق التمثيل عليه وان يقال
ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم واما غير تمثيل وهو
بخلافه اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند
السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور
تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه
اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه او فمن الوجه الغير المذكور
ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول
بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع
تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء

٣١٤

في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين سئلت عن بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأل عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله فمنه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني + فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب + ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل + صدفت عنه ولم تصدف مواهبه + عني وعاوده ظني فلم يخب + كالغيث ان جئته وافاك ريقه + وان ترحلت عنه لج في الطلب + صدفت عنه اي اعرضت ولم تصدف مواهبه + عني وعاوده ظني فلم يخب + كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه + يقال فعله في ريق شبابه وريقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض كذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب عنه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير ابادي لدي وصل مواهبه الى طلبت عنه او لم اطلب كالغيث فكانه ترك لعدم مثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر فيه وجهه كقوله وثغره في صفاء

وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه
والثاني ان يكون امراً مستلزماً له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه
اي بان يذكر مكان وجه التشبيه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه لازماً له كقولهم الكلام
الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا
التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة
التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه
في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه
الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقلياً كما مر بيانه
هذا يعني ان ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا
فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلاً وهو امر حسي قطعاً حملهم ذلك على ان
يتسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسماً الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا
هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعاً كذا ذكره الشارح العلامة وفساده
بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه
التشبيه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هي الحمرة التي هي من الامور
المحسوسة ايضاً فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك
والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه
الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسياً انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم
وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة
الكلية الغير المحسوسة اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل
هذا حسياً فليتأمل و ايضاً تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو اما قريب مبتذل وهو ما
اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في
بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته
مهموزاً من بدأ فمعناه في اول الرأي وظهور وجه التشبيه في بادي الرأي يكون لاحد
الامرين اما لكونه امراً جملياً لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى
ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من

حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء
اخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك
ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة
الاولى حمقاء وفلان لو يعني النظر ولم يسمعه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات
والطعوم والروايح وغيرها في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل
عطف على امر اجمالي اي لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه
في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا
يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه
الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر
المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله
عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر
المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل
حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة
المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب
الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل اي وانما كان
قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او
التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة
لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل
لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه
كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد
غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا
ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء
وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس
كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما
فيها من التفصيل ولذا لا تقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا

ويكون في نظره متمهلا او لندور تكرره او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه
لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا ولندور حضور المشبه
مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة
على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا
من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرأة في
كف الاشل فان المرأة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لندر ربما يقضي الرجل دهره
ولا يتفق له ان يرى مرأة في يد اشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم
ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك الجامع بينهما
فلابد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه
الشمس بالمرأة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني
قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد
لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود
البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال
ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع
بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس

حملت ردينيا كان سنانه ... سنا لهب لم يتصل بدخان

او ان تعتبر الجميع كما مر
من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة
معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل
بالتأمل بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد
وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه قد يقع على اوجه احدها
ان تأخذ بعضها وتدع بعضها كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن
السنا وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في
المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الابيض ان تقع الاشكال المقدار واللون واجتماعا
في مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك ذلك في العنقود الملاحية كذلك والثالث ان تنظر الى
الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال

واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فربما تقل التفاصيل ولا تكاد تضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا ينسج عليه العناكب لا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف بالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ ونعني بعدم الظهور في بادي الرأي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهل احلى من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا + الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم يقابله ولم يعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذا نقيض قلت ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ثم فرع تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه الى التقسيم باعتبار الاداة بقوله وباعتبار

باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهو تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه

اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون

وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء

والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت

صفرة اصيل او شمس اصيل كالذهب فهذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي

كلا لونيهما متناسب وعبث الريح بالغصون مجاز عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال

الابيوردي ليالية اسحار وفيه هواجر كما خضلت والشمس تنعس آصال هكذا يجب

ان يفسر الذهب واللجين المذكوران في البيت كما سبق الى بعض الاوهام القاصرة للبصائر

الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد

شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه هو ورقه

الذي اصفر ببرد الخريف سقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرد

من الاخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من

التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر

من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول

وهو الوافي بافادته اي بافادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه

في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه التشبيه في الحاق الناقص

بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب

في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض بنحو ما ذكرنا فيما

سبق ما يحقق هذا الموضع **خاتمة** في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة

باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا

الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ اما ان يكون المشبه مذكورا او

محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة

اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون اما باعتبار اختلاف المشبه به

كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد

وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب

وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلهذا قال

و اعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها فقوله باعتبار
متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب
مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان
كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع
حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم
للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه
نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو
اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان
نحو زيد كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان
الاوليان متساويتان في القوة والاخيرتان متساويتان في عدم القوة والاربعة
الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او بحمل
المشبه به على المشبه بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما
خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف
ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه
لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا
لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد واسد في الاخبار عن زيد
حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظة
ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه
مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان
هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم
المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب
علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه
المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ
الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه

٣٢١



من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل اذا افترق الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارة له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير صورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر: شمس تألق والفراق غروبها ✽ عنا وبدر والصدود كسوفه ✽ فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورة نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر لزيادة قربه فقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه ✽ موت فريص الموت منه يرعد ✽ فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد

وكالموت لما في الحمرة من التناقض لا ن تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا ، وموضع رحلى منه اسود مظلم ، فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كأن وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كأن زيدا الاسد او خلافه والظاهر كقولك كأن زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كأن وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تأملت تحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس عن الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى

الحقيقة والمجاز

الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان تكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع

الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب قد يقيدان باللغويين
ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد
لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق
الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت
او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها
الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على
الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه
او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل
النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما
يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر
على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني
فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم الحقيقة في الاصطلاح الكلمة
المستعملة فيما اي في معنى وضعت له تلك الكلمة في اصطلاح به التخاطب اي وضعت
له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة
اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى
حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير
ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس
ههنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل
فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة
وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق
دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي يستعمل فيما وضع
له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع
في الدعاء فانها غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت
للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت
كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة



على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا
لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى
بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة
الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان
دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه
انما يدل على معنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط
في دلالته على معناه الافرادي بذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره
ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره
فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام
زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه
ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع
لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة
على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك
كالقرء مثلا مدلوله ان لا يجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من
المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم و
التبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء
بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه حينئذ ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة
لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على الطهر وكذا عينه
للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض
قرينة لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين
وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما
وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذاك وقال اذا اطلق
فمفهوم احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا
لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يجاوز الطهر والحيض مع الدليل على انه عند الاطلاق لا يدل عليه بيان نحو القرء
بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر

٣٢٥

وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية

وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه

ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك

لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس

وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح

لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه

اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول

يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة

المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل

معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما

صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين

وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل

انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب

كون اللفظ مستعملا فيه ويجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول

بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ومن العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة و

حذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي

فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف

حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهره الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها

ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله بريء

عنه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو بريء منه والعجب انه لم

يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا

اورد هذا المذهب وابطله ثم تأوله فما اليق بهذا الحال قول من قال + حفظت شيئا وغابت

عنك اشياء + فنقول لهذا البناء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من

مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص

وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه

الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او
بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا وجماعة من الناس او بخلق
علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان
بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى
والجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته
على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى
كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له
لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي
لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه
عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية
لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين
كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل وجوب اتصافه
بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات
للنقيضين او للمتضادين لانه ممنوع وقد تأوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي
اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان
للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير
ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى
لا يهمل التناسب بينها قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر
الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين وان
لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى
لما في مسماها من الحركة وكذا باب فعُل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية
اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه
نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى
انهم جاوزوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف
ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى

جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء
باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه
باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان
انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف
دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار
المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه
على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود
ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الاخر
فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له
فاحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة
وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح
به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح
آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا
فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في اصطلاح الشرع الذي به يقع التخاطب
اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا
فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة
ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان
الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له
قد يكون مجازا او قد يكون كناية وقد يكون غلطا او قد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا
والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة
في المعنى الاول مجاز في المعنى الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ
الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في
اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب

في بعض افراد الموضوع له كالاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد
انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا
يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية
معنى الدبيب انما هي لحصول المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها
لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز
فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم
ذلك المعنى حتى يصح اطلاق لفظ الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق
الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل
دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين
ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك وعرفي عام لا يتعين
ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع
فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة يقسب الى الواضع واما المجاز فلان
الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك
الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع
فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد
اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل
الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع
لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ
والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة
وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة
في الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد
كل نكرة من المعرفة فهو اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت
العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة
على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا
ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه



وحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله

فها اى المشبه به هو المشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اى لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شأن النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت اياديه فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وعلى ما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اى في المزود الذي يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والراوية اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع

العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقي ما ذكره الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد ههنا
تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية و
اطلاق الراوية على المزادة بعلاقة المجاورة فقال ومنه اي من المجاز المرسل تسمية
الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند
اطلاقه على ذلك الشيء لان نفس التسمية مجازا في العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة
المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت
هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها
صارت العين كانه الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد
اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة
وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله
كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانامل
جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع
شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي
النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا
لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم
فلان اكل الدم وظاهر انه من تسمية المسبب باسم السبب لان الدم سبب الدية
والجواب انه قال في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء
باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين
كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء
اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية
الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او
تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو قوله تعالى واما
الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها
الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في
الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الآخرين

نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى
المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد
اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر
لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه
لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو
ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل
بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار
ما يؤل او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف
بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف
به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان تريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي فههنا اي معنى
ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم
اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة
او بحسب الواقع وحينئذ اما ان يكون احدهما جزءا للاخر كالقران للبعض والرقبة
للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الاخر كالحال و
المحل او سببية احدهما او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للاخر فجميع ذلك يشتمل
على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة
والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على
الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه
رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة
فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة
وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا
اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد
انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين فرقين الحقيقية



وبهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي

كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى * لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة وتمامه * له لبد اظفاره لم تقلم * واللبدة للاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا

وقوله اي العقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد به انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف والاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى

هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به في نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والاسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد

مستعملا فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي

بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد

فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد او قصت اسدا على زيد

ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت

لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان

مجازا عن الرجل الشجاع فيصح حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت اسدا

يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه

وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع

كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا

ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله ✣ اسد علي وفي

الحروب نعامة ✣ اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه ✣ اي باكية

وكقوله عليه السلام ✣ هم يد على من سواهم ✣ وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن

دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر كذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا

كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي بوجه الشبه نحو رأيت اسدا في الشجاعة

ونحو قوله ✣ ولاحت من بروج البدر بعدا ✣ بدور ما تبرجها الكتان ✣ ففيه اشكال لان ترك

المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه

يقتضي ان يكون تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر

في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا

من باب التشبيه لان المراد يكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله تعالى

صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رأيت اسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا

الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها

لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل وانما

من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه

شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات

سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة

مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان
الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له وعلاقته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه
ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت اسدا ان يقال رأيت رجلا شجاعا و
هذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن
والكافر لان قوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها ينبئ
عن انه تعالى قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد
شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة
او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس
الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة
ولا يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها
موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي
فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل
على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولك رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني
السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع
مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا
بالنقل عن ائمة اللغة فحينئذ يكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صحيح
في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من
المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل
الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته و
كسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان
حيوان ناطق فليتامل فان هذا البحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز
باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من
الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما
يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه

وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر يقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص

وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل
على قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة
وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف
وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد
انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة
مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال
ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة
السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي
التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا
حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا
والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة
خلاف الظاهر بمعنى ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية
على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة
من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف
الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره
وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في
الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح
العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير و
انت تعلم ان تفسيره الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا
فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل
بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل
يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع
اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران
بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها
تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير

متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة وحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل من طي او من اخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمان فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله فان تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وحينئذ لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من انكفاء اي تنقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب صاعقة من حد سيفه تقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطاء سحائب اي تصبها على اكفائه في الحرب فتهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للاخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان

اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في ومن كان ميتا فاحييناه
اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي
هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا
اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال
فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في
او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء
وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة
اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه وهو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود
كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة
الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس
اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت و
الحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة
والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف
قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك
اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المخصصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة
بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة
وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له
انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم
والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد
الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه
اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة
التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستعارة
التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت
في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد والتناقض
منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم

بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا المخبر له

للانذار الذي هو ضدها بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا

وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة او الاستهزاء و الاستعارة باعتبار الجامع

اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا

قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه

نحو قوله عليه الصلوة والسلام خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها

او رجل في شعفة في غنيمة يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي

يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل

اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض

رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت

استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران

قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران

اقوى منه في العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين رايت اسدا ان الاشتراك

ثمه في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما

جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات

وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة

المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف

والعدو وان خصوص الوصف الكائن في طار مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف

في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمه ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما

في غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة

على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها

في الاستعارة وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك

بان تسميته استعارة غير مفيدة وجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل

فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من باب واحد

وهذا بخلاف نحو الشفة والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة عليه

فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق لثوب بالسرد الذي هو ضم خلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الا انه في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك

يصف فرسا بانه مؤدب فانه اذا نزل عنه والقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الى ان
يعود اليه واذا احتبى اى بوسه اى مقدم سرجه فى الصحاح القربوس السرج بعنانه علك
الشكيم الى انصراف الزائر ‡ الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس وارادبالزائر نفسه بدليل
ماقبله عودته فيما ازور حبائبى اهماله وكذلك كل مخاطر ‡ شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه من قربوس
السرج ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى موقعه من ركبة المحتبى ممتدا
الى جانبى ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره
لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت
هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان فى القربوس ممتدا الى جانبى الفم بهيئة
وقوع الحبوة فى ظهر المحتبى ممتدا الى جانبى الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس
والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت لا لحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين
اشبه بالقربوس والثوب فى الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان
الطرف الذى يلى القربوس من العنان اعلى من الذى يلى فم الفرس وقد يحصل الغرابة
بتصرف فى العامية كما فى قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ‡ ومسح بالاركان من هو
ماسح ‡ وشدت على دهم المهارى رحالنا ‡ ولم ينظر الغادى الذى هو رائح ‡ اخذنا
باطراف الاحاديث بيننا ‡ وسالت باعناق المطى الاباطح ‡ الدهم جمع الدهماء وهى
السود والمهارى جمع المهرية وهى الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة
والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اى لما فرغنا من اداء مناسك الحج و
مسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر
السائرون فى الغداة السائرين فى الرواح للاستعجال اخذنا فى الاحاديث واخذت المطايا
فى سرعة المضى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا
فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما
افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعنى قوله سالت الى الاباطح دون المطى او
اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما فى قوله تعالى واشتعل الراس شيبا
وادخل الاعناق فى السير لان السرعة والبطوء فى سير الابل يظهران غالبا فى
الاعناق ويتبين امرهما فى الهوادى وسائر الاجزاء تستند اليها فى الحركة

ويشبهها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق

الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه + واردف اعجازا

وناء بكلكل + اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي

صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا

ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة فاستعار له كلكلا ينوء

به اى يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال ق

الاستعارة باعتبار الثلثة اى المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام

لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار

له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا

لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم الى ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما

حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا

اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان

المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط

التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس

جبرائيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا

كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار

منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر وقد عد السكاكي من هذا القسم

قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب

والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اشد واقوى والجميع حسي والقرينة هو

الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية

صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها

بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين تشبيه

الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر

باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي

واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم

الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن

مكان الليل وموضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر

عقيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء

عن مكان الليل هذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هو الاصل والنور طار عليها يسترها

بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء

الطارى عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد

سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور

النهار من ظلمة الليل واعترض عليه بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا

هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو

الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان

المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي

وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر ✽ وقال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زائل قال

ابو ذويب ✽ وعيرها الواشون اني احبها ✽ وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى

ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام

غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد

يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر

السكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول

غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ

وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي

عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار وان توسط

بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار

وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل

كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما

تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه

مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن



الهواء تفاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان لان الجامع في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله وان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا وتكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموتى لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على قوله اما عقليان اي احد

الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فإن المستعار منه
كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى أبن
الأمر إبانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة
أي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة والخيمة على من فيها أو جعلت الذلة ملصقة
بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة
على الشخص أو ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة أو إلصاقها بهم
والجامع الإحاطة أو اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل أن يشبه
الذلة بالقبة أو الطين وتكون القرينة إسناد الضرب المعدى بعلى إليها فيكون استعارة
بالكناية وإما عكس ذلك أي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو إنا لما طغى الماء
حملناكم في الجارية فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع
الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لأنه أي
اللفظ المستعار إن كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لأن تصدق على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الأوصاف فأصلية أي فالاستعارة أصلية كأسد إذا استعير للرجل
الشجاع وقتل إذا استعير للضرب الشديد الأول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون
متأولا باسم جنس كالعلم نحو رأيت اليوم حاتما وإلا فتبعية أي وإن لم يكن اللفظ المستعار
اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وأفعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وإنما كانت تبعية لأن الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا
للمشبه به في وجه الشبه وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أي الأمور المتقررة الثابتة كقولك
جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الأفعال والصفات المشتقة منها لكونها
متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها أو عروضه لها ودون
الحروف وهو ظاهر وأما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير
فمحذوف أي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر لأن هذا الدليل
بعد تسليم صحته غير متناول لأسماء الزمان والمكان والآلة لأنها تصلح للموصوفية

نحو مقام واسع ومجلس ضيق ومنبت طيب في غير ذلك لا تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد

خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا

صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه

باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم المكان باعتبار وقوع القتل فيه

فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في انفسها لا في

مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا

شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى

قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات

واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر

فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود

الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وحينئذ

يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه

لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب

المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا

من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني

الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات

لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني ترجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول

المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه

في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق

في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها

لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل

والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق

النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت

ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك

اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها فان استعمل

في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار
استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر في كذا اطلاق
النطق على الدلالة وحينئذ يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه
في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا العداوة اي
يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في
العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا
للاستعارة في المجرور هذا الذي ذكره المصنف ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث
قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم تكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم
عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي
الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان
يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان
التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان تكون استعارة بالكناية
في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه
ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء
وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد
المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في
ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم
استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية الذي هو المشبه به
فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال
فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل ان قد التشبيه
في مثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي
كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه
في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها
اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي في الفعل وما اشتق منه

٣٤٨

على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو

جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان

بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم

الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من

الاسنة القاطع واراد باللهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد

نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها

فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المتعلق

بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقريت المسامع اما نطقت بيانا يقود

الحرون الشموسا فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور

نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني

الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى حرب بني فلان اعناق الاعادي بالمشرفي طعنات

واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى

النوم في الاجفان ايقاظا ففيه تسامح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري

وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير

بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال

مدار قرينتها على كذا لجواز ان تكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت [illegible]

اذا ضربته ضربا شديدا او القرينة في الحرف في غيره ضبطته والاستعارة باعتبار

آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لا تقترن بشيء يلائم

المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار

منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له

او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث

القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي كقول كثير غمر

الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء

ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق

الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال غلق الرهن في يد

٣٤٩

المرتهن اذا لم يفتكه على ضحكاته يعني اذا تبسم غلقت رقاب مواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى
فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق
يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف
الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس
من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما
يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك
فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له
اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة
لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي
يلوح من كلام القوم في هذه الاية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما تصريحية
وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على
اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك
من طعم المر والبشيع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا تكون الاذاقة بمنزلة
الاظفار للمنية فلا تكون ترشيحا والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو
اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء
للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح
بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد
والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف يلائم المستعار له اعني
الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار
منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد
لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها
وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية لمبناه اي مبنى الترشيح على
تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء مشبه به حتى انه يبنى
على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة
يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت مطرح ايضا ويصعد حتى يظن الجهول



بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه
ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره
فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو
البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت
تظللني ومن عجب + شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله + لا تعجبوا من بلى
غلالته + لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق
الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته
للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى
زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف
بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه
اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه
المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به
فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى
للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه
لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان يبنوا
الا على الفرع كما في قوله اي قول عباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء + فعز امرن
عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا + فلن تستطيع اليها اي الى
الشمس الصعود ولن + تستطيع الشمس اليك النزولا + وبحث تقديم الظرف على المصدر
قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي
فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي
فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث مع
المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز
المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي
اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون
وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة

٣٥١

في التشبيه اشارة الى تحقيق الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان
يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة
المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها فتطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال
بالمطابقة على الصورة المشبهة بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في
البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا
فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام
ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى
فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة
والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل
لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك
المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا
على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي
وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة
وتحقيق ذلك ان الوضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع
المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم
موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون
ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هوى
مع الركب اليمانين مصعد ۔ البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر
فقصر المجاز المركب على الاستعارة ونحوه ... عن الصواب متى فشا استعماله اي
المجاز المركب والتمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه لا في معناه الاصلي
يسمى مثلا ولهذا اي لكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال
لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به
بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق
المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به

فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا
بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت
اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن
بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة
استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اي
الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من
العجائب قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية و
الاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان
استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق
عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء
والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانتا
عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة
تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس
اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه
ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان
وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة
بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص
بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر
فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه
لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية
خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه
قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه
ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين
احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في

المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما فى قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت علقت
اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع ، والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق المنية
مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد
خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله
اودى بني واعقبوني حسرة ، عند الرقاد وعبرة لا تقلع ، حكي ان الحسن بن علي رضي الله
عنهما دخل على معاوية يعوده فلما راه معاوية قام وتجلد وانشد يتجلدي للشامتين
اريهم ، اني لريب الدهر لا اتضعضع ، فاجابه الحسن على الفور وقال واذا المنية
انشبت البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة
من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فاثبت لها
اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة
في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة
تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ، ولئن نطقت بشكر برك
مفصحا ، فلسان حالي بالشكاية انطق ، شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود
وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام
الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف
كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعمل في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز
لغوي والمجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على
ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان
للمتكلم وتتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون
قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا
يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له
ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما في اطولكن في قوله عليه السلام
اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف
من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة
لغوية وكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح

يذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعار

السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر

المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو

شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو

الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله

تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث

تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين

وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا

اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه

تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به

المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكننا قد استفدنا منه ان قرينة

الاستعارة بالكناية لا تجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية

كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر

فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة

بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا

قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة

على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت اسدا اي رجلا

شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هو

المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل

للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد وهذا لا يصح ان يقال اذا صحبت بشيء

مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد انما يتاتى التشبيه في هذا بعد ان تغير

الطريقة فتقول اذا صحبت الشمال لها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك في تصرف الشيء

بيده فجهة التشبه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي

اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له

ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء

اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد فاما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير

صحا اي سلا مجاز من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء

اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن باطله لا حاجة اليه لصحة

ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا ورواحله وهذا مثال ثالث

للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون

تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها

على التحقيقية تنتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار الى بيان التخييلية وقال اراد

زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته

فبطلت الاته اي آلات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه

الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت

الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال

بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له

يعني بعد ان شبه الصبا بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة

يعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس الرواحل

استعارة تخييلية فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال

صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصباء بفتح

الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية

بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة

لها في استيفاء اللذات واراد بها الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي الا في اوان الصبا

وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة اعني

استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي

وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة

والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في

عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال

فصل



عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز

بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو

القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من

الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي

وهو جعل غير الاسد اسدا فان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا

يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة

فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد

المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا

يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح

الذي يجب ان يقصد السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت

هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما

وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ

المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين

متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من

ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له للاتفاق

القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين

ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتأمل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة

فيرتكب كون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة

له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها

في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في

معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة

تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي

فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب

مع ان هذا اوضح وادل على المقصود اقام المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح

به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى

السكاكي بتقييد التحقيق اي قيّد الوضع في قوله غيرها وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مرّ من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا وصاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق ونحو ذلك ورُدّ ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فحينئذ لا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد او ان اراد ذلك فيقول ليحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقوله بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورُدّ ايضا ما ذكره السكاكي بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا

يخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا
الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة او
فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها
انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة
المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما
على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا
القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن
الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف
الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هو موضوع
له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع في التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد
الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي يقع به التخاطب ولا نعني بفساد التعريف سوى هذا
بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك
وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذف جميع المنطقيين
من تعريف الكليات الخمس والمتقدمين من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى
واحد ايضا قد تكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة
فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر آخر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف مشعر
بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف نحو الصلوة
اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعمالها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما
احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد
في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا ان الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو عذر لتركه وثانيا انه لو
ترك في تعريف المجاز لصار انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له
واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له نوع
علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل
واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج
بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا نصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له فهذا غلط

لان اشارتها الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه و تريد به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتسى الحيوان المفترس المنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها فانه كذلك ينبغي كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع و المستعار له المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان يشعر بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامنا ما في جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرحة بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير و فسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرحة بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد

لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود
اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة
التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمته المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة
مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما
يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي
واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن
الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز
العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في
غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد
تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على
اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح
العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة
وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا نمنع بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب
فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان
اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء
المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم
التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه
مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان
مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى
استلزامه التركيب لا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا
اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل هو
في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد
ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى الشيء او تقييدها او اقترانها بالشيء لا يخرجها
عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى

٣٦١

والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية
السقوط وان كان صادرا ممن هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظة تقدم
رجلا وتؤخر اخرى مستعملة في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في
غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له معرفة في علم البيان وفسر
السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة
وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي
واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها
بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى
الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار
المحققة ثم اطلق عليه اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار
فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه
وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية
عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة
بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه
لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد
جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام ¤ لا تسقني ماء الملام فانني ¤ فزعم
السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكني عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها
بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون
قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضيف الماء اليه
استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه
كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه
كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه
اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي
لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما

٣٦٢

زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره للتخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي التخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له و عند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له هذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي فيكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية

٣٦٣

فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص بالمشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص بالسبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يختص بالمشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح يكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله غير ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي للمشبه بها ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام به استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه في الحرب ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة

زائداً عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة
خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضاً معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعنى
بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي
التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية
انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئاً غير السبع
بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه
اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا ينفك عن
التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة
ورد ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها
اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلاً مستعمل فيما وضع له تحقيقاً للقطع
بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان
تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها قسماً من المجاز اللغوي
المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي
جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية
بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما
معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه
ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث ورد سؤالاً وهو ان الاستعارة تقتضي
ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئاً غيره ومبنى الاستعارة
بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراف بحقيقته الشيء اكمل من التصريح
باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها
بمسمى المشبه فكما ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى يتهيأ لنا
التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص
كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسماً للسبع مرادفاً للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل
المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفاً وغير متعارف ثم
نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة

٣٦٥

ولا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع المرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به

المنزول وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية
استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي
بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على
حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان
المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه
في بحث الاستعارة بالكناية وحينئذ يندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد
الاستعارة التبعية وهي ان تكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة
المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة
التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية
واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا
نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة
لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل
نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة
بالكناية عن المطعومات المشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة
وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة
والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه
قرينة وكذا قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن
الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة
التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة
بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما
اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال
بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها
اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة
المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وارادة
المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا وعقلا

٣٦٧

بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية حينئذ ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لكونها مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما تكون كافية اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطقت الحال واردنا باللسان الصورة التخييلية للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهاهنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قبيل المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه وكلامه مما يقضي منه العجب فان الاول تصرف في كلام المصنف ونقل الاعتراض عن كلامه الى الجواب عن كلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها التخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فتكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية

ما هو مذهب السلف عنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر
ا اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي
حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت
نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند
لت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت الحال
ن قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكر في الاظفار هنا فقول
لاستعارة التبعية ثم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب
لمشتمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية تفسير المصنف مثلا في
نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق
استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو
مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب
لسلف ايضا لما مر ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

فصل في شرائط الاستعارة

حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات
حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق
به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه
في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة
التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة
وذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه
دليل قول الشاعر ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى ومن ثم
ترى انه يحسن كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد
خطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة ثم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر
ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه
اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح

خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمّى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم تراع كما لو شم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رأيت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اي كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعميتا والغازا او تكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كأن في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كأني في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجنها الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها

فصل

اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به

ايضاً لنقلها عن محلها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من
المجاز هو الاعراب وفي هذا ظاهر فالحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل
عن محله اعني المضاف اما المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح بان
الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد حاول
التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف واجتناباً عن تضييع السامع عند اتصاف الكلمة
بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم
الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى اخر بحذف لفظ
او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك وقوله تعالى واسئل القرية والثاني
مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية
للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادراً على انطاق الجدران ايضاً
قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في
غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل قد مر بقرية قد خربت
وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً او لنفسه متعظاً ومعتبراً
اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس
اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى
الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي
لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف في ذلك لان
المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا تجعل
الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم
يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي
زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان
له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله
تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب
الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته
فسلكوا طريق الكناية قصداً الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص

اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقولنا ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية
من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحو قوله
تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت
عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذا يستعمل هذا
فيمن له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح وفي رأيي هذا النوع ان يعد ملحقا
بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير ذلك الاصل لا ان يعد مجازا
و هذا مراد كلام المصنف شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده
عن المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك
وان ارادوا انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير
يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما
وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم
وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول
فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي وكذا لا يدخل في
تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما
يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا رأيا يتفرد به **الكناية**
في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وهي في
الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر
اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه
والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم
معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم
معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من
جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف
المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا النفي

المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة
الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا
بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة
لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة
الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول
نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي
وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان
الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان
المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او
غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية
والحقيقة والكناية يشتركان في كونهما حقيقيتين ويفترقان في التصريح وعدم التصريح
وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان
مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو و
لهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف
ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف
واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى
مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى وهو لازم المعنى الموضوع
له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين
الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من
طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم
كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاعة
ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم
يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما
فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا حينئذ لا يبقى اعم ولو سلم فلم لا يجوز
ان يكون المجاز ايضا كذلك وحينئذ اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم

كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وحينئذ يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك ولا دليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهي ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكني عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر ان القريبة في القسم الثاني ما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة ما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور انه ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي في الاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية

٣٧٥

الى المطلوب بواسطة قريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى للسبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند ذاهبة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم سميتها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على شائبة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو بحسب امر لفظي ومجرد امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس يتنقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قوله عريض القفا قال المصنف رحمه الله فيه نظر

بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه
لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب قريبة بالنسبة الى الواسطة بل لا
كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب
بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه وهذا كلام
لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة
كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق
الحطب تحت القدر ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التي
قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع
ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة
على المقصود وضوحا وخفاء فليتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام
الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب
المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر فلا وجه
له ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اي كمال الرجولية والندى في
قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات
اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول
انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اي وبمثل القول ومنصوب معطوف
على مفعول ان يقول اي وان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على
هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج
او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما
ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافتها او
اسنادها الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف
الى ضميره في قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد
وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح
باختصاصه الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان
محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن الحشرج

وانما احتاج الى هذا الوجه دون قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات
المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي نحو قول

زيادة في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم

المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك
بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه
والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب
الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح
باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير
زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح
وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك
حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير

وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون
المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن
المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس
الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها
في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث

قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم
من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير
مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من شرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره
انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر
ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية
عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع
عدم ذكر الموصوف محال وعرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت اليه
عن عرض وعرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض
وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت لم يقل تنقسم

٣٧٧

لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية

التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها

اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد

جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان

تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه

جئتك لاسلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه

ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز

بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي

او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه

تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه

ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد و

جبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها

ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان

تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت

الوسائط بلا خفاء كما في قوله أو ما رأيت المجد ألقى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة

ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب

دونه اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا اخر معه جميعا كان كناية لانك اردت

باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من

قرينة دالة على المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب فيصح ان يكون مجازا وفي الثانية

كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون

مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية

وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد بالنسبة الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا

فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكني عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض عليه

المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رأيت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بانه ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان تجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر والله اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله مشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكلام في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير



فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يخفى انه يكون المراد بوجوه التحسين هو معنى الكلام الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل فيكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان في اللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي راجع الى تحسين المعنى بحسب العراقة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل احد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال وسواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف وما يشبه شيئا من ذلك على ما سيجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت وحرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي

٣٨١

فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا و

الثاني فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر

الارض اي زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية

او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين

اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه

فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد

تردى ثياب الموت حمرا فما اتى ٭ لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر ٭

اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت

الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية

عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ

من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا ينفيه الا من لا يعرف معنى الكناية

واما تدبيج التورية فكقول الحريري ٭ فمذ اغبر العيش الاخضر ٭ وازور المحبوب الاصفر ٭

اسود يومي الابيض ٭ وابيض فودي الاسود ٭ حتى رثى لي العدو الازرق ٭ فيا حبذا

الموت الاحمر ٭ فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد

هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع

بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء

على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن متقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين

الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا

فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم

الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم

الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين

يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل ٭ يعني نفسه

ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء و

ظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي

مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين



حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر او يحمل
على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي
جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين
متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين
المتوافقين والمعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه حينئذ يكون
جمعا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا
متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة
بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة
الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين
والدنيا اذا اجتمعا ۞ واقبح الكفر والافلاس بالرجل ۞ قابل الحسن الدين والغنى
بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى
واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى
فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء
بينه بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه اي عما عند الله
فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما
لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من
الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء
من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة
قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرطتهما
اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امرا شرطت ثمه اي فيما بين الضدين او الاضداد
ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء
والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا
بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت

اي وكلامه من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده

ومنه اي من المعنوي مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المنحنيات من عطفت العود وعطفته حناه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه اي نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للثعالبي الوزير + انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق + اصح واقوى ما سمعناه في الندى + من الخبر المأثور منذ قديم + احاديث ترويها السيول عن الحيا + عن البحر عن كف الامير تميم + فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ما ادعاه الشاعر ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله وان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو والشمس والقمر بحسبان

٣٨٥

والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما وهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط + وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط + الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق + تجل عن الرهط الاماني غادة + والنون هو الحرف المعروف مجرور شبه به الناقة في الرقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رايته اذا ضربت رئته وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الحبيبة عن ان تركب من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب رئتها اذ لا حركة بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الحبيبة سمان ذوات اسنمة ففي ذكر الحروف النون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا بلا تسربل وشيا من خزور تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد + ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر + تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزور جمع خز وتطرزت اي اتخذ الطراز والمطارف جمع مطرف هو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن + احل وامر وضر وانفع ولن واخشن ورش ابر وانتدب للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالفين نافعا للموافقين لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن رش اي اصلح حال من يختل حاله وابر من برى القلم اذا نحته اي افسد حال المفسدين انتدب اي اجب للمعالي لجمعها يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنها اي ومن المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته اي رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم

يرصدن كالحكم يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم ويرد صيبهم فيه
خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر
مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في
الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة
من البيت او الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد
بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب
تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي
كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما
هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما هم فيه اختلفوا
او فيما اختلفوا فيه وكقوله + احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي
فليس الذي حللته بمحلل + وليس الذي حرمته بحرام + فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام
لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معد يكرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما
تستطيع + ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع
ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله
قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف
والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد
مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا
اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو تعلم ما في نفسي ولا
اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة
الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله
صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة



التي تقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا
مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا
لمضمون قولنا آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى
بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه
اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في
ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم
فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا
لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا
لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب
للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ
صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة
صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس
النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن
يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر
عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة وان لم يكن له ذكر في المقال ومنها اي ومن
المعنوي المزاوجة وهو ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما
في قولهم حيل بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اي تجعل معنيان واقعا
في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول
اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت
الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين
نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان يرتب عليهما
لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى
ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب
فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق
الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع

في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزأ ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها ✦ رداء شبابي والجنون فنون ✦ فحين تعاطيت الفنون وحظها ✦ تبين لي ان الفنون جنون ✦ ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم ✦ بلى وغيرها الارواح والديم ✦ دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهشة حتى كأنه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فأف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا وهي ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية



وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف برداً. او الغزالة من طول المدى خرفت. فما تفرق بين الجدي والحمل. يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحاً للاخرى كبيت السقط. اذا صدق الجد افترى العم للفتى. مكارم لا تخفى وان كذب الخال. اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة. فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازاً كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازاً وقد شدد النكير على تفسير اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفاً على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فمحل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد

بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحدهما ضميريه اي ضميري

ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالاخر اي بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول

كقوله اذا نزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير

الراجع اليه في رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري * فسقى الغضا والساكنيه وان هم

شبوه بين جوانحي وضلوعي * اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه

المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى

التي تشبه نار الغضا ومنها اي ومن المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال

ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل

من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل

ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني

وهكذا الى الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله

ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء

من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون

الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله

اي قول ابن حيوس * كيف اسلو وانت حقف وغصن * وغزال لحظا وقدا وردفا *

فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم

والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء

وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان

هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون

التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك انه تحصل في الفريقين

قائما قد لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله ثم الاجمال

فلف بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب

المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على

متعلق باحدهما ومتعلق بالاخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان

هودا او قالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين

او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله
للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه لا يدخل الجنة هو لا صاحبه و
قالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا
الضرب لا يتصور فيه الترتيب لعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان
يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويذكر بعده ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا
او مقدرا فيقع النشرين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه
وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتأديب والاكرام [illegible]
الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر
فعدة من ايام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه
بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع
ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما
افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة
ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد
يهتدي الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الامر
من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل
غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر
في تفصيل المعللات ليس لانه مستقلا له معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد
ليتفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص
باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر
الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصوم في ايام
أخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر
ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص

وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هو الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي

الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية ٭ علمت يا مجاشع ابن مسعدة ٭ ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هو ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع ٭ كنوال الامير يوم سخاء ٭ فنوال الامير بدرة عين وهي عشرة الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ٭ ومنه

اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد ٭ هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته وهي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق رأسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والوتد فلا يتحقق التعيين حينئذ يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه

قال فانه يفتقر الى التنبيه ما فيكون اشارة الى غير الحي ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى غير الحي وذا الى الحي او بالعكس يحصل التعيين غاية في الباب لان التعيين محتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتأمل ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام المدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال على رباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهي بلدة من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالمدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا لم يقل من نكحوا من ولد وليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع ثم قال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للمدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما راينا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورد المصنف في قوله الدهر معتذر به بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة الثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل المحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا

مستجرثات الاخلاق الاماهي كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة المدوحين الضر للاعداء ونفع الاولياء ثم جمعهما في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض

لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يوم يأتي يعني يوم يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب وشفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد فهي عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب

ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما

الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك

عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله تعالى الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت مما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون في الجنة وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم

لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرّق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ لا نفس من اهل الموقف الا احدهم ثم قسم واضاف الى السعداء مالهم من نعيم الجنة والى الاشقياء مالهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى اخر الاية وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال اذا لاقوا خفاف اذا دعوا كثير اذا شدوا قليل اذا عدوا ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم عند اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون فان كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه جبر تاخير الذكور عن فهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضٍ آخر ومنه اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم فعيل بمعنى فاعل من حمّه اي اهمه اي قريب يهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة



حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحروب تعدو تسرع بي الى صارخ الوغى اي المستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد في البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله



يا خير من يركب المطي ولا * يشرب كأسا بكف من بخلا * اي يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء بل انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه لو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال * فليسعد النطق ان لم يسعد الحال * واراد بالحال الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل * وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان * وانما الشعر لب المرء يعرضه * على المجالس ان كيسا وان حمقا * فان اشعر بيت انت قائله * بيت يقال اذا انشدته صدقا * وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه وهذا استدراك النابغة على حسان في قوله * لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى * واسيافنا يقطرن من نجدة دما * حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وقد ذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن او يفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتعيين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرق

٣٩٧

وان اكثر العدو مقبولة عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما
على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها
دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل
ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا
ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله + ونكرم جارنا ما دام فينا
ونتبعه الكرامة حيث مالا + ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء
على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن
ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول
ابي نواس + واخفت اهل الشرك حتى انه + الضمير للشان لتخافك النطف التي لم تخلق +
ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه
اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد في يكاد زيتها
يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط + يجاري كبا وافراسا وابلا + وزاد فكاد
ان يشجو الرحالا + ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب
عقدت سنابكها عليها اي الضمير للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها
عثيرا + اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا
اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها
متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا
وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن
من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب
في الدجى + وشدت باهدابي اليهن اجفاني + اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة
بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول
سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها وانتقاضها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه
تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان
عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنها اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على
طريقة اهل الكلام وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة

لا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن

النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ

حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس

المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما والاية ليست

كذلك لان تعدد الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة

وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح

آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وهي ما يريب

الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب

فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش من غير

اي اخان واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني

كنت امرءا لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع

يتردد فيه لطلب الرزق ومشتجع من راد الكلأ وارتاده ومذهب ملوك اي في ذلك

الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك اي كفعلك

اي كحكمك في اموالهم مقربا عنهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم

واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل

جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح

اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل

الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل

جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومنه ما ورد

على صورة القياس الاقتراني في قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه

اي الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل

في الامكان وقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام فلما افل قال لا احب الافلين اي القمر افل

ورب ليس بافل فالقمر ليس برب ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة

مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة

ولا يكون سوا فقال لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا

٣٩٩

الوصف علة له في الواقع وإلا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول
قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من أن هذا الوصف غير مفيد
لأن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم أنه سمع أرباب المعقول يطلقون الاعتباري
على مقابل الحقيقي ولو كان الأمر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع
وهو أربعة أضرب لأن الصفة التي ادعي لها علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان علتها
أو غير ثابتة أريد إثباتها والأولى إما أن لا يظهر لها في العادة علة وإن كانت لا تخلو
في الواقع عن علة كقوله أي قول أبي الطيب لم يحك أي لم يشابه نائلك أي عطاءك
السحاب وإنما حمت به أي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها
الرحضاء أي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا
يظهر لها علة في العادة وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح أو
يظهر لها أي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة إذ لو كانت علتها هي المذكورة
لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله أي قول أبي الطيب

ما به قتل أعاديه ولكن ٭ يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب ٭ فإن قتل الأعداء
أي قتل الملوك أعداءهم إنما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم
مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته أن يصدق
رجاء الراجين بعثته على قتل أعاديه لما علم أنه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو أن
يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه
بالشجاعة على وجه تخييلي أي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها
فإذا غدا للحرب رجت الذئاب أن تنال من لحوم أعدائه ويتضمن أيضا مدحه بأنه ليس ممن يسرف
في القتل طاعة للغيظ والحنق أي ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الإفراط ويتضمن
أيضا أن أعداءه عند فرط أمنهم منه وأنه لا يحتاج إلى قتلهم واستيصالهم والثانية أي
الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها إما ممكنة كقوله أي قول مسلم بن الوليد ٭ يا واشيا حسنت
فينا إساءته ٭ نجى حذارك أي حذاري إياك إنساني أي إنسان عيني من الغرق فإن استحسان
إساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس إساءة الواشي وإن كان
ممكنا عقبه أي عقب الشاعر استحسان إساءة الواشي بأن حذاره أي حذار الشاعر منه أي

من الواشي يجري انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء

خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف قد وجد بيتا

فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزاء خدمته ✦ لما رأيت عليها عقد منتطق

من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء

خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم

من الكلام هو ان نية الجوزاء خدمته علة

لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق عليها عني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق

صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك

نائلك السحاب البيت فمن زعم ان المراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها

الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر

من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان

المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها

في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا بمعنى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط

فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيتها خدمة الممدوح اي دليلا

عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة قلت الحاصل ان العلة المذكورة قد

تقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد تقصد

كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح

علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح

كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك

الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على

الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اي

قول ابي تمام ✦ كأن السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء

غيبن تحتها ✦ حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن له

مدامع ✦ والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت

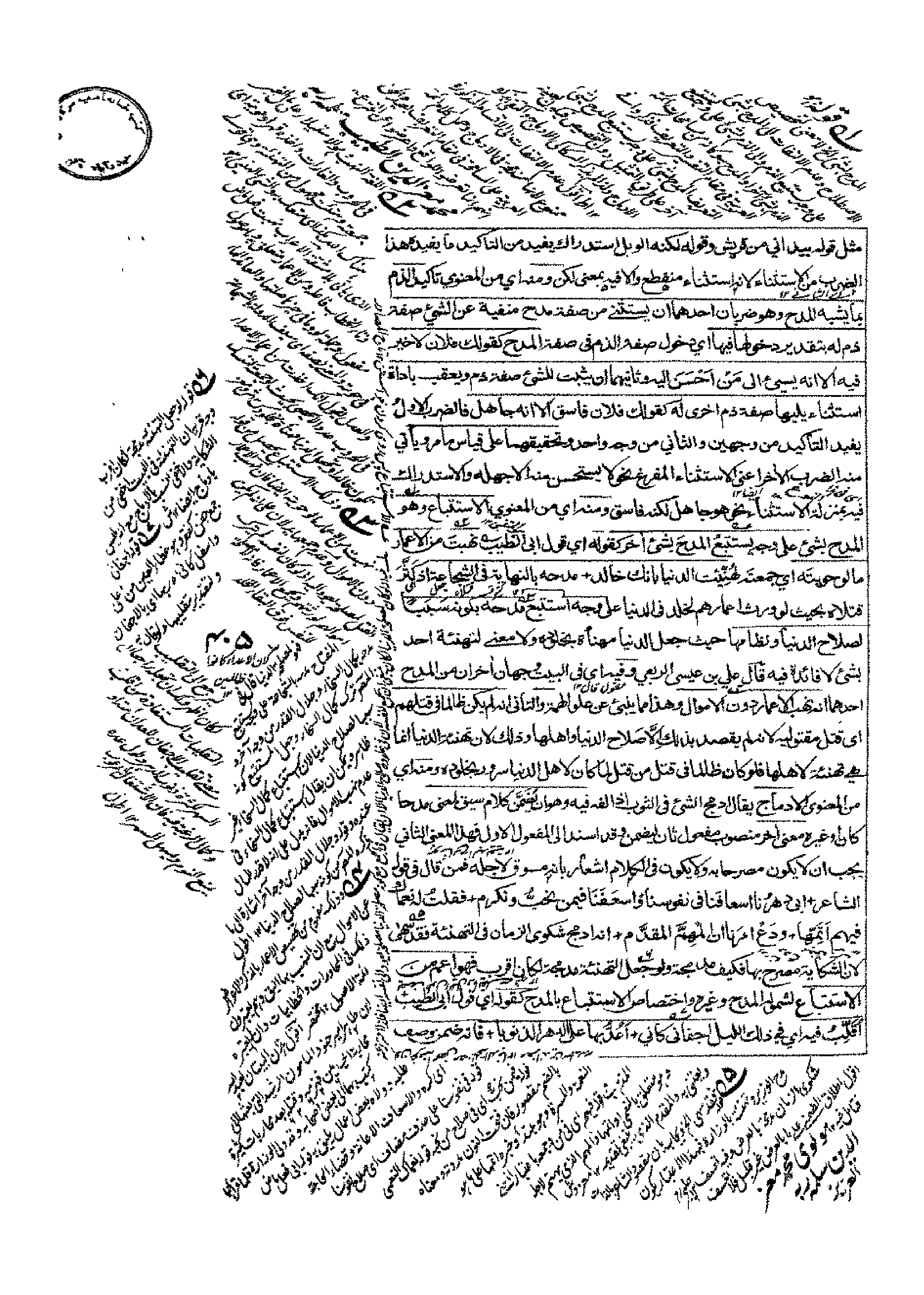
ريح الصبا بنسيمها ✦ الى المزن حتى جادها وهو هامع ✦ يعني ساقت الريح

العزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليه وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طللان طال عليهما الامد + درسا فلا علم ولا نضد لبسا البلا فكانما وجدا + بعد الاحبة مثل ما اجد + وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد حبيبا نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من عزاي بلاقع + عشية شاقتني الديار البلاقع + وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع وكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي فقدته السحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب هو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية + كما دماؤكم تشفي من الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو كلب ياكل لحوم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب لا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة و ملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي + بناة مكارم واساة كلم دماؤ هم من الكلب الشفاء + ففرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وليسم تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثني من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني + ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم + بهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية

٤٠٢

فلا ستثني منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات شيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء بل يكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة

ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا
الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول
وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكره اداة قبل ذكر المستثنى يوهم
اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى
جاء التاكيد ولا يتأتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه
مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي لكون التاكيد
في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين
لا قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر
السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر
ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء
متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان
ظاهره من قبيل اللغو فضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون
فيها اللغو الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما
يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث
اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو
لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم ولهذا لك في الكلام ان تذكر
متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل
ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان توخر ذكر الرجل ومنه اي من
تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم و
للمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب
والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه عليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب
هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب
الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب يفيد التاكيد
المدح بما يشبه الذم كالاستثناء وافادة المراد كما في قوله هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل
ابو حمد السجستاني في هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاول استثناء



مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنها اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي منه الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه عنى له الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق ومنها اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اي جمعته هنئت الدنيا بانك خالد + مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيها اي في البيت وجهان اخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنها اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب بفعل ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر + ابي دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم + فقلت له نعماك فيهم اتمها + ودع امرنا ان المهم المقدم + انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سهى لان الشكاية مصرح بها فكيف مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني + اعد بها على الدهر الذنوبا + فانه ضمن وصف

الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد بها على الدهر ذنوبه وقد لمعنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة + ولا بد لي من جهلة في وصاله + فمن لي بخل اودع الحلم عنده + فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودع حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكنه لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودع حلمه اودعه اياه فان الودائع تستعاد اخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني خيرا بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القران باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقها باعتبار اخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد وهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القران من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله + اذا ما تميمي اتاك مفاخرا + فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب + ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ابا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف + فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم انه ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي وكالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري + المع برق سرى ام ضوء مصباح + ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي + اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن

ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اى وكالتحير والدهش

فى الحب فى قوله اى قول الحسين بن عبد الله تالله يا ظبيات القاع هو المستوي

من الارض قلن لنا ءليلاي منكن ام ليلى من البشر فى اضافة ليلى الى نفسه اولا و

التصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم و

المنازل والاستفهام عنها كقوله ءامنزلتي سلمى سلام عليكما ءهل الازمن اللاتى

مضين رواجع ءوهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافى والديار البلاقع ء

وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم

لفى خلق جديد يعنون محمدا عليه افضل الصلوات واكمل التسليمات كانهم لم يكونوا

يعرفون منه الا انه عندهم رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض فى قوله تعالى

وانا واياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اى من المعنوى

القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة فى كلام الغير كناية عن شئ اثبت

اى لذلك الشئ حكم فتثبتها الغير اى فتثبت انت فى كلامك تلك الصفة لغير

ذلك الشئ من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اى من غير ان تتعرض لثبوت

ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن

الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت فى كلام

المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنهم

بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله

والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعنى الله ورسوله

والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله

اى حال كونه خلاف مراده من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بحمل

اى يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله ءقلت ثقلت اذ اتيت

مرارا ءقال ثقلت كاهلى بالايادى ء فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملت المؤنة

وثقلت بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادى والمنن والنعم بعده

قلت طولت قال لا بل تطولت ءوابرمت قال حبل ودادى اى طولت الاقامة والاتيان بابيت

انت ملك وابرم ايضا الحكم والتطول الانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل ...

٣٠٨

قول الشاعر + واخوان حسبتهم دروعا + فكانوها ولكن للاعادي + وخلتهم سهاما صائبات + فكانوها ولكن في فؤادي + وقالوا قد صفت منا قلوب + وقد صدقوا ولكن عن ودادي + فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ضمنه بمعونة علي خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب + يقال ثل الله عرشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالتهم قد ثل عرشهم اي ان تبجحوا بقتلك فقد صاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجي تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام فالتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف فبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف فوجه التحسين في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة فالاسمان متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين

من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر ٭ حلق فى الاجال آجال ٭ والهوى للمرء

قتال ٭ الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثانى جمع اجل والمراد به منتهى

الاعمار واما مختلفان نحو قول الحريرى ٭ ودنى دمام وقفت بالعهد تحمّشه ٭ ولا ذمام له

فى مذهب العرب ٭ الذمام الاول الحرمة والثانى جمع ذمّة وهو البئر القليل الماء وقلاده

طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثانى جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان

كانا اى اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف

يسمى مستوفى فالاسم والفعل كقوله اى قول ابى تمام ٭ ما مات من كرم الزمان فانه ٭ يحيى لدى

يحيى بن عبد الله ٭ لانه كريم يحيى الكرم ويجدد ٭ وايضا تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد

لفظيه اى لفظى التجنيس التام مركبا والاخر مفردا يسمى جناس التركيب وبعد ان يكون

التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد

فى الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه فى الخط

ايضا كقوله اى قول ابى الفتح البستى ٭ اذا ملك لم يكن ذاهبة اى صاحب هبة فدعه فدولته

ذاهبة ٭ اى غير باقية وكقول ابى العلاء ٭ مطايا مطايا وجدكن منازل ٭ منازل عنها

ليس عنى بمقلع ٭ فمطا اصل ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اى وان لم يتفق

اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب فى الخط خص اى خص هذا النوع من جناس

التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين فى الخط كقوله اى قول ابى الفتح ٭ كلكم

قد اخذ الجام ولا جام لنا ٭ ما الذى ضر مدير الجام لو جاملنا ٭ اى عاملنا بالجميل

فان قلت يدخل فى قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة

وبعض كلمة كقول الحريرى ٭ ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه ٭ بدمع يضاهى الوبل حال

مصابه ٭ ومثل لعينيك الحمام ووقعه ٭ وروعة ملقاه ومطعم صابه ٭ فالثانى

مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجر مرة والمصاب الاول بالفتح

مفعل من صاب المطر اذا انزل وهما غير متفقين فى الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا

اذ يجب فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين

والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو

متشابه او مفروق صرح بذلك فى الايضاح ففى عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان

اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين
في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع
الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك
او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك
من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال
وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منها ان يتفقا او على
مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف
فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة
احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون بالحركة كقولهم جبة البرد جنة
البرد والمراد لفظا البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق
ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف في كون الاختلاف في الهيئة
فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء في مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان
وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف ولكن لما كان حرفا المشدد
يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد واحدا فكانه في الصورة حرف واحد
نيط فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف
فعلى هذا الراء من مفرّط حرف مكسور كالراء في مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة
فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف غير الاول
ونحو قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف بالحركة والسكون كقولهم
البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح
ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في عدد الحروف
بان يكون احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب
سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما
حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الاخر والى
هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت
الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر

كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم * تصول باسياف قواض قواضب
من في من ايد صفة محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او
للتبعيض مثلها في قولهم هزّ من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدّون وعواص جمع
عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض جمع قاضية
من قضى عليه حكم وقواضب جمع قاضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب
ايدياً ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة
بالقتل قاطعة وربما يسمى هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفاً ووجه
حسنه انه يوهم قبل وروده آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت انما اتي بها
تاكيداً للاولى حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم و
حصل لك فائدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسماً
واحداً وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى
بين الجوانح وربما يسمى هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيلاً وان اختلفا في انواعها اي ان
اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من
حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرج ان عن التجانس في انواع الحروف كلفظي نصر
ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان
كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعاً وهو ثلثة انواع لان الحرف الاجنبي
اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون
عنه وينئون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء
وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان
متقاربين سمي لاحقاً وهو ايضاً اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن
وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد
لا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب
الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظراً او في الآخر نحو واذا جاءهم
امر من الامن او الخوف وان اختلفا في ترتيبها اي ان اختلف لفظا المتجانسين في

ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف
ما هو مؤخر في اللفظ الآخر يسمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف
الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب يسمى
قلب الكل والا يسمى قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه
قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل
ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد
المتجانسين تجنيس القلب في اول البيت والمجانس الآخر في آخره يسمى تجنيس القلب
حينئذ مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى
من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان تجانس القلب ام غيره ولذا ذكر
بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو و
جئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجدا وقولهم النبيذ بغير
النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب كقولك حسامك
للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة و
يسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى الذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين
وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك
فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدأ بهذا وقد يعد في هذا
النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها كقولهم في مسعود متى يعود وفي المستعصم
جنة المسيء تضربه حية وقيل لفاضل استصحب ثقة ايش تصحيفه فقال ابيت تصحيفه
ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في
الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما
مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق
وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف
او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان
قال من القول والقالين من القلي ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا
وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق

٣١٢



في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض

مع ارضيهم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا

يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهارون اذا

ما انقلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين

المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ

او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه

الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها اي آخر الفقرة

فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق

ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال

والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم

انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو

في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما

في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع

الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع

الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده + وعهده مشتهر مشتهر + ورأى المصنف تركه اولى

اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف

المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر في

صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل

تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما تصير اثنى عشر

حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق

او شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن

المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة

الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان

مكررين فيكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى

ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع + وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول

مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري * تمتع من شميم عرار نجد * فما بعد العشية من
عرار * هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن
زائدة وتمتع مقول اقول في قوله * اقول لصاحبي والعيس تهوي * بنا بين المنيفة والضمار *
يعني اجاري بقيتي وايانا قصدنا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين واقول في اثناء
ذلك متلهفا استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد
ومنابته ومما يكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام *
ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب هي الجارية حين يبدو ثديها للنهود *
مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعني بالسيف القواضب القواطع مغرما * ومما يكون اللفظ
الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله * وان لم يكن الا معرج ساعة * قليلا فاني نافع
لي قليلها * وقبله * ألما على الدار التي لو وجدتها * بها اهلها ما كان وحشا مقيلها *
الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن
واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة
ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في الساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع وهو
مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها
ما اهلها ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها بكثرة النعم فيها وان لم يكن الا ان تلما بها الا
تعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما
في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني * دعاني اي اتركاني
من ملامكما سفاها * هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني * من الدعاء * وما
يكون المتجانس الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي * واذا البلابل جمع بلبل
وهو الطائر المعروف افصحت * بلغاتها * فانف البلابل جمع بلبال هو الحزن باحتساء
بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب المقصود بالتمثيل

هو الملحق الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف ما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القرآن مثاني لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات المثاني اي نغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق والواحد مثنى مفعل من التثنية وما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني + أملتهم ثم تأملتهم + فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح + اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري + ضرائب ابدعتها في السماح + فلسنا نرى لك فيها ضريبا + فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه لم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء + لو اختصرتم من الاحسان زرتكم + والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر + اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول لانه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق و ما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري + اطنين اجنحة الذباب يضير + ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد + ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى + ويغمر صرف الدهر نائله الغمر + وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى + بواتر اي قواطع بحسن استعماله اياها وهي الآن من بعده بتر جمع ابتر

اي لم يبق بعده من يستعملها استعمال فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التي اهملها المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري + ولاح يلحي على جري العنان الى + ملهى فسحقا له من لائح لاح + فالاول ماضي يلوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني + ومطلع الى تلخيص عاني + فالاول من عني يعني والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر لعمري لقد كان الثريا مكانه + ثراء فاضحى الان مثواه في الثرى + فالثراء واوي من الثروة والثرى يائي ومنه اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في اخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا تطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد انما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطأ عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها فواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر وكما ان التقفية تمثل توافقها فكذا السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع على ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم تختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان الكثر اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع

نحو اجرو عظم فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية
واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان
اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتواز اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين
ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى
القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو
فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد و
الشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار
مفردات الالفاظ واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل
واحد من الفقرتين دالا على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الصابي لا تدركه
الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا
تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله
وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم
قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود
اي بحدان لم يتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى
ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ولا يحسن ان يؤتى قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام
الاول ان تكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال
كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات
يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني
تسع ولذا في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلثة فقر فان الاوليين تحسبان
في عدة واحدة ثم تأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان تجيء متساوية لهما
كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود

فهذه الثلاثة كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا
كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع
قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا بقي الانسان عند سماعه كمن يريد
الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب
الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ
قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من
ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون
تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا
اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع
مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج
بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم
ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من
فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض
اعني تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون
آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اي امرأني واخذه
ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم
في ذلك قيل ولا يقال في القران اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل
يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها
وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به
رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي وهو المال القليل واصله الماء القليل
واورى به زندي اي صار ذا وري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب وما اورى بضم الهمزة
وكسر الراء على انه مضارع متكلم من وريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف
والضمائر في به تعود الى نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت
انني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر
ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها

اي السجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغي ان تنصب على المصدر اي يحصل
كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر لا على انه المفعول
الثاني ليجعل لان الشطر ليس بسجع ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية
للكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب
سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول
ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب
في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه
فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره
في البيت الثالث هو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب
ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة
تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثاني منه
قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا
بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس أفاطم مهلا بعض هذا
التدلل وان كنت قد ازمعت هجري فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى
الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل
منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة
الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص
كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة
ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان
لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة
يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا
كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة
ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول
امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل

لان الاول متعلق بصيح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت

مخالفة لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس + اقلني قد ندمت من الذنوب

وبالاقرار عذت من الجحود + فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان

السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين

اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية

نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان

في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث

على ما بين في علم القوافي ومثله قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام

جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوي الفاصلتان

في التقفية البتة وحينئذ يكون بينهما وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط

فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وحينئذ يكون بينها وبين

السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة

وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة والعكس

في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل

السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في

الحروف ايضا كما في السجع وكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه

يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في

الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوي الفاصلتان

في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى

القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية

او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع

ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما يختص بالشعر

اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم

ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا يختص بالنثر كما سبق الى الوهم

قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم

٣٢٠



وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء
تانس بك [illegible] ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء
نواضر كاد يول فيها الظاهر ان لاية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما
يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في تاتنا هاما وهو بيناهما وكذا في هاتا وتلك
ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا * واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه
اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى
الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في
النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله * ارانا
الاله هلالا انارا * وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقول
القاضي الارجاني * مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم واما في النثر فهو المشار
اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم
المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح
وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما
اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما
لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان
يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد
فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين
مشعر بذلك فليتأمل كقوله اي قول الحريري * يا خاطب الدنيا
الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار * اي مقر
الكدورات * دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار * غاراتها
لا تنقضي واسيرها * لا يفتدى بجلائل الاخطار * وكذا سائر الابيات فهذه الابيات
كلها من الكامل لانها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن
والقافية عند الخليل من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن و
يروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من
قوله يا خاطب الدنيا هو من حركة الباء من شرك الردى الى الاخر ومجموع قوله

كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدا الى الآخر او لفظ ردا ب منه

وههنا اقوال آخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر

لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي

بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فان قيل

اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو

بناء البيت على قافيتين ان يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي ومن اللفظي لزوم ما لا يلزم و

يقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف

الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي به اعلانه

يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من

رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من

الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه

اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل

الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة

يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل

يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او قرينتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف

الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط

اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما

يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه

ان يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم

الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان مسجعتين لم يحتج

الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان

يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فيجيء ما ليس

بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما

السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي قد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو

ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تظفر ونحو

ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو فلا تقهر ولا تنهر ولا تصعّر كما ذكر في قوله
تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وبمجيئه
قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمراً ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلّت
اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت فان الأساس شكرت له نعمته واشكر له وقد يقال
شكرت فلاناً يريدون نعمته وكأنه اراد سأشكر نعم عمرو فحذف الجار او جعل ايادي بدل
اشتمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا
النعل زلّت يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلّت القدم به وزل النعل به
اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث
الزمان وفي طريقته قول الآخر فما افتقر المراد حلم في فقره وان يسر المرء لا يسر صاحبه
رأى خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها لاني كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى
عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحها باياديه يعني من حسن اهتمامه
جعله كالداء الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وقد جيء
قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق
السجع في نحو جلّت ومدّت ومنّت وانشقّت ونحو ذلك فني كل من الآية والابيات
نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما
وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن
الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد وإلا فما يبكيه منها وانها
لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في
الايضاح ان ذلك يكون في غير الفاصلتين ايضاً كقول الحريري وما اشتار العسل
من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي يحصل
السجع بدونها قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل
مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي وما في معناه
اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرها لان جميع ما في
البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي لكن هذا بعيد
والظاهر أن لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم

فمنه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قولہ قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان لمناسبت بقوله في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وعمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم شعف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات يجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني ‧ بتجن يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط ‧ وداد الله ان زرت دار ود ‧ وود ‧ دكرا ووردا وودا وورداً ‧ ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين ‧ الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فياتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا

مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة فيه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما اسماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب قد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما اسماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث ليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون كالمقدمة على ما توهمه بعضهم

خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها

اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات الوصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيها اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع

بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة
على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول
جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا
اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز
ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه
بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما
لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب
لا ينال الا بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب
التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على
الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة واذا
تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما
الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على
قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه
فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه
والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل
اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فههنا عدة اقسام اشار اليها بقوله
فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع
بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن
عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعطه
النصفة ولم توفه حقوقه متوخيا المعدلة ولم توجب عليك مثل ما توجبه لنفسك و
جدته على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وباخائك
ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بركوب حد السيف
تحمل كل امر يقطعه تقطيع السيف ويؤثر تأثيره واراد الصبر على الحرب والموت
من ان تضيمه اي بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب
حد السيف مزحل اي مبعد اي لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه

٤٢٦

تأبى السيف عنا فذاك ان يدخل عليه ضيم ويلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن كونه

مبعدا ومحيدا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين

فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى

دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها + لعمرك ما ادري واني لاوجل

على اينا تغدو المنية اول + حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله

بن زبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة

وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او

بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة + دع

المكارم لا ترحل لبغيتها + واقعد فانك انت الطاعم الكاسي + ذر المآثر لا تذهب

بمطلبها + واجلس فانك انت الآكل اللابس + وكقول امرئ القيس + وقوفا بها صحبي على

مطيهم + يقولون لا تهلك اسى وتجمل + اورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام

تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم + ولا الدار بالدار

التي كنت تعلم + فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا

الضرب ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال

في قول حسان + بيض الوجوه كريمة احسابهم + شم الانوف من الطراز الاول + سود

الوجوه لئيمة احسابهم + فطس الانوف من الطراز الآخر + وان كان اخذ اللفظ كله

مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله يسمى هذا الاخذ اغارة ومسخا

وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول

لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى

فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار + من راقب الناس لم يظفر بحاجته + وفاز بالطيبات الفاتك اللهج +

اي الشجاع القتال الذي يلهج بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة يسمى بذلك لخسرانه في تجارته

في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس

مات غما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد

الجرأة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا روي عن ابي معاذ راوية بشار

انه قال + انشدت بشارا قول سلم + فقال ذهب والله بيتي + فهو اخمص منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت + وكقول الآخر + خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا + وقول ابن نباتة بعده + خلقنا باطراف القنا في ظهورهم + عيونا لها وقع السيوف حواجبا + فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في غزواته هيهات اي بعد ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيا اي له بدلالة ما قبله وهو قوله انى يا نصر كسبت اذن يدي + من حيث ينتصر الفتى وينيل هيهات لا يأتي الزمان بمثله + ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه متعذر وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمتنع من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به + ولقد يكون به الزمان بخيلا + فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب لقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على المضي والمراد لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه ابدا العلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى تسمى هلاكه او بخل به اذا ذكره المصنف فاعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فغرض الشاعر ذلك لتحصيل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي

استفاد منه البخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة هذا تأويل فاسد وغرض بعيد لان السخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخلا به علينا اعدى سخاؤه واسعد في بضمي الي وهذا يعني له وجل التفاسير الثلاثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام جعله بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على احد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر قول ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات لبيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول

فابعد اي فالثاني بعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام * لو حار مرتاد المنية لم يجد * الا الفراق على النفوس دليلا * الارتياد الطلب اضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب * لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا الى ارواحنا سبلا * الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيف الى المنايا وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني * لم يبكني الا حديث فراقكم * لما اسر به الي مودعي * هو ذلك الدر الذي اودعتم * في مسمعي القيته من مدمعي * وقول جار الله في مرثية استاذه * وقائلة ما هذه الدرر التي * تساقطها عيناك سمطين سمطين * فقلت هي الدرر التي قد حشا بها * ابو مضر اذني تساقط من عيني * وقوله فهو بعيد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام * مقيم الظن عندك والاماني * وان قلقت ركابي في البلاد * ولا سافرت في الافاق الا * ومن جدواك راحلتي وزادي * وقول ابي الطيب * واني عنك بعد غد لغاد * وقلبي عن فنائك غير غاد * محبك حيث ما اتجهت ركابي * وضيفك حيث كنت من البلاد * ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله

٤٢٩

والاخذ اللفظ يسمى اخذ المعنى وحده المامًا من ألمّ بالشيء اذا قصده واصله من ألمّ
بالمنزل اذا نزل به وسلخًا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد
فكأنه كشط من المعنى جلدًا والبسه جلدًا اخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى
اغارة ومسخًا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام
وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الضمير للشان الصنع اي الاحسان
وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطأ فللريث
في بعض المواضع انفع + وقول ابي الطيب + ومن الخير بطؤ سيبك اي تأخر عطائك
عني اسرع السحب في المسير الجهام + اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل تأخر عطائك
عني يدل على كثرته كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهامًا لا ماء فيه وما فيه الماء
يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب
المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري
واذا تألق اي لمع في الندي اي في المجلس الغاص باتراف الناس كلامه + المصقول المنقح
خلت لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب
كأن ألسنهم في النطق قد جعلت + على رماحهم في الطعن خرصانا + خرصان الشيء قضبانها
وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاء اسنة
رماحهم ونفاذها كأن ألسنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند
الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري
لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظ تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية
حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه
كلامه بالسيف وهو الاستعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني
مثل الاول كقول الاعرابي ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا + وروي وما ان كان اكثرهم
سوامًا + السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعًا + وفي
الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر
بن يحيى وليس بأوسعهم في الغنى + الضمير في اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم
الملوك مدى جعفر + ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اي احسانه اوسع

وكقول الآخر في مرثية ابن له + والصبر يحمد في المواطن كلها + الا عليك فانه مذموم
وقول ابي تمام بعده + وقد كان يدعى لابس الصبر حازما + فاصبح يدعى حازما حين
يجزع + هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه
المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير + فلا يمنعك من
ارب لحاهم بالضم جمع لحية + سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة
كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف
وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له + ومن في
كفه منهم قناة + كمن في كفه منهم خضاب + فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة
كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن
في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والآخر مديحا
او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه
احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او المديح او غير ذلك
وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول
البحتري + سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم + محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء
المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب + يبس النجيع عليه اي على السيف
وهو مجرد عن غمده + فكانما هو مغمد + لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى
من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل
من معنى الاول كقول جرير + اذا غضبت عليك بنو تميم + وجدت الناس كلهم غضابا
لانهم يقومون مقام كلهم وقول ابي نواس + ليس من الله بمستنكر + ان يجمع العالم
في واحد فالاول يختص ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روي انه لما
بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة
افضت به الى التنكيل له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهارون
امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة + فلست مثل
الفضل بالواجد ليس من الله البيت فامر هارون باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر القلب
وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة

٤٣٦

لذيذة + حبًّا لذكرك فليلمني اللوّم + وقول ابي الطيب أحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحبّ فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأي البعض او على تقدير المبتدأ اي وانا احبّ واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحدا اذ الملامة فيه مما يحبه اعداؤه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوض المحب فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام + ونغمة معتفٍ جدواه احلى + على اذنيه من نغم السماع + وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات + سبقت قبل سيبه بسؤال + واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ بنغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال ومنه اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسّنه كقول الافوه + وترى الطير على آثارنا + رأي عين ثقة ان ستمار + اي عيانا ثقة حال اي واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول ابي تمام + وقد ظللت عقبان اعلامه ضحى + بعقبان طير في الدماء نواهل + من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاهم حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تساير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه رأي عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة

بالمرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المعنى المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما
افاده قول الافوه رأي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الى آخره
بمعنى قوله راي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول
هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا
لكن زاد ابو تمام عليه اى على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذ من الافوه
وهو تساير الطير على آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها
مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش
يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان
الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها
مع الرايات حتى كأنها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي
هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون
معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني
تساير الطيور على آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل
واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة بل منها اى من هذه الانواع
ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من
هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني مأخوذ من الاول الا بعد اعمال
روية ومزيد تأمل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع و
التصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه
مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا
علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن
نفسه انه اخذ منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام
المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى
وحده من قبيل توارد الخواطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى
عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين
يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان

ابن عبد الملك أتي بأسارى من الروم وكان الفرزدق حاضراً فأمره سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى فما أعفي وقد أشير السيف غير صالح الضرب ليستعمل فقال الفرزدق بل اضرب بسيف أبي رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكأنه قال لا يستعمل ذلك السيف لا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيف الرومي واتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق + أيعجب الناس ان اضحكت سيدهم + خليفة الله يستسقى به المطر + لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن أخر القدر + ولن يقدم نفساً قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر + ثم اغمد سيفه وهو يقول + ما ان يعاب سيد اذا صبا + ولا يعاب صارم اذا نبا + ولا يعاب شاعر اذا كبا + ثم جلس يقول كأني بابن المراغة يعني جريراً قد هجاني فقال بسيف أبي رغوان سيف مجاشع + ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم + وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشأ يقول بسيف أبي رغوان سيف مجاشع + ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم + فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كأني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم + اذا اثقل الاعناق حمل المغارم + ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيباً + كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها + وتقطع احياناً مناط التمائم + ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم + اذا اثقل الاعناق حمل المغارم + وهل ضربة الرومي جاعلة لكم + اباً عن كليب او اخاً مثل دارم + فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات ان في كل منها اخذ شيء من الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثراً كان او نظماً شيئاً من القرآن او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي عليه الصلاة والسلام كذا او في الحديث كذا ونحو ذلك ومثّل في الكتاب بعدة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري + فلم يكن الا

كلمع البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول الآخر + وان كنت ازمعت
اي عزمت على هجرنا + من غير ما جرم فصبر جميل + وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا
الله ونعم الوكيل + والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع
ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين
اخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت
الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم
وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد
قال الحبيب لي ان رقيبي + سيء الخلق فداره + من المداراة وهي المجاملة والملاطفة
وضمير المفعول للرقيب + قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره + اقتباسا من قوله
عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا اي
جعلته محفوفا محاطا يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد
لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل
فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي نقل
فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك + فما
اخطأت في منعي + لقد انزلت حاجاتي + بواد غير ذي زرع + فقوله بواد غير ذي زرع
مقتبس من قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير
ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي
عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح
الوجه دخل الحمام فحلق راسه + تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ + والبس من ثوب الملاحة ملبوسا +
وقد جرد الموسى لتزيين راسه + فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى + ولا باس بتغيير
يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة عند
وفات بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا + انا الى الله راجعونا + وفي القرآن انا لله وانا
اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه
مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا
فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير

من شعر آخر لكان احسن لبيتنا اول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئاً من قصيدة لآخر
لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى
تمثلت بيتاً بحالي يليق ❊ فبالله ابلغ ما ارتجي ❊ وبالله ادفع ما لا اطيق ❊ وبدون التنبيه
كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة ❊ فصحوت واستبدلت سيرة مجمل ❊
وقعدت انتظر الفناء كراكب ❊ عرف المحل فبات دون المنزل ❊ البيت الثاني لمسلم
بن الوليد الانصاري ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهوراً لا حاجة اليه قول ابن
العميد ❊ كأنه كان مطوياً على احن ❊ ولم يكن في قديم الدهر انشدني ❊ ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا
من كان يألفهم في المنزل الخشن ❊ البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه
على انه من شعر آخر كقوله اي قول الحريري يحكي ما قال الغلام الذي عرضه ابو زيد
للبيع ❊ على اني سأنشد يوم بيعي ❊ اضاعوني واي فتى اضاعوا ❊ المصراع الثاني للعرجي
وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه نسب الى العرج وهو
منزل بطريق مكة قيل هو لامية بن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم
للوقت والكريهة من اسماء الحرب سداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال
والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم
يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملاً من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم واما
بدون التنبيه فكقول الآخر ❊ قد قلت لما اطلعت وجناته ❊ حول الشقيق الغض روضة
آس ❊ اعذاره الساري العجول ترفقاً ❊ ما في وقوفك ساعة من باس ❊ المصراع الاخير
لابي تمام ❊ واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي
كما مر آنفاً والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر ❊ كنا معاً امس في بؤس نكابده ❊ والعين
والقلب منا في قذى واذى ❊ والآن اقبلت الدنيا عليك بما ❊ تهوى فلا تنسني ان
الكرام اذا ❊ اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه
اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر
الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد
يراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اي اظهر لي لماها

لماها اي بين شفتها وثغرها + تذكرت ما بين العذيب وبارق + ويذكرني من الاذكار

من قدها ومدامعي + مجر عوالينا ومجرى السوابق + انتصب مجر على انه مفعول

يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا

ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان

وما بين ظرف التذكر او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان

يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين

بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على

الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه العذيب وبارق معنيهما البعيدين لانه جعل العذيب

تصغير العذب وعنى به شفة الحبيب وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وما بينهما ريقها

وتبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فاد

على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه

ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب + اقول لمعشر غلطوا

وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه + هو ابن جلا وطلاع الثنايا + متى يضع العمامة يعرفوه

فالبيت لسحيم بن وثيل واصله + انا ابن جلا وطلاع الثنايا + متى اضع العمامة تعرفوني

فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في

حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم وطنز او وصفه بالرشيد واراد به

الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين

المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول وهو

بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد

فهو ان ينظم نثرا قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت

ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر

الذي قد قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل

فيه للاقتباس كقول ابي العتاهية + ما بال من اوله نطفة + وجيفة آخره يفخر حال

اي ما باله يفخر اعقد على قول علي رضي الله تعالى عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة و

آخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله

في الاقتباس او لم يُغيَّر تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وحينئذ لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر * انلني بالذي استقرضت خطا * واشهد معشرا قد شاهدوه * فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيبته الوجوه * يقول اذا تداينتم بدين * الى اجل مسمى فاكتبوه * وقال الشافعي رحمه الله تعالى * عمدة الخير عندنا كلمات * اربع قالهن خير البرية * اتق المشبهات وازهد ودع * ما ليس يعنيك واعملن بنية * عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة * فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب * اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق ما يعتاده من توهم * يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر كل واحد من القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام * لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى * قلوبا عهدنا

٤٣٨

طيرها ادبي وقع + فردت علينا الشمس والليل راغم + بشمس لهم من جانب الخدر
تطلع + نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوي + لبهجتها ثوب السماء المجزع +
فوالله ما ادري واحلام نائم + الّمت بنا ام كان في الركب يوشع + الضمير في اخواتهم
وطهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله
غير نضا ذهب به وازاله الضمير في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة
الظلمة انطوي انضم المجزع ذو لونين و قوله واحلام نائم استعظام لما رأى استغرا
اشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس اي طلبه
وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان
تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى
فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله + لعمرو مع الرمضاء
ارض رمضاء اي حارة ترمض فيها القدم اي تحترق والنار تلتظى + ارق من ولد اذا
رحمه واحفى من حفي عليه تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب + اللام للابتداء وعمرو
مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلظى
حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته الضمير
للموصول اي هو الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار و
عمرو هو جساس بن مرة وهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها البهيلة وهي ام جساس
بجارٍ لها من جرم بن زبان اهناقه وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل
جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها
كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما
ولبنا وصاحت البسوس واذلاه واغربتاه + فقال لها جساس ايتها الحرة اهدأي فوالله
لاعقرن فحلا اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن
الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال
يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشبت الشر
بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر وهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح
الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر

دون عليان القتاد والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول جساس لا عقرن فحلا يظن انه تعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفل حتى تتناثر شوكها واما فى النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريرى ٭ فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية ٭ اشار الى قول النابغة ٭ فبت كأنى ساورتنى ضئيلة ٭ من الرقش فى انيابها السم ناقع ٭ والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول العتبى ٭ فيالهام من تعود اولادها ٭ اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النميرى ما فى الجوارح احب الى من البازى قال شريك وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمى الى قول جرير ٭ انا البازى المطل على نمير ٭ اتيح من السماء لها انصبابا ٭ واشار شريك الى قول الطرماح ٭ تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ٭ ولو سلكت طرق المكارم ضلت ٭ وروى ان رجلا من بنى محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالى فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل ٭ تكش بلا شئ شيوخ محارب ٭ وما خلتها كانت تريش ولا تبرى ٭ ضفادع فى ظلماء ليل تجاوبت ٭ فدل عليها صوتها حية البحر ٭ فقال اصلحك الله تعالى اضلوا البارحة برقعا وكانوا فى طلبه اراد قول القائل ٭ لكل هلالى من اللؤم برقع ٭ ولابن يزيد برقع وجلال ٭

فصل

من الحذاقة فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغى للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اى يفعل فعل المتانق فى الرياض من تتبع الآنق والاحسن يقال تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اى يعجبه فى ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون فى غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان تكون فى غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعانى مناسبة لالفاظها من غير ان يكسو اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تتناسب وتتلائم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك فى ما يحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الرقيقة فى ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفى استجلاب المودات وملاينات

الاستعطاف ومثل ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ۞ بسقط اللوى بين الدخول فحومل ۞ السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقد رجح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فبان الاول فاحسن من هذا البيت بيت النابغة ۞ كليني لهم يا اميمة ناصب ۞ وليل اقاسيه بطيء الكواكب ۞ وكقوله اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي ۞ قصر عليه تحية وسلام ۞ خلعت عليه جمالها الايام ۞ وفي الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب ۞ فراق ومن فارقت غير مذمم ۞ وام ومن يممت خير ميمم ۞ وفي الشكاية قوله ايضا ۞ فؤاد ما يسليه المدام ۞ وعمر مثل ما يهب اللئام ۞ وفي الغزل قوله ايضا ۞ ارى ابقي عليه ماء الغمامة ام خمر ۞ بفيك وكبدي جمر ۞ وينبغي ان يجتنب في المدح مما يتطير به كقوله اي ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوي ۞ موعد احبابك بالفرقة غد ۞ فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد ۞ لا تقل بشرى ولكن بشريان ۞ غرة الداعي ويوم المهرجان ۞ فتطير به الداعي وقال يا اعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنئة اي كقول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته ۞ بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا ۞ وكوكب المجد في افق العلا صعدا ۞ وقوله في المرثية اي قول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة

هي الدنيا تقول بملء فيها + حذار حذار من بطشي اي اخذي الشديد
وفتكي + اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام حين فتح المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل
التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت + السيف اصدق انباء من الكتب + في حده الحد
بين الجد واللعب + بيض الصفائح لا سود الصحائف في + متونهن جلاء الشك والريب
وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له شكاة + عظيم لعمري ان يلم عظيم + بال على الانام
سليم + وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم + و
زال منك الى اعدائك السقم + ومنه ما يشار في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه
كقول جار الله الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما + وفي المفصل الله احمد
على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق
فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي معنى
التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي
ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من نسيب اي وصف الجمال او غيره
كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما
اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص
اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية
المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغي ان يقول ابتدئ به الكلام او افتتح لان النسيب
هو التشبيب بعينه وهو ان يصف الشاعر جمال المرأة وحاله معها في العشق يقال هو
نسيب بفلانة اي يشبب بها فتشبيب الكلام بالنسيب ونحوه مما لا يظهر معناه في
اللغة اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيبا ونسيبا
ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي للمتكلم
ان يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون
واذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا
فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما
المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول
ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى

اخذ منه اي اثر فيه و نقصه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهو ما بين القدمين والمهرية منسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي والحال ان مزاولة السرى ومسايرة للمطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا يعني ان السرى اخذت منا واخذت من خطى الابل على ما يتوهم ومفعول يقول قوله امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينقل منه اي مما شبب الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملايمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملايمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل أتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله

فان فعلت كذا وكذا تقصد الربط لهذا الكلام بما سبق عليه قيل هو اي قولهم بعد حمد الله

اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان

ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله

وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى

بقوله اما بعد ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى

بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط

لان الواو بعده للحال ولفظة هذا اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا او مبتدأ محذوف

الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء

واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن

الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة

وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو

احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول

الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع

ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضا

في كلام المتأخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأنق

فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة

لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه

حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة

التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما

سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اي خليق اذا

بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني

منك الجميل فاهله اي فانت اهل لاعطاء ذلك والا فاني عاذر اياك عما صدر

عني من الابرام وشكور لما صدر منك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة

واحسنها اي احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حيث لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه

كقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء عام للبرية شامل

في امن نعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنهه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا تبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام ربنا عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين، وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا مما يظهر عند التأمل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا تفي بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب، وهذا آخر ما اردنا جمعه من الفوائد، ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن لله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام وحقق لنا الفوز بهذا المرام وتهيأ الفراغ من نقله الى البياض يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بهراة صانها الله عن الآفات وكان الافتتاح يوم الاثنين من رمضان الواقع في سنة اثنتين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم، حماها الله تعالى عن البليات والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والصلاة على نبيه محمد خير البرية وعلى آله واصحابه ذوي النفوس الزكية، تمت

خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من كرم بني آدم بدرك المعاني وشرّفه بحلية البيان، وجعل الفصاحة والبلاغة من شواهد النبوة ودلائل اعجاز الفرقان، انزل قرآنا عربيا غير ذي عوج مفتاحا لابواب رياض الجنان، وارسل نبيا اميا بواد غير ذي زرع مصباحا الى سبل السلام وطرق الايقان، صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه جبال العلوم والمعارف، مبيني نكات كلام الله المجيد واللطائف، رضوان الله عليهم اجمعين **وبعد** فان شرح التلخيص **المطول** لما كان مطرح انظار الفضلاء ومسرح افكار الكملاء بيد انه عزيز الوجود قليل المكان كأنه غير موجود وما طبع بهذه الديار كان ناقصا او مسخا كانها مجموعة الاغلاط، وما بطهران فأصله مصحح الا ان حواشيه ففيها التفريط والافراط، ومع ذلك غير معلمة يتحير فيها المتفحص الناظر ومكررة يستنكف عنها الحاذق الماهر فاردت ان احشّيه واحلّيه حلية الانطباع لتعم فائدته وشاع وذاع وتناهيت الوسع في تصحيح كل من الاصل وحواشيه فلعلك لا تجد كتابا يضاهيه فيه وتلك من حاشية السيد الشريف الجرجاني وشرح التلخيص الاطول لمولانا عصام الدين الاسفرائني وحاشية مولانا عبد الحكيم السيالكوتي وحاشية مولانا حسن الچلبي وحواشي مولانا ابي القاسم السمرقندي وغيرها من التعليقات للقاضي قطب وشيخ الاسلام وملازاده وميرجمال والفاضل ميرزاجان وشرحي الابيات القديم والجديد ومجمع الشواهد ونحوها شكر الله مساعيهم وجعل في الجنة مثاويهم بكتابة احسن الخطاطين في الخطين المولوي الحافظ علي حسين اصلح الله باله في الدارين وباجازة ذي المرتبة والجاه الحافظ كرامة الله سلمه الله وعافاه وقد استراح نفوس مباشري الطبع عن طبع هذا الشرح الشريف في السفر المنيف للعلامة حبر الامة شمس الائمة **سعد الملة والدين التفتازاني** وله مصنفات كثيرة أخر حاشية على الكشاف وتفسير بالفارسي وشرح العقائد النسفية في العقائد والمقاصد وشرح المقاصد في الكلام وتهذيب المنطق والكلام فيهما وشرح مختصر العضدي والتلويح في اصول الفقه وشرح خلاصة الكيداني في الفقه وشرح القسم الثالث من مفتاح السكاكي وشرحا المطول والمختصر في البيان وشرح الشمسية في المنطق وشرح الزنجاني في الصرف ولد بتفتازان من ديار خراسان سنة ثانية عشرة بعد سبع مائة وتوفي بسمرقند سنة احدى وتسعين بعد سبع مائة كان جامعا للعلوم كلها ولا يدرى نظيره في الامة بهذا الجمع والكمال لا معاصره السيد الشريف زين الدين الجرجاني وقد فاق عليه في العلوم العربية وهو عليه في الفلسفة غفر الله لهما ما تقدم وتأخر ورزقني الله واياهما الرضوان الاكبر بالنبي الاطهر وآله الازهر وصحبه النجوم الغرر، انك سميع مجيب الدعاء، آمين اللهم آمين

سلخ شهر ذي الحجة من سنة ١٣١٣ هـ

اعلام ضروری قابل ملاحظہ

چونکہ بعض الفاظ کی غلطی ادنی التفات سے معلوم ہو جاتی ہے جیسے (ایۃ مخصلۃ یکون) (والفعلی) (اندیا) (صفتلۃ) (یستلزمۃ) (ان بکون) وغیر ذالک پس لیسے الفاظ اس غلطنامہ میں درج کرنا مناسب نجانا گیا

غلطنامہ شرح یعنی مطول

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱	۶	یتحشی	یتحشیۃ	۷۸	۱۶	یستعمل	تستعمل	۳۱۰	۲۲	فمتی	ومتی
۲	۸	نِکَت	نکت	۸۱	۱۱	قطع	قِطَع	۳۱۲	۰۵	لامور	الامور
۴	۱۱	یتلفہون	یتلہفون	۸۳	۲۵	ات	شخوات	۳۵۲	۱۱	وجهه	وجهه منتزع
۱۶	۵	علیۃ	علیه	۹۲	۱۴	ویکون	یکون	۳۶۶	۱	فتهیأ	فیتهیأ
″	۱۴	لغتہ	لغتہ	۱۱۴	۶	الجبر	الخبر	۳۹۳	۲	غایة	غایة ما
۱۷	۱۹	اطعخع	اطعخع	۱۸۳	۱۸	تقدیر فاعبدا	تقدیر فایای فاعبدوا	۴۰۷	۱۹	لنقیه	لنفیه
۱۹	۴	افرنقعوا	افرنقعوا	۲۴۹	۲۲	لتأکید	لتزید	۴۱۶	۲،۲	والتفقیة	والتقفیة
۷۵	۱۸	موجود	موجودۃ	۲۷۵	۸	واقع	واقعة	۴۳۶	۳	ابن	بن
۷۸	۱۴	ویحتمل	وتحتمل	۲۹۵	۵	تقدیر	تقریر	۴۳۹	۲۳	المستجبر	المستجیر

غلطنامہ بین السطور

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۵	۶و۷	وہن	وہن	۱۴۰	۹و۱۰	و رسخ م	ذکر فی علم	۳۴۵	۱۴و۱۹	صنه	منه
۱۹	۲و۳و۴	ج فصر	جمع فقر	۱۶۶	۱۵و۱۶	ہذا وقط	ہذا وقولہ	۳۴۵	۲۰و۱۰	سمی	میمی
۲۰	۶و۷	جحف	جحخ								
۳۲	۲۱و۲۲	الدمعر	الدمع	۱۶۶	۱۰و۱۱	کا لا	کما لا	۳۴۶	۲۱و۲۲	صعد للسبع	صفة للفظ السبع
۳۴	۱۱و۱۲	یکن	لایکن								
۷۷	۸و۹	الاسمعہ	الاستشار	۲۹۸	۳۳و۳۴	ہوتابع	ہی تابعة	۳۶۶	۲۱و۲۲	للاظفار	الاظفار
۱۱۴	۵و۶	یکون	بکون	۳۲۲	۱۸و۱۹	فلاد	فلا یرد	۳۷۷	۲۳و۲۴	لغتان	لغتین
۱۴۰	۹و۱۰	بتطویل	بتطویل	۳۲۵	۱۵و۱۶	کلام الفتاح	کلام المفتاح				

فقط

غلطنامہ حاشیہ مطول

صفحہ	حاشیہ	سطر	غلط	صحیح
٢	درمیان عرض حاشیہ	٢	فی بیان معانی	بیان معانی
١٣	درمیان عرض حاشیہ	١	موصوف	لموصوف
١٥	٥	٣	الثانی	الثانیۃ
١٦	درمیان عرض حاشیہ	١	حِلًّا	حَلًّا
١٧	١	١١	سن	من
١٩	١٢	٥	لناسبۃ	لمناسبۃ
٢٥	١٣	٣	تاثیر	تاثر
٢٧	٦	٢	الراجع	الراجع الی
٥٥	١١	٣	النقل	البقل
٥٦	٤	٣	دہیئۃ	وہیئتہ
〃	درمیان عرض حاشیہ	٢	والصاب	والصاحب
٥٨	٣	٣	ہو	وہو
〃	〃	٩	بقولہ	لقولہ
〃	〃	١١	ہی	وہی
٥٩	٤	٩	اوان	وان
٦٦	٣	٢	بجوہر	بجوہرہ
[illegible]	٦	٢	لبس	لیس
[illegible]	١	٣	الازیدا	الازیدا او الزیدین
[illegible]	١	٧	الالویۃ	الاولویۃ
٨٢	٤	١	خزمی	خزامی
٨٦	٥	٣	واث	وانما
٨٧	٢	١	لطلقت	اطلقت
٩٢	٧	١	المسند	المسند الیہ
٩٥	٤	٢	ضمیرا	ضمیرًا
〃	١١	١	کان	کانا
١١٣	٨	١٩	اماد	اراد

صفحہ	حاشیہ	سطر	غلط	صحیح
١١٣	١٠	١٧	ماکل الدراہم	کل الدراہم
〃	〃	١٨	کل الدراہم	ماکل الدراہم
〃	〃	١٩	الا	لا
١١٧	٥	٧	زید	ہند
١٣٣	٨	١٢	وطبع	وضع
١٣٨	٢	٢	جملیۃ	علی جملیۃ
١٣٨	٤	٢	نہا الاسمین	نہان الاسمان
١٥٣	٥	٣	الی	علی
١٥٥	٦	٦	والیہ و	لوالیہ و
١٥٩	٥	٦	جعل	حصل
١٦٦	١	١	المدعار	للدعار
٢٠٥	١١	٢	فیہ نہ	فیہ انہ
٢٣٧	٢	٣	علی	علی
٢٩٣	٦	٣	الصفۃ	الملکۃ
٣١١	٧	٨	لابدلی اعتبارہ	لابد من اعتبارہ فی
٣٢٥	٣	١٠	ج	ج
٣٢٧	٢	٢	آخر	اخر
٣٢٨	٧	٣٢	والا	ولا
٣٢٨	درمیان شرح حاشیہ	١	الاالمعنی	الی المعنی
٣٤١	٦	٣	فیختاف	ویختلف
٣٤٧	٤	٣	لتسمیۃ	لتسمیتہ
٣٦٨	٧	١٣	علیہ	الیہ
٣٩٥	٩	٣	المنکسر	المنکر
٤٠٧	١	٣	مستفاد	مستفادا
٤١٣	٦	٣	الی	ایجابیا
٤٢٣	٥	٣	الجملۃ	المبتدأ
٤٢٨	٣	٦	طعن	طعنوں
٤٣٣	٧	٣	یاہ	ایاہ
٤٣٨	٩	٧	یقلبہ	بقلبہ
٤٤٠	١	٦	القتاط	القتاد